موسوعة علم الأصول النظرية للتفسير البياني

في ميزان القرآن ومنطق البيان

الكتاب السادس عشر

القرآن والقراءات وأثرها في البيان والتفسير

نظرية تعدد الأداء ووحدة النص ومراتب الدلالة والترجيح

Ibn ʿAbbās al-ʿĀmilī, PhD

الخلاصة التنفيذية

يؤسس هذا الكتاب نظريةً للقراءات داخل علم الأصول النظرية للتفسير البياني، فلا يعالج القراءات بوصفها باباً صوتياً أو تاريخياً منفصلاً عن التفسير، ولا بوصفها نصوصاً متنافسةً مستقلة، بل بوصفها أوجهاً ثابتةً أو منقولةً للأداء القرآني يجب تحديد مرتبتها وثبوتها ووظيفتها وأثرها في البيان. ويبدأ السؤال من وحدة القرآن المنزل، ثم ينتقل إلى تعدد الأداء واللفظ والرسم والنقل، حتى لا يطغى اختلاف القراءة على وحدة الكتاب ولا تُمحى الدلالات التي يضيفها الاختلاف الثابت.

يفصل الكتاب بين القرآن بوصفه الوحي المنزل، والمصحف بوصفه الرسم المادي المدوَّن، والقراءة بوصفها وجهاً في الأداء أو اللفظ منقولاً في طريق محدد، والرواية والطريق والوجه بوصفها طبقات في علم القراءات. ويمنع الخلط بين هذه المستويات؛ فوجود وجه في كتاب قراءات لا يساوي ثبوته القرآني، كما أن ثبوت القراءة لا يعني أن كل توجيه نحوي أو فقهي بُني عليها هو المراد الوحيد.

يحرر الكتاب معايير الثبوت من جهة النقل والرسم والعربية والتلقي، ثم يعيد ترتيبها في ضوء حاكمية القرآن ومنطق البيان. فلا يكون الرسم وحده منشئاً للقراءة، ولا موافقة العربية مصححةً لطريق لم يثبت، ولا الشهرة المتأخرة بديلاً عن تاريخ التلقي، كما لا تُختزل القراءة الثابتة في شاهد نحوي أو أداة ترجيح مذهبي.

تنقسم آثار القراءات في البيان إلى آثار صوتية وصرفية ونحوية ومعجمية وتركيبية وإحالية ومفهومية وسياقية وتشريعية وحجاجية وقصصية. وقد تؤدي القراءتان معنىً واحداً بأداءين، أو توسع إحداهما مجال الدلالة، أو تكشف علاقةً نحويةً، أو تقيد احتمالاً، أو تفتح وجهاً تفسيرياً إضافياً. ولا يفترض الكتاب أن كل اختلاف قراءة ينتج اختلاف معنى، ولا أن كل اختلاف معنى ينتج تعارضاً.

يضع الكتاب ميزاناً للجمع بين القراءات الثابتة يبدأ باختبار إمكان التكامل قبل ادعاء التعارض، ثم يميز اختلاف التنوع من اختلاف التغاير ومن اختلاف التضاد الظاهري. فإذا أمكن حمل القراءات على وجوه متكاملة داخل السياق والشبكة قُبل الجمع بقرينة، وإذا تعذر وجب تحديد محل الاختلاف ودرجة كل وجه ومجاله، مع منع اختراع توافق لا يحتمله اللسان.

يفتح الكتاب ملف القراءات غير المتواترة أو الشاذة من جهة قيمتها التاريخية واللغوية والتفسيرية، ويفصل بين كونها قرآناً متعبداً بتلاوته وبين كونها أثراً مبكراً قد يشهد لتفسير أو لهجة أو توجيه. ولا تُسقط هذه المادة كلها ولا ترفع كلها إلى مرتبة واحدة، بل تُقوَّم بحسب الطريق والوظيفة والسياق.

تُختبر النظرية على نماذج كبرى مثل ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ و﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾، و﴿فَتَبَيَّنُوا﴾ وقراءة ﴿فَتَثَبَّتُوا﴾، ومواضع المطهَّرون والمطهِّرون، والنصب والرفع والجر، والإفراد والجمع، والبناء للفاعل والمفعول، مع بيان ما يثبت من الأثر وما لا يثبت. والغاية بناء منهج قابل للتكرار لا جمع طرائف القراءات.

ينتهي الكتاب إلى أن القراءات الثابتة جزء من البيان القرآني المتلقى، وأن التفسير البياني يجب أن يدمجها في المدونة والسياق والشبكات والمحكم والمتشابه من غير جعل التعدد نصوصاً منفصلة أو سلطةً فوق القرآن. كما ينتهي إلى ضرورة بناء مدونة قراءات حاسوبية تربط كل قراءة بموضعها وطريقها ورسمها وتوجيهها ودرجة ثبوتها وأثرها التفسيري وإصدارها العلمي.

المعادلة الحاكمة

القرآن المنزل الواحد ← والرسم العثماني ← والقراءة المنقولة ← والرواية والطريق والوجه ← والتحقق من الثبوت ← وتحليل الأداء واللغة ← وتحديد الأثر الدلالي ← وإدماج القراءة في السياق والسورة والشبكة ← والجمع أو الترجيح أو التوقف ← وصياغة النتيجة التفسيرية بدرجتها وحدودها.

خريطة الكتاب

الرقم	العنوان
الباب الأول	ماهية القراءات وموقعها من علم التفسير البياني
الباب الثاني	القرآن والمصحف والقراءة والرواية والطريق والوجه
الباب الثالث	نشأة علم القراءات وتاريخ التلقي والتدوين
الباب الرابع	معايير ثبوت القراءة: النقل والرسم والعربية والتلقي
الباب الخامس	الرسم العثماني وعلاقته بالقراءات والبيان
الباب السادس	الأحرف والقراءات وحدود إعادة البناء التاريخي
الباب السابع	الاختلاف الصوتي والصرفي وأثره في الدلالة
الباب الثامن	الاختلاف النحوي والتركيبي والإحالي

الرقم	العنوان
الباب التاسع	الاختلاف المعجمي والمفهومي والسياقي
الباب العاشر	اختلاف القراءات بين التنوع والتغاير والتعارض الظاهري
الباب الحادي عشر	الجمع والترجيح بين القراءات في التفسير
الباب الثاني عشر	القراءات والمحكم والمتشابه والشبكات البيانية
الباب الثالث عشر	القراءات وأسباب النزول والمأثور واللغة
الباب الرابع عشر	القراءات والأحكام الفقهية والعقدية وحدود الاستدلال
الباب الخامس عشر	القراءات غير المشهورة والشاذة وقيمتها التفسيرية
الباب السادس عشر	مغالطات التعامل مع القراءات ومخاطر التوظيف المذهبي
الباب السابع عشر	الخوارزمية والمصفوفة الحاسوبية لتحليل القراءات
الباب الثامن عشر	النظرية الجامعة وميثاق المفسر في القراءات

الباب الأول: ماهية القراءات وموقعها من علم التفسير البياني

يفتتح هذا الباب بالسؤال الآتي: ما موقع القراءة من القرآن والتفسير؟ ويختبر فرضيةً مركزيةً مفادها أن القراءة وجه أداء منقول مرتبط بالنص المنزل، ويجب فصل مرتبتها من مرتبة القرآن ومن اجتهاد توجيهها.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: ما موقع القراءة من القرآن والتفسير؟ ويفترض أن القراءة وجه أداء منقول مرتبط بالنص المنزل، ويجب فصل مرتبتها من مرتبة القرآن ومن اجتهاد توجيهها. ولا يُقبل هذا الافتراض

لمجرد انسجامه مع مدرسة من مدارس القراءات، بل يجب اختباره على مواضع يظهر فيها أثر القراءة ومواضع لا يظهر فيها أثر، وعلى اختلافات يمكن جمعها وأخرى تحتاج إلى تقييد.

يتحرك السؤال بين مفاهيم القرآن والقراءة والأداء. ومن الضروري تحرير حدود كل مفهوم قبل إدخاله في الاستدلال؛ لأن الخلط بين الطبقات قد يحول قضية نقل إلى قضية عقيدة أو يحول توجيهاً نحوياً إلى نص منزل.

يفصل الباب بين المصدر والأداء وبين النص والتوجيه، كما يفصل بين الثبوت والحجية وبين القراءة والتفسير. ولا يراد بهذا التفريق تفتيت علم القراءات، بل حماية كل سؤال من أن يجيب عنه دليل لا يخصه.

تتجه النتيجة إلى تحديد موضوع العلم وضبط مراتب المادة. فإذا لم ينتج التحليل معياراً يمكن لباحث آخر تطبيقه على قراءة جديدة، بقي وصفاً تاريخياً لا يحقق مقصد الأصول النظرية للتفسير.

تُربط كل نتيجة بحدودها: هل هي في ثبوت القراءة، أم في تفسيرها، أم في أثرها الدلالي، أم في حجيتها؟ ويُمنع استعمال لفظ «القراءة تدل» قبل تحديد أي قراءة وأي طريق وأي توجيه وأي سياق.

التحرير المفهومي والتاريخي

يبدأ التحرير من الفصل بين القرآن والقراءة، ثم يُعاد كل مصطلح إلى تاريخ استعماله في كتب القراءات والتفسير واللغة. فقد يتغير مدلول «الوجه» أو «الرواية» أو «الشاذ» بين مراحل ومدارس، ولا يجوز إسقاط تعريف متأخر على كل مادة مبكرة.

تكشف المقارنة بين المصدر والأداء والنص والتوجيه أن كثيراً من النزاع ينشأ من اختلاف تعريف الوحدة نفسها. ولذلك يسجل المعجم المعنى التاريخي والمعنى التشغيلي المعتمد، ولا ينسب التعريف الجديد إلى المتقدمين.

تُقرأ نشأة المصطلح داخل مؤسسات التلقي: الأمصار والحلقات والمصاحف والاختيارات والكتب والمشيخات. وهذا يمنع اختزال التاريخ في أسماء القراء المشهورين وحدهم، ويعيد السؤال إلى مسارات النقل الفعلية.

من المخاطر هنا تقديس كل وجه منقول واختزال القرآن في قراءة واحدة. ويُعالج ذلك بحفظ جميع الأقوال المعتبرة ودرجاتها، وبالتفريق بين وصف تاريخ العلم وبين تقرير ما يعتمد عليه المنهج البياني.

لا تكون الغاية هدم اصطلاحات علم القراءات، بل جعلها قابلة للترجمة إلى مصفوفة واضحة: ما الكيان؟ وما علاقته؟ وما مصدره؟ وما درجته؟ وما أثره التفسيري؟

المادة وأدلة الثبوت

تعتمد المادة في هذا الباب على القرآن والقراءة والأداء، لكن كل نوع من الدليل يملك وظيفةً مختلفة. فالنقل يثبت النسبة، والرسم يحدد إمكاناً كتابياً، والعربية تختبر وجهاً لسانياً، والتلقي التاريخي يفسر الانتشار، ولا يصح دمجها في معيار مبهم واحد.

يجب أن تُذكر طرق القراءة ورواياتها ووجوهها بقدر الحاجة، مع الانتباه إلى أن كثرة الطرق المتأخرة لا تثبت وحدها صورةً مبكرةً ما لم تُحلل الأصول المشتركة. كما يجب التمييز بين نقل الأداء وبين توجيه العلماء له.

يُختبر خطر جعل الاختلاف تعارضاً بفرض حالة توافق فيها القراءة العربية ولكن لا يثبت طريقها، وحالة يثبت فيها الأداء وتكون العربية فيه أقل شيوعاً. يبين هذا الاختبار أن معياراً واحداً لا يستطيع حمل جميع أعباء الثبوت.

النتيجة المطلوبة هي بناء لغة موحدة، مع بيان درجة الثقة. ولا تُستخدم ألفاظ القطع والتواتر والشذوذ بلا تعريف معلن يبين وحدة القياس والزمن والمجال.

تُحفظ المادة المخالفة: الأقوال في نسبة القراءة، واختلاف طرقها، وملاحظات الرسم، واعتراضات النحاة، حتى يستطيع المراجع إعادة بناء الحكم من دون الاعتماد على خلاصة المؤلف.

الأثر البياني والتفسيري

الأثر البياني يُحلل على مستويات: صوتي وصرفي ونحوي ومعجمي وتركيبي ومفهومي وسياقي. ولا يكفي أن يختلف اللفظ حتى يقال إن المعنى اختلف؛ فقد يكون الاختلاف أداءً لا يغير الدعوى، أو يضيف ظلاً بلاغياً لا حكماً جديداً.

يرتبط الثبوت بالتفسير من خلال السياق والشبكة. فقد يكون الوجه الدلالي صحيحاً في المعجم لكنه لا يعمل في السورة، أو يكون ممكناً نحوياً لكنه يضعف أمام المحكمات والتصريف.

عند اختلاف المعنى يُصاغ لكل قراءة أثر مستقل، ثم تُختبر علاقته بالأثر الآخر: تكامل أو توسيع أو تقييد أو تنويع أو تغاير. ولا يُفترض التضاد قبل تحديد الدعوى المشتركة التي وقع عليها الاختلاف.

تخدم النتيجة تحديد موضوع العلم ومنع الخلط. ويجب أن تبين ما لا تثبته القراءة أيضاً، فقراءة ذات أثر نحوي لا تثبت وحدها أصلاً عقدياً، وقراءة ذات أثر فقهي لا تلغي بقية الأدلة.

تدخل القراءة بعد ذلك في النظام المفهومي والشبكي للقرآن، فتُقارن بالمحكمات والسياق ووظائف الآيات، لا بوصفها دليلاً منعزلاً عن بقية البيان.

مواطن الخلل والفرضيات المنافسة

من أبرز المخاطر تقديس كل وجه منقول واختزال القرآن في قراءة واحدة. وينشأ الأول حين تُنتقى القراءة التي تناسب نتيجةً سابقة، وينشأ الثاني حين تتحول قراءة أو توجيه إلى معيار لمذهب كامل. العلاج هو جمع جميع القراءات ذات الصلة قبل صياغة الحكم.

كما يجب اختبار جعل الاختلاف تعارضاً وإلغاء القراءات من التفسير. ويُبنى لذلك تفسير منافس يستعمل القراءة نفسها في سياق مختلف، ثم تُقارن القدرة التفسيرية والاتساق مع السورة والمحكمات.

قد يكون الخلل في نسبة القراءة، أو في توجيهها، أو في تحويل الأثر اللغوي إلى حكم أوسع. ولهذا لا تستخدم كلمة «باطل» أو «صحيح» بلا تعيين طبقة الحكم.

تُعامل القراءات غير المشهورة بحذر مزدوج: لا تُرفع إلى مرتبة القرآن الثابت بلا حجة، ولا تُمحى قيمتها التاريخية أو اللغوية لمجرد وصفها الاصطلاحي. ويُذكر مجال الاستفادة الممكن.

يبقى التوقف مشروعاً عند تعارض القرائن أو نقص الطريق، ولا يُعد فشلاً في المنهج؛ لأن منع القول على القرآن بغير علم مقدم على إنتاج جواب لكل مسألة.

التطبيقات والاختبارات

يُختبر الباب على موضع يجمع أكثر من قراءة ذات أثر، وعلى موضع يختلف فيه الأداء دون أثر دلالي جوهري، وعلى قراءة غير مشهورة ذات قيمة تفسيرية. وبذلك لا يُبنى المنهج من الحالات اللافتة وحدها.

تُسجل نتيجة الاختبار في صورة تحديد موضوع العلم وبناء لغة موحدة، مع ذكر القراءة والطريق والرسم والتوجيه والسياق ودرجة الثقة. وإذا اختلف الباحثون يُحفظ الخلاف ولا يُستبدل بمتوسط رقمي يخفيه.

يُعاد الاختبار على سورة كاملة في مواضع القراءات، ليتبين هل القراءة تؤثر في وحدة السورة أو شبكة المفهوم أو لا تتجاوز موضعها المحلي. وهذا يمنع تضخيم الأثر بسبب التركيز على كلمة واحدة.

تُقارن التوجيهات الموروثة بتوجيه بديل مبني على المدونة والسياق، ويُذكر ما يفسره كل توجيه وما يعجز عنه. ولا تكون جدة التوجيه سبباً في قبوله ولا قدمه سبباً في رفضه.

تُستخدم النتيجة لإصلاح قواعد التفسير: إذا كشفت القراءة أن قاعدة سابقة كانت أضيق أو أوسع من اللازم، عُدل إصدار القاعدة مع حفظ تاريخه.

القواعد والنتائج

القاعدة الأولى: القراءة وجه أداء منقول مرتبط بالنص المنزل، ويجب فصل مرتبتها من مرتبة القرآن ومن اجتهاد توجيهها. وتعمل هذه القاعدة في حدود القرآن والقراءة ولا تُنقل إلى طبقة أخرى بلا تعليل.

القاعدة الثانية: يجب الفصل بين المصدر والأداء والنص والتوجيه. فإذا اجتمعا ذُكرت علاقة الاجتماع، وإذا افترقا حُفظ حكم كل منهما.

القاعدة الثالثة: تحديد موضوع العلم لا ينتج آلياً منع الخلط. ويجب بيان الجسر الاستدلالي من الثبوت إلى البيان ثم إلى الحجية.

القاعدة الرابعة: خطر تقديس كل وجه منقول يُعالج بالمدونة الشاملة والمراجعة المستقلة، لا بحسن نية الباحث وحده.

القاعدة الخامسة: كل قراءة أو توجيه أو حكم يحمل مصدراً ودرجة ثقة وإصداراً، ويُفتح للتصحيح عند ظهور طريق أو نسخة أو حجة أقوى.

مصفوفة الباب

الطبقة	السؤال	المخرج
المفهوم	ما حد القرآن والقراءة؟	تحديد موضوع العلم
الثبوت	ما نوع النقل ودرجته؟	ضبط مراتب المادة
البيان	ما أثر الاختلاف في المعنى؟	بناء لغة موحدة
الخطر	كيف يمنع تقديس كل وجه منقول؟	قيد ومراجعة
الحكم	ما الذي تثبته القراءة؟	منع الخلط

الطبقة	السؤال	المخرج
الإصدار	ما الذي قد يغير النتيجة؟	سجل قابل للتصحيح

الباب الثاني: القرآن والمصحف والقراءة والرواية والطريق والوجه

يفتتح هذا الباب بالسؤال الآتي: كيف نفصل المصحف والقراءة والرواية والطريق والوجه؟ ويختبر فرضيةً مركزيةً مفادها أن كل طبقة كيان مستقل؛ والمصحف رسم، والقراءة أداء منسوب لإمام، والرواية نقل عنه، والطريق مسار، والوجه احتمال أداء داخل الطريق.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: كيف نفصل المصحف والقراءة والرواية والطريق والوجه؟ ويفترض أن كل طبقة كيان مستقل؛ والمصحف رسم، والقراءة أداء منسوب لإمام، والرواية نقل عنه، والطريق مسار، والوجه احتمال أداء داخل الطريق. ولا يُقبل هذا الافتراض لمجرد انسجامه مع مدرسة من مدارس القراءات، بل يجب اختباره على مواضع يظهر فيها أثر القراءة ومواضع لا يظهر فيها أثر، وعلى اختلافات يمكن جمعها وأخرى تحتاج إلى تقييد.

يتحرك السؤال بين مفاهيم المصحف والقراءة والرواية. ومن الضروري تحرير حدود كل مفهوم قبل إدخاله في الاستدلال؛ لأن الخلط بين الطبقات قد يحول قضية نقل إلى قضية عقيدة أو يحول توجيهاً نحوياً إلى نص منزل.

يفصل الباب بين الرسم واللفظ وبين القراءة والرواية، كما يفصل بين الطريق والوجه وبين النسبة والتلقي. ولا يراد بهذا التفريق تفتيت علم القراءات، بل حماية كل سؤال من أن يجيب عنه دليل لا يخصه.

تتجه النتيجة إلى قاموس الكيانات ودقة النسبة. فإذا لم ينتج التحليل معياراً يمكن لباحث آخر تطبيقه على قراءة جديدة، بقي وصفاً تاريخياً لا يحقق مقصد الأصول النظرية للتفسير.

تُربط كل نتيجة بحدودها: هل هي في ثبوت القراءة، أم في تفسيرها، أم في أثرها الدلالي، أم في حجيتها؟ ويُمنع استعمال لفظ «القراءة تدل» قبل تحديد أي قراءة وأي طريق وأي توجيه وأي سياق.

التحرير المفهومي والتاريخي

يبدأ التحرير من الفصل بين المصحف والقراءة، ثم يُعاد كل مصطلح إلى تاريخ استعماله في كتب القراءات والتفسير واللغة. فقد يتغير مدلول «الوجه» أو «الرواية» أو «الشاذ» بين مراحل ومدارس، ولا يجوز إسقاط تعريف متأخر على كل مادة مبكرة.

تكشف المقارنة بين الرسم واللفظ والقراءة والرواية أن كثيراً من النزاع ينشأ من اختلاف تعريف الوحدة نفسها. ولذلك يسجل المعجم المعنى التاريخي والمعنى التشغيلي المعتمد، ولا ينسب التعريف الجديد إلى المتقدمين.

تُقرأ نشأة المصطلح داخل مؤسسات التلقي: الأمصار والحلقات والمصاحف والاختيارات والكتب والمشيخات. وهذا يمنع اختزال التاريخ في أسماء القراء المشهورين وحدهم، ويعيد السؤال إلى مسارات النقل الفعلية.

من المخاطر هنا دمج الطبقات ونسبة الوجه للإمام بلا طريق. ويُعالج ذلك بحفظ جميع الأقوال المعتبرة ودرجاتها، وبالتفريق بين وصف تاريخ العلم وبين تقرير ما يعتمد عليه المنهج البياني.

لا تكون الغاية هدم اصطلاحات علم القراءات، بل جعلها قابلة للترجمة إلى مصفوفة واضحة: ما الكيان؟ وما علاقته؟ وما مصدره؟ وما درجته؟ وما أثره التفسيري؟

المادة وأدلة الثبوت

تعتمد المادة في هذا الباب على المصحف والقراءة والرواية، لكن كل نوع من الدليل يملك وظيفةً مختلفة. فالنقل يثبت النسبة، والرسم يحدد إمكاناً كتابياً، والعربية تختبر وجهاً لسانياً، والتلقي التاريخي يفسر الانتشار، ولا يصح دمجها في معيار مبهم واحد.

يجب أن تُذكر طرق القراءة ورواياتها ووجوهها بقدر الحاجة، مع الانتباه إلى أن كثرة الطرق المتأخرة لا تثبت وحدها صورةً مبكرةً ما لم تُحلل الأصول المشتركة. كما يجب التمييز بين نقل الأداء وبين توجيه العلماء له.

يُختبر خطر جعل الرسم قراءة بفرض حالة توافق فيها القراءة العربية ولكن لا يثبت طريقها، وحالة يثبت فيها الأداء وتكون العربية فيه أقل شيوعاً. يبين هذا الاختبار أن معياراً واحداً لا يستطيع حمل جميع أعباء الثبوت.

النتيجة المطلوبة هي تتبع الطريق، مع بيان درجة الثقة. ولا تُستخدم ألفاظ القطع والتواتر والشذوذ بلا تعريف معلن يبين وحدة القياس والزمن والمجال.

تُحفظ المادة المخالفة: الأقوال في نسبة القراءة، واختلاف طرقها، وملاحظات الرسم، واعتراضات النحاة، حتى يستطيع المراجع إعادة بناء الحكم من دون الاعتماد على خلاصة المؤلف.

الأثر البياني والتفسيري

الأثر البياني يُحلل على مستويات: صوتي وصرفي ونحوي ومعجمي وتركيبي ومفهومي وسياقي. ولا يكفي أن يختلف اللفظ حتى يقال إن المعنى اختلف؛ فقد يكون الاختلاف أداءً لا يغير الدعوى، أو يضيف ظلاً بلاغياً لا حكماً جديداً.

يرتبط الطريق بالوجه من خلال السياق والشبكة. فقد يكون الوجه الدلالي صحيحاً في المعجم لكنه لا يعمل في السورة، أو يكون ممكناً نحوياً لكنه يضعف أمام المحكمات والتصريف.

عند اختلاف المعنى يُصاغ لكل قراءة أثر مستقل، ثم تُختبر علاقته بالأثر الآخر: تكامل أو توسيع أو تقييد أو تنويع أو تغاير. ولا يُفترض التضاد قبل تحديد الدعوى المشتركة التي وقع عليها الاختلاف.

تخدم النتيجة قاموس الكيانات وتفسير أوضح. ويجب أن تبين ما لا تثبته القراءة أيضاً؛ فقراءة ذات أثر نحوي لا تثبت وحدها أصلاً عقدياً، وقراءة ذات أثر فقهي لا تلغي بقية الأدلة.

تدخل القراءة بعد ذلك في النظام المفهومي والشبكي للقرآن، فتُقارن بالمحكمات والسياق ووظائف الآيات، لا بوصفها دليلاً منعزلاً عن بقية البيان.

مواطن الخلل والفرضيات المنافسة

من أبرز المخاطر دمج الطبقات ونسبة الوجه للإمام بلا طريق. وينشأ الأول حين تُنتقى القراءة التي تناسب نتيجةً سابقة، وينشأ الثاني حين تتحول قراءة أو توجيه إلى معيار لمذهب كامل. العلاج هو جمع جميع القراءات ذات الصلة قبل صياغة الحكم.

كما يجب اختبار جعل الرسم قراءة وإخفاء تاريخ النقل. ويُبنى لذلك تفسير منافس يستعمل القراءة نفسها في سياق مختلف، ثم تُقارن القدرة التفسيرية والاتساق مع السورة والمحكمات.

قد يكون الخلل في نسبة القراءة، أو في توجيهها، أو في تحويل الأثر اللغوي إلى حكم أوسع. ولهذا لا تستخدم كلمة «باطل» أو «صحيح» بلا تعيين طبقة الحكم.

تُعامل القراءات غير المشهورة بحذر مزدوج: لا تُرفع إلى مرتبة القرآن الثابت بلا حجة، ولا تُمحى قيمتها التاريخية أو اللغوية لمجرد وصفها الاصطلاحي. ويُذكر مجال الاستفادة الممكن.

يبقى التوقف مشروعاً عند تعارض القرائن أو نقص الطريق، ولا يُعد فشلاً في المنهج؛ لأن منع القول على القرآن بغير علم مقدم على إنتاج جواب لكل مسألة.

التطبيقات والاختبارات

يُختبر الباب على موضع يجمع أكثر من قراءة ذات أثر، وعلى موضع يختلف فيه الأداء دون أثر دلالي جوهري، وعلى قراءة غير مشهورة ذات قيمة تفسيرية. وبذلك لا يُبنى المنهج من الحالات اللافتة وحدها.

تُسجل نتيجة الاختبار في صورة قاموس الكيانات وتتبع الطريق، مع ذكر القراءة والطريق والرسم والتوجيه والسياق ودرجة الثقة. وإذا اختلف الباحثون يُحفظ الخلاف ولا يُستبدل بمتوسط رقمي يخفيه.

يُعاد الاختبار على سورة كاملة في مواضع القراءات، ليتبين هل القراءة تؤثر في وحدة السورة أو شبكة المفهوم أو لا تتجاوز موضعها المحلي. وهذا يمنع تضخيم الأثر بسبب التركيز على كلمة واحدة.

تُقارن التوجيهات الموروثة بتوجيه بديل مبني على المدونة والسياق، ويُذكر ما يفسره كل توجيه وما يعجز عنه. ولا تكون جدة التوجيه سبباً في قبوله ولا قدمه سبباً في رفضه.

تُستخدم النتيجة لإصلاح قواعد التفسير: إذا كشفت القراءة أن قاعدة سابقة كانت أضيق أو أوسع من اللازم، عُدل إصدار القاعدة مع حفظ تاريخه.

القواعد والنتائج

القاعدة الأولى: كل طبقة كيان مستقل؛ والمصحف رسم، والقراءة أداء منسوب لإمام، والرواية نقل عنه، والطريق مسار، والوجه احتمال أداء داخل الطريق. وتعمل هذه القاعدة في حدود المصحف والقراءة ولا تُنقل إلى طبقة أخرى بلا تعليل.

القاعدة الثانية: يجب الفصل بين الرسم واللفظ والقراءة والرواية. فإذا اجتمعا ذُكرت علاقة الاجتماع، وإذا افترقا حُفظ حكم كل منهما.

القاعدة الثالثة: قاموس الكيانات لا ينتج آلياً تفسير أوضح. ويجب بيان الجسر الاستدلالي من الثبوت إلى البيان ثم إلى الحجية.

القاعدة الرابعة: خطر دمج الطبقات يُعالج بالمدونة الشاملة والمراجعة المستقلة، لا بحسن نية الباحث وحده.

القاعدة الخامسة: كل قراءة أو توجيه أو حكم يحمل مصدراً ودرجة ثقة وإصداراً، ويُفتح للتصحيح عند ظهور طريق أو نسخة أو حجة أقوى.

مصفوفة الباب

الطبقة	السؤال	المخرج
المفهوم	ما حد المصحف والقراءة؟	قاموس الكيانات
الثبوت	ما نوع النقل ودرجته؟	دقة النسبة
البيان	ما أثر الاختلاف في المعنى؟	تتبع الطريق
الخطر	كيف يمنع دمج الطبقات؟	قيد ومراجعة
الحكم	ما الذي تثبته القراءة؟	تفسير أوضح
الإصدار	ما الذي قد يغير النتيجة؟	سجل قابل للتصحيح

الباب الثالث: نشأة علم القراءات وتاريخ التلقي والتدوين

يفتتح هذا الباب بالسؤال الآتي: كيف تشكل علم القراءات تاريخياً؟ ويختبر فرضيةً مركزيةً مفادها أن التلقي الشفهي والتدوين والاختيار والتقعيد مراحل متراكبة لا يجوز إسقاط صورة متأخرة منها على القرن الأول بلا بينة.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: كيف تشكل علم القراءات تاريخياً؟ ويفترض أن التلقي الشفهي والتدوين والاختيار والتقعيد مراحل متراكبة لا يجوز إسقاط صورة متأخرة منها على القرن الأول بلا بينة. ولا يُقبل هذا الافتراض لمجرد انسجامه مع مدرسة من مدارس القراءات، بل يجب اختباره على مواضع يظهر فيها أثر القراءة ومواضع لا يظهر فيها أثر، وعلى اختلافات يمكن جمعها وأخرى تحتاج إلى تقييد.

يتحرك السؤال بين مفاهيم التلقي والأمصار والأئمة. ومن الضروري تحرير حدود كل مفهوم قبل إدخاله في الاستدلال؛ لأن الخلط بين الطبقات قد يحول قضية نقل إلى قضية عقيدة أو يحول توجيهاً نحوياً إلى نص منزل.

يفصل الباب بين التاريخ والشرعية وبين الاختيار والتواتر، كما يفصل بين المصر والإمام وبين التلقي والتدوين. ولا يراد بهذا التفريق تفتيت علم القراءات، بل حماية كل سؤال من أن يجيب عنه دليل لا يخصه.

تتجه النتيجة إلى خط زمني ودرجات ثقة. فإذا لم ينتج التحليل معياراً يمكن لباحث آخر تطبيقه على قراءة جديدة، بقي وصفاً تاريخياً لا يحقق مقصد الأصول النظرية للتفسير.

تُربط كل نتيجة بحدودها: هل هي في ثبوت القراءة، أم في تفسيرها، أم في أثرها الدلالي، أم في حجيتها؟ ويُمنع استعمال لفظ «القراءة تدل» قبل تحديد أي قراءة وأي طريق وأي توجيه وأي سياق.

التحرير المفهومي والتاريخي

يبدأ التحرير من الفصل بين التلقي والأمصار، ثم يُعاد كل مصطلح إلى تاريخ استعماله في كتب القراءات والتفسير واللغة. فقد يتغير مدلول «الوجه» أو «الرواية» أو «الشاذ» بين مراحل ومدارس، ولا يجوز إسقاط تعريف متأخر على كل مادة مبكرة.

تكشف المقارنة بين التاريخ والشرعية والاختيار والتواتر أن كثيراً من النزاع ينشأ من اختلاف تعريف الوحدة نفسها. ولذلك يسجل المعجم المعنى التاريخي والمعنى التشغيلي المعتمد، ولا ينسب التعريف الجديد إلى المتقدمين.

تُقرأ نشأة المصطلح داخل مؤسسات التلقي: الأمصار والحلقات والمصاحف والاختيارات والكتب والمشيخات. وهذا يمنع اختزال التاريخ في أسماء القراء المشهورين وحدهم، ويعيد السؤال إلى مسارات النقل الفعلية.

من المخاطر هنا إعادة تاريخ يقيني من مصادر متأخرة وتقديس الاختيار المدرسي. ويُعالج ذلك بحفظ جميع الأقوال المعتبرة ودرجاتها، وبالتفريق بين وصف تاريخ العلم وبين تقرير ما يعتمد عليه المنهج البياني.

لا تكون الغاية هدم اصطلاحات علم القراءات، بل جعلها قابلة للترجمة إلى مصفوفة واضحة: ما الكيان؟ وما علاقته؟ وما مصدره؟ وما درجته؟ وما أثره التفسيري؟

المادة وأدلة الثبوت

تعتمد المادة في هذا الباب على التلقي والأمصار والأئمة، لكن كل نوع من الدليل يملك وظيفةً مختلفة. فالنقل يثبت النسبة، والرسم يحدد إمكاناً كتابياً، والعربية تختبر وجهاً لسانياً، والتلقي التاريخي يفسر الانتشار، ولا يصح دمجها في معيار مبهم واحد.

يجب أن تُذكر طرق القراءة ورواياتها ووجوهها بقدر الحاجة، مع الانتباه إلى أن كثرة الطرق المتأخرة لا تثبت وحدها صورةً مبكرةً ما لم تُحلل الأصول المشتركة. كما يجب التمييز بين نقل الأداء وبين توجيه العلماء له.

يُختبر خطر إهمال الأمصار بفرض حالةٍ توافق فيها القراءة العربية ولكن لا يثبت طريقها، وحالةٍ يثبت فيها الأداء وتكون العربية فيه أقلَّ شيوعاً. يبين هذا الاختبار أن معياراً واحداً لا يستطيع حمل جميع أعباء الثبوت.

النتيجة المطلوبة هي فصل المرحلة، مع بيان درجة الثقة. ولا تُستخدم ألفاظ القطع والتواتر والشذوذ بلا تعريف معلن يبين وحدة القياس والزمن والمجال.

تُحفظ المادة المخالفة: الأقوال في نسبة القراءة، واختلاف طرقها، وملاحظات الرسم، واعتراضات النحاة، حتى يستطيع المراجع إعادة بناء الحكم من دون الاعتماد على خلاصة المؤلف.

الأثر البياني والتفسيري

الأثر البياني يُحلل على مستويات: صوتي وصرفي ونحوي ومعجمي وتركيبي ومفهومي وسياقي. ولا يكفي أن يختلف اللفظ حتى يقال إن المعنى اختلف؛ فقد يكون الاختلاف أداءً لا يغير الدعوى، أو يضيف ظلاً بلاغياً لا حكماً جديداً.

يرتبط التدوين بالاختيار من خلال السياق والشبكة. فقد يكون الوجه الدلالي صحيحاً في المعجم لكنه لا يعمل في السورة، أو يكون ممكناً نحوياً لكنه يضعف أمام المحكمات والتصريف.

عند اختلاف المعنى يُصاغ لكل قراءة أثر مستقل، ثم تُختبر علاقته بالأثر الآخر: تكامل أو توسيع أو تقييد أو تنويع أو تغاير. ولا يُفترض التضاد قبل تحديد الدعوى المشتركة التي وقع عليها الاختلاف.

تخدم النتيجة خط زمني وبرنامج تحقيق. ويجب أن تبين ما لا تثبته القراءة أيضاً؛ فقراءة ذات أثر نحوي لا تثبت وحدها أصلاً عقدياً، وقراءة ذات أثر فقهي لا تلغي بقية الأدلة.

تدخل القراءة بعد ذلك في النظام المفهومي والشبكي للقرآن، فتُقارن بالمحكمات والسياق ووظائف الآيات، لا بوصفها دليلاً منعزلاً عن بقية البيان.

مواطن الخلل والفرضيات المنافسة

من أبرز المخاطر إعادة تاريخ يقيني من مصادر متأخرة وتقديس الاختيار المدرسي. وينشأ الأول حين تُنتقى القراءة التي تناسب نتيجةً سابقة، وينشأ الثاني حين تتحول قراءة أو توجيه إلى معيار لمذهب كامل. العلاج هو جمع جميع القراءات ذات الصلة قبل صياغة الحكم.

كما يجب اختبار إهمال الأمصار والخلط بين التاريخ والعقيدة. ويُبنى لذلك تفسير منافس يستعمل القراءة نفسها في سياق مختلف، ثم تُقارن القدرة التفسيرية والاتساق مع السورة والمحكمات.

قد يكون الخلل في نسبة القراءة، أو في توجيهها، أو في تحويل الأثر اللغوي إلى حكم أوسع. ولهذا لا تستخدم كلمة «باطل» أو «صحيح» بلا تعيين طبقة الحكم.

تُعامل القراءات غير المشهورة بحذر مزدوج: لا تُرفع إلى مرتبة القرآن الثابت بلا حجة، ولا تُمحى قيمتها التاريخية أو اللغوية لمجرد وصفها الاصطلاحي. ويُذكر مجال الاستفادة الممكن.

يبقى التوقف مشروعاً عند تعارض القرائن أو نقص الطريق، ولا يُعد فشلاً في المنهج؛ لأن منع القول على القرآن بغير علم مقدم على إنتاج جواب لكل مسألة.

التطبيقات والاختبارات

يُختبر الباب على موضع يجمع أكثر من قراءة ذات أثر، وعلى موضع يختلف فيه الأداء دون أثر دلالي جوهري، وعلى قراءة غير مشهورة ذات قيمة تفسيرية. وبذلك لا يُبنى المنهج من الحالات اللافتة وحدها.

تُسجل نتيجة الاختبار في صورة خط زمني وفصل المرحلة، مع ذكر القراءة والطريق والرسم والتوجيه والسياق ودرجة الثقة. وإذا اختلف الباحثون يُحفظ الخلاف ولا يُستبدل بمتوسط رقمي يخفيه.

يُعاد الاختبار على سورة كاملة في مواضع القراءات، ليتبين هل القراءة تؤثر في وحدة السورة أو شبكة المفهوم أو لا تتجاوز موضعها المحلي. وهذا يمنع تضخيم الأثر بسبب التركيز على كلمة واحدة.

تُقارن التوجيهات الموروثة بتوجيه بديل مبني على المدونة والسياق، ويُذكر ما يفسره كل توجيه وما يعجز عنه. ولا تكون جدة التوجيه سبباً في قبوله ولا قدمه سبباً في رفضه.

تُستخدم النتيجة لإصلاح قواعد التفسير: إذا كشفت القراءة أن قاعدة سابقة كانت أضيق أو أوسع من اللازم، عُدل إصدار القاعدة مع حفظ تاريخه.

القواعد والنتائج

القاعدة الأولى: التلقي الشفهي والتدوين والاختيار والتقعيد مراحل متراكبة لا يجوز إسقاط صورة متأخرة منها على القرن الأول بلا بينة. وتعمل هذه القاعدة في حدود التلقي والأمصار ولا تُنقل إلى طبقة أخرى بلا تعليل.

القاعدة الثانية: يجب الفصل بين التاريخ والشرعية والاختيار والتواتر. فإذا اجتمعا ذُكرت علاقة الاجتماع، وإذا افترقا حُفظ حكم كل منهما.

القاعدة الثالثة: خط زمني لا ينتج آلياً برنامج تحقيق. ويجب بيان الجسر الاستدلالي من الثبوت إلى البيان ثم إلى الحجية.

القاعدة الرابعة: خطر إعادة تاريخ يقيني من مصادر متأخرة يُعالج بالمدونة الشاملة والمراجعة المستقلة، لا بحسن نية الباحث وحده.

القاعدة الخامسة: كل قراءة أو توجيه أو حكم يحمل مصدراً ودرجة ثقة وإصداراً، ويُفتح للتصحيح عند ظهور طريق أو نسخة أو حجة أقوى.

مصفوفة الباب

الطبقة	السؤال	المخرج
المفهوم	ما حد التلقي والأمصار؟	خط زمني
الثبوت	ما نوع النقل ودرجته؟	درجات ثقة
البيان	ما أثر الاختلاف في المعنى؟	فصل المرحلة
الخطر	كيف يمنع إعادة تاريخ يقيني من مصادر متأخرة؟	قيد ومراجعة
الحكم	ما الذي تثبته القراءة؟	برنامج تحقيق
الإصدار	ما الذي قد يغير النتيجة؟	سجل قابل للتصحيح

الباب الرابع: معايير ثبوت القراءة: النقل والرسم والعربية والتلقي

يفتتح هذا الباب بالسؤال الآتي: ما معايير ثبوت القراءة وما ترتيبها؟ ويختبر فرضيةً مركزيةً مفادها أن تُفحص القراءة بالنقل والتلقي والرسم والعربية مع بيان وظيفة كل معيار، ولا يُجعل معيار واحد مصححاً للآخر آلياً.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: ما معايير ثبوت القراءة وما ترتيبها؟ ويفترض أن تُفحص القراءة بالنقل والتلقي والرسم والعربية مع بيان وظيفة كل معيار، ولا يُجعل معيار واحد مصححاً للآخر آلياً. ولا يُقبل هذا الافتراض لمجرد انسجامه مع مدرسة من مدارس القراءات، بل يجب اختباره على مواضع يظهر فيها أثر القراءة ومواضع لا يظهر فيها أثر، وعلى اختلافات يمكن جمعها وأخرى تحتاج إلى تقييد.

يتحرك السؤال بين مفاهيم النقل والرسم والعربية. ومن الضروري تحرير حدود كل مفهوم قبل إدخاله في الاستدلال؛ لأن الخلط بين الطبقات قد يحول قضية نقل إلى قضية عقيدة أو يحول توجيهاً نحوياً إلى نص منزل.

يفصل الباب بين النقل والرسم وبين العربية والثبوت، كما يفصل بين الشهرة والتواتر وبين المعيار والقرينة. ولا يراد بهذا التفريق تفتيت علم القراءات، بل حماية كل سؤال من أن يجيب عنه دليل لا يخصه.

تتجه النتيجة إلى مصفوفة ثبوت وترتيب الأدلة. فإذا لم ينتج التحليل معياراً يمكن لباحث آخر تطبيقه على قراءة جديدة، بقي وصفاً تاريخياً لا يحقق مقصد الأصول النظرية للتفسير.

تُربط كل نتيجة بحدودها: هل هي في ثبوت القراءة، أم في تفسيرها، أم في أثرها الدلالي، أم في حجيتها؟ ويُمنع استعمال لفظ «القراءة تدل» قبل تحديد أي قراءة وأي طريق وأي توجيه وأي سياق.

التحرير المفهومي والتاريخي

يبدأ التحرير من الفصل بين النقل والرسم، ثم يُعاد كل مصطلح إلى تاريخ استعماله في كتب القراءات والتفسير واللغة. فقد يتغير مدلول «الوجه» أو «الرواية» أو «الشاذ» بين مراحل ومدارس، ولا يجوز إسقاط تعريف متأخر على كل مادة مبكرة.

تكشف المقارنة بين النقل والرسم والعربية والثبوت أن كثيراً من النزاع ينشأ من اختلاف تعريف الوحدة نفسها. ولذلك يسجل المعجم المعنى التاريخي والمعنى التشغيلي المعتمد، ولا ينسب التعريف الجديد إلى المتقدمين.

تُقرأ نشأة المصطلح داخل مؤسسات التلقي: الأمصار والحلقات والمصاحف والاختيارات والكتب والمشيخات. وهذا يمنع اختزال التاريخ في أسماء القراء المشهورين وحدهم، ويعيد السؤال إلى مسارات النقل الفعلية.

من المخاطر هنا تصحيح القراءة بالعربية ورد الثابت لوجه نحوي. ويُعالج ذلك بحفظ جميع الأقوال المعتبرة ودرجاتها، وبالتفريق بين وصف تاريخ العلم وبين تقرير ما يعتمد عليه المنهج البياني.

لا تكون الغاية هدم اصطلاحات علم القراءات، بل جعلها قابلة للترجمة إلى مصفوفة واضحة: ما الكيان؟ وما علاقته؟ وما مصدره؟ وما درجته؟ وما أثره التفسيري؟

المادة وأدلة الثبوت

تعتمد المادة في هذا الباب على النقل والرسم والعربية، لكن كل نوع من الدليل يملك وظيفةً مختلفة. فالنقل يثبت النسبة، والرسم يحدد إمكاناً كتابياً، والعربية تختبر وجهاً لسانياً، والتلقي التاريخي يفسر الانتشار، ولا يصح دمجها في معيار مبهم واحد.

يجب أن تُذكر طرق القراءة ورواياتها ووجوهها بقدر الحاجة، مع الانتباه إلى أن كثرة الطرق المتأخرة لا تثبت وحدها صورةً مبكرةً ما لم تُحلل الأصول المشتركة. كما يجب التمييز بين نقل الأداء وبين توجيه العلماء له.

يُختبر خطر جعل الشهرة برهاناً بفرض حالة توافق فيها القراءة العربية ولكن لا يثبت طريقها، وحالة يثبت فيها الأداء وتكون العربية فيه أقل شيوعاً. يبين هذا الاختبار أن معياراً واحداً لا يستطيع حمل جميع أعباء الثبوت.

النتيجة المطلوبة هي حكم متعدد الأبعاد، مع بيان درجة الثقة. ولا تُستخدم ألفاظ القطع والتواتر والشذوذ بلا تعريف معلن يبين وحدة القياس والزمن والمجال.

تُحفظ المادة المخالفة: الأقوال في نسبة القراءة، واختلاف طرقها، وملاحظات الرسم، واعتراضات النحاة، حتى يستطيع المراجع إعادة بناء الحكم من دون الاعتماد على خلاصة المؤلف.

الأثر البياني والتفسيري

الأثر البياني يُحلل على مستويات: صوتي وصرفي ونحوي ومعجمي وتركيبي ومفهومي وسياقي. ولا يكفي أن يختلف اللفظ حتى يقال إن المعنى اختلف؛ فقد يكون الاختلاف أداءً لا يغير الدعوى، أو يضيف ظلاً بلاغياً لا حكماً جديداً.

يرتبط التلقي بالشهرة من خلال السياق والشبكة. فقد يكون الوجه الدلالي صحيحاً في المعجم لكنه لا يعمل في السورة، أو يكون ممكناً نحوياً لكنه يضعف أمام المحكمات والتصريف.

عند اختلاف المعنى يُصاغ لكل قراءة أثر مستقل، ثم تُختبر علاقته بالأثر الآخر: تكامل أو توسيع أو تقييد أو تنويع أو تغاير. ولا يُفترض التضاد قبل تحديد الدعوى المشتركة التي وقع عليها الاختلاف.

تخدم النتيجة مصفوفة ثبوت وضبط الاستعمال. ويجب أن تبين ما لا تثبته القراءة أيضاً؛ فقراءة ذات أثر نحوي لا تثبت وحدها أصلاً عقدياً، وقراءة ذات أثر فقهي لا تلغي بقية الأدلة.

تدخل القراءة بعد ذلك في النظام المفهومي والشبكي للقرآن، فتُقارن بالمحكمات والسياق ووظائف الآيات، لا بوصفها دليلاً منعزلاً عن بقية البيان.

مواطن الخلل والفرضيات المنافسة

من أبرز المخاطر تصحيح القراءة بالعربية ورد الثابت لوجه نحوي. وينشأ الأول حين تُنتقى القراءة التي تناسب نتيجةً سابقة، وينشأ الثاني حين تتحول قراءة أو توجيه إلى معيار لمذهب كامل. العلاج هو جمع جميع القراءات ذات الصلة قبل صياغة الحكم.

كما يجب اختبار جعل الشهرة برهاناً وإهمال الطريق. ويُبنى لذلك تفسير منافس يستعمل القراءة نفسها في سياق مختلف، ثم تُقارن القدرة التفسيرية والاتساق مع السورة والمحكمات.

قد يكون الخلل في نسبة القراءة، أو في توجيهها، أو في تحويل الأثر اللغوي إلى حكم أوسع. ولهذا لا تستخدم كلمة «باطل» أو «صحيح» بلا تعيين طبقة الحكم.

تُعامل القراءات غير المشهورة بحذر مزدوج: لا تُرفع إلى مرتبة القرآن الثابت بلا حجة، ولا تُمحى قيمتها التاريخية أو اللغوية لمجرد وصفها الاصطلاحي. ويُذكر مجال الاستفادة الممكن.

يبقى التوقف مشروعاً عند تعارض القرائن أو نقص الطريق، ولا يُعد فشلاً في المنهج؛ لأن منع القول على القرآن بغير علم مقدم على إنتاج جواب لكل مسألة.

التطبيقات والاختبارات

يُختبر الباب على موضع يجمع أكثر من قراءة ذات أثر، وعلى موضع يختلف فيه الأداء دون أثر دلالي جوهري، وعلى قراءة غير مشهورة ذات قيمة تفسيرية. وبذلك لا يُبنى المنهج من الحالات اللافتة وحدها.

تُسجل نتيجة الاختبار في صورة مصفوفة ثبوت وحكم متعدد الأبعاد، مع ذكر القراءة والطريق والرسم والتوجيه والسياق ودرجة الثقة. وإذا اختلف الباحثون يُحفظ الخلاف ولا يُستبدل بمتوسط رقمي يخفيه.

يُعاد الاختبار على سورة كاملة في مواضع القراءات، ليتبين هل القراءة تؤثر في وحدة السورة أو شبكة المفهوم أو لا تتجاوز موضعها المحلي. وهذا يمنع تضخيم الأثر بسبب التركيز على كلمة واحدة.

تُقارن التوجيهات الموروثة بتوجيه بديل مبني على المدونة والسياق، ويُذكر ما يفسره كل توجيه وما يعجز عنه. ولا تكون جدة التوجيه سبباً في قبوله ولا قدمه سبباً في رفضه.

تُستخدم النتيجة لإصلاح قواعد التفسير: إذا كشفت القراءة أن قاعدة سابقة كانت أضيق أو أوسع من اللازم، عُدل إصدار القاعدة مع حفظ تاريخه.

القواعد والنتائج

القاعدة الأولى: تُفحص القراءة بالنقل والتلقي والرسم والعربية مع بيان وظيفة كل معيار، ولا يُجعل معيار واحد مصححاً للآخر آلياً. وتعمل هذه القاعدة في حدود النقل والرسم ولا تُنقل إلى طبقة أخرى بلا تعليل.

القاعدة الثانية: يجب الفصل بين النقل والرسم والعربية والثبوت. فإذا اجتمعا ذُكرت علاقة الاجتماع، وإذا افترقا حُفظ حكم كل منهما.

القاعدة الثالثة: مصفوفة ثبوت لا ينتج آلياً ضبط الاستعمال. ويجب بيان الجسر الاستدلالي من الثبوت إلى البيان ثم إلى الحجية.

القاعدة الرابعة: خطر تصحيح القراءة بالعربية يُعالج بالمدونة الشاملة والمراجعة المستقلة، لا بحسن نية الباحث وحده.

القاعدة الخامسة: كل قراءة أو توجيه أو حكم يحمل مصدراً ودرجة ثقة وإصداراً، ويُفتح للتصحيح عند ظهور طريق أو نسخة أو حجة أقوى.

مصفوفة الباب

الطبقة	السؤال	المخرج
المفهوم	ما حد النقل والرسم؟	مصفوفة ثبوت
الثبوت	ما نوع النقل ودرجته؟	ترتيب الأدلة
البيان	ما أثر الاختلاف في المعنى؟	حكم متعدد الأبعاد
الخطر	كيف يمنع تصحيح القراءة بالعربية؟	قيد ومراجعة
الحكم	ما الذي تثبته القراءة؟	ضبط الاستعمال
الإصدار	ما الذي قد يغير النتيجة؟	سجل قابل للتصحيح

الباب الخامس: الرسم العثماني وعلاقته بالقراءات والبيان

يفتتح هذا الباب بالسؤال الآتي: ما وظيفة الرسم العثماني في القراءات؟ ويختبر فرضيةً مركزيةً مفادها أن الرسم وعاء تاريخي حاكم في مجال الاحتمال الكتابي لكنه لا ينشئ القراءة بلا نقل، ويجب التمييز بين ما يحتمله الرسم وما يثبته التلقي.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: ما وظيفة الرسم العثماني في القراءات؟ ويفترض أن الرسم وعاء تاريخي حاكم في مجال الاحتمال الكتابي لكنه لا ينشئ القراءة بلا نقل، ويجب التمييز بين ما يحتمله الرسم وما يثبته التلقي. ولا يُقبل هذا الافتراض لمجرد انسجامه مع مدرسة من مدارس القراءات، بل يجب اختباره على مواضع يظهر فيها أثر القراءة ومواضع لا يظهر فيها أثر، وعلى اختلافات يمكن جمعها وأخرى تحتاج إلى تقييد.

يتحرك السؤال بين مفاهيم الرسم والاحتمال والنقل. ومن الضروري تحرير حدود كل مفهوم قبل إدخاله في الاستدلال، لأن الخلط بين الطبقات قد يحول قضية نقل إلى قضية عقيدة أو يحول توجيهاً نحوياً إلى نص منزل.

يفصل الباب بين الرسم والقراءة وبين الاحتمال والثبوت، كما يفصل بين الرسم والإملاء وبين التاريخ والحجية. ولا يراد بهذا التفريق تفتيت علم القراءات، بل حماية كل سؤال من أن يجيب عنه دليل لا يخصه.

تتجه النتيجة إلى حد الرسم وتاريخ النسخ. فإذا لم ينتج التحليل معياراً يمكن لباحث آخر تطبيقه على قراءة جديدة، بقي وصفاً تاريخياً لا يحقق مقصد الأصول النظرية للتفسير.

تُربط كل نتيجة بحدودها: هل هي في ثبوت القراءة، أم في تفسيرها، أم في أثرها الدلالي، أم في حجيتها؟ ويُمنع استعمال لفظ «القراءة تدل» قبل تحديد أي قراءة وأي طريق وأي توجيه وأي سياق.

التحرير المفهومي والتاريخي

يبدأ التحرير من الفصل بين الرسم والاحتمال، ثم يُعاد كل مصطلح إلى تاريخ استعماله في كتب القراءات والتفسير واللغة. فقد يتغير مدلول «الوجه» أو «الرواية» أو «الشاذ» بين مراحل ومدارس، ولا يجوز إسقاط تعريف متأخر على كل مادة مبكرة.

تكشف المقارنة بين الرسم والقراءة والاحتمال والثبوت أن كثيراً من النزاع ينشأ من اختلاف تعريف الوحدة نفسها. ولذلك يسجل المعجم المعنى التاريخي والمعنى التشغيلي المعتمد، ولا ينسب التعريف الجديد إلى المتقدمين.

تُقرأ نشأة المصطلح داخل مؤسسات التلقي: الأمصار والحلقات والمصاحف والاختيارات والكتب والمشيخات. وهذا يمنع اختزال التاريخ في أسماء القراء المشهورين وحدهم، ويعيد السؤال إلى مسارات النقل الفعلية.

من المخاطر هنا عبادة الرسم وإهمال الرسم. ويُعالج ذلك بحفظ جميع الأقوال المعتبرة ودرجاتها، وبالتفريق بين وصف تاريخ العلم وبين تقرير ما يعتمد عليه المنهج البياني.

لا تكون الغاية هدم اصطلاحات علم القراءات، بل جعلها قابلة للترجمة إلى مصفوفة واضحة: ما الكيان؟ وما علاقته؟ وما مصدره؟ وما درجته؟ وما أثره التفسيري؟

المادة وأدلة الثبوت

تعتمد المادة في هذا الباب على الرسم والاحتمال والنقل، لكن كل نوع من الدليل يملك وظيفةً مختلفة. فالنقل يثبت النسبة، والرسم يحدد إمكاناً كتابياً، والعربية تختبر وجهاً لسانياً، والتلقي التاريخي يفسر الانتشار، ولا يصح دمجها في معيار مبهم واحد.

يجب أن تُذكر طرق القراءة ورواياتها ووجوهها بقدر الحاجة، مع الانتباه إلى أن كثرة الطرق المتأخرة لا تثبت وحدها صورةً مبكرةً ما لم تُحلل الأصول المشتركة. كما يجب التمييز بين نقل الأداء وبين توجيه العلماء له.

يُختبر خطر إسقاط الإملاء الحديث بفرض حالة توافق فيها القراءة العربية ولكن لا يثبت طريقها، وحالة يثبت فيها الأداء وتكون العربية فيه أقل شيوعاً. يبين هذا الاختبار أن معياراً واحداً لا يستطيع حمل جميع أعباء الثبوت.

النتيجة المطلوبة هي منع الاختلاق، مع بيان درجة الثقة. ولا تُستخدم ألفاظ القطع والتواتر والشذوذ بلا تعريف معلن يبين وحدة القياس والزمن والمجال.

تُحفظ المادة المخالفة: الأقوال في نسبة القراءة، واختلاف طرقها، وملاحظات الرسم، واعتراضات النحاة، حتى يستطيع المراجع إعادة بناء الحكم من دون الاعتماد على خلاصة المؤلف.

الأثر البياني والتفسيري

الأثر البياني يُحلل على مستويات: صوتي وصرفي ونحوي ومعجمي وتركيبي ومفهومي وسياقي. ولا يكفي أن يختلف اللفظ حتى يقال إن المعنى اختلف؛ فقد يكون الاختلاف أداءً لا يغير الدعوى، أو يضيف ظلاً بلاغياً لا حكماً جديداً.

يرتبط المصحف بالضبط من خلال السياق والشبكة. فقد يكون الوجه الدلالي صحيحاً في المعجم لكنه لا يعمل في السورة، أو يكون ممكناً نحوياً لكنه يضعف أمام المحكمات والتصريف.

عند اختلاف المعنى يُصاغ لكل قراءة أثر مستقل، ثم تُختبر علاقته بالأثر الآخر: تكامل أو توسيع أو تقييد أو تنويع أو تغاير. ولا يُفترض التضاد قبل تحديد الدعوى المشتركة التي وقع عليها الاختلاف.

تخدم النتيجة حد الرسم وتحليل احتمالات. ويجب أن تبين ما لا تثبته القراءة أيضاً؛ فقراءة ذات أثر نحوي لا تثبت وحدها أصلاً عقدياً، وقراءة ذات أثر فقهي لا تلغي بقية الأدلة.

تدخل القراءة بعد ذلك في النظام المفهومي والشبكي للقرآن، فتُقارن بالمحكمات والسياق ووظائف الآيات، لا بوصفها دليلاً منعزلاً عن بقية البيان.

مواطن الخلل والفرضيات المنافسة

من أبرز المخاطر عبادة الرسم وإهمال الرسم. وينشأ الأول حين تُنتقى القراءة التي تناسب نتيجةً سابقة، وينشأ الثاني حين تتحول قراءة أو توجيه إلى معيار لمذهب كامل. العلاج هو جمع جميع القراءات ذات الصلة قبل صياغة الحكم.

كما يجب اختبار إسقاط الإملاء الحديث واختراع قراءة محتملة. ويُبنى لذلك تفسير منافس يستعمل القراءة نفسها في سياق مختلف، ثم تُقارن القدرة التفسيرية والاتساق مع السورة والمحكمات.

قد يكون الخلل في نسبة القراءة، أو في توجيهها، أو في تحويل الأثر اللغوي إلى حكم أوسع. ولهذا لا تستخدم كلمة «باطل» أو «صحيح» بلا تعيين طبقة الحكم.

تُعامل القراءات غير المشهورة بحذر مزدوج: لا تُرفع إلى مرتبة القرآن الثابت بلا حجة، ولا تُمحى قيمتها التاريخية أو اللغوية لمجرد وصفها الاصطلاحي. ويُذكر مجال الاستفادة الممكن.

يبقى التوقف مشروعاً عند تعارض القرائن أو نقص الطريق، ولا يُعد فشلاً في المنهج؛ لأن منع القول على القرآن بغير علم مقدم على إنتاج جواب لكل مسألة.

التطبيقات والاختبارات

يُختبر الباب على موضع يجمع أكثر من قراءة ذات أثر، وعلى موضع يختلف فيه الأداء دون أثر دلالي جوهري، وعلى قراءة غير مشهورة ذات قيمة تفسيرية. وبذلك لا يُبنى المنهج من الحالات اللافتة وحدها.

تُسجل نتيجة الاختبار في صورة حد الرسم ومنع الاختلاق، مع ذكر القراءة والطريق والرسم والتوجيه والسياق ودرجة الثقة. وإذا اختلف الباحثون يُحفظ الخلاف ولا يُستبدل بمتوسط رقمي يخفيه.

يُعاد الاختبار على سورة كاملة في مواضع القراءات، ليتبين هل القراءة تؤثر في وحدة السورة أو شبكة المفهوم أو لا تتجاوز موضعها المحلي. وهذا يمنع تضخيم الأثر بسبب التركيز على كلمة واحدة.

تُقارن التوجيهات الموروثة بتوجيه بديل مبني على المدونة والسياق، ويُذكر ما يفسره كل توجيه وما يعجز عنه. ولا تكون جدة التوجيه سبباً في قبوله ولا قدمه سبباً في رفضه.

تُستخدم النتيجة لإصلاح قواعد التفسير: إذا كشفت القراءة أن قاعدة سابقة كانت أضيق أو أوسع من اللازم، عُدل إصدار القاعدة مع حفظ تاريخه.

القواعد والنتائج

القاعدة الأولى: الرسم وعاء تاريخي حاكم في مجال الاحتمال الكتابي لكنه لا ينشئ القراءة بلا نقل، ويجب التمييز بين ما يحتمله الرسم وما يثبته التلقي. وتعمل هذه القاعدة في حدود الرسم والاحتمال ولا تُنقل إلى طبقة أخرى بلا تعليل.

القاعدة الثانية: يجب الفصل بين الرسم والقراءة والاحتمال والثبوت. فإذا اجتمعا ذُكرت علاقة الاجتماع، وإذا افترقا حُفظ حكم كل منهما.

القاعدة الثالثة: حد الرسم لا ينتج آلياً تحليل احتمالات. ويجب بيان الجسر الاستدلالي من الثبوت إلى البيان ثم إلى الحجية.

القاعدة الرابعة: خطر عبادة الرسم يُعالج بالمدونة الشاملة والمراجعة المستقلة، لا بحسن نية الباحث وحده.

القاعدة الخامسة: كل قراءة أو توجيه أو حكم يحمل مصدراً ودرجة ثقة وإصداراً، ويُفتح للتصحيح عند ظهور طريق أو نسخة أو حجة أقوى.

مصفوفة الباب

الطبقة	السؤال	المخرج
المفهوم	ما حد الرسم والاحتمال؟	حد الرسم
الثبوت	ما نوع النقل ودرجته؟	تاريخ النسخ
البيان	ما أثر الاختلاف في المعنى؟	منع الاختلاق
الخطر	كيف يمنع عبادة الرسم؟	قيد ومراجعة
الحكم	ما الذي تثبته القراءة؟	تحليل احتمالات
الإصدار	ما الذي قد يغير النتيجة؟	سجل قابل للتصحيح

الباب السادس: الأحرف والقراءات وحدود إعادة البناء التاريخي

يفتتح هذا الباب بالسؤال الآتي: كيف يتعامل المنهج مع الأحرف والقراءات؟ ويختبر فرضيةً مركزيةً مفادها أن لا تُبنى نظرية تاريخية جازمة على روايات محتملة ومعطيات ناقصة، ويجب فصل المقطوع من الفرضيات في تفسير علاقة الأحرف بالقراءات.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: كيف يتعامل المنهج مع الأحرف والقراءات؟ ويفترض أن لا تُبنى نظرية تاريخية جازمة على روايات محتملة ومعطيات ناقصة، ويجب فصل المقطوع من الفرضيات في تفسير علاقة الأحرف بالقراءات. ولا يُقبل هذا الافتراض لمجرد انسجامه مع مدرسة من مدارس القراءات، بل يجب اختباره على مواضع يظهر فيها أثر القراءة ومواضع لا يظهر فيها أثر، وعلى اختلافات يمكن جمعها وأخرى تحتاج إلى تقييد.

يتحرك السؤال بين مفاهيم الأحرف والقراءات والرخصة. ومن الضروري تحرير حدود كل مفهوم قبل إدخاله في الاستدلال، لأن الخلط بين الطبقات قد يحول قضية نقل إلى قضية عقيدة أو يحول توجيهاً نحوياً إلى نص منزل.

يفصل الباب بين الأحرف والقراءة وبين الحديث والتاريخ، كما يفصل بين الرخصة والتدوين وبين الفرضية والعقيدة. ولا يراد بهذا التفريق تفتيت علم القراءات، بل حماية كل سؤال من أن يجيب عنه دليل لا يخصه.

تتجه النتيجة إلى خريطة فرضيات ودرجات يقين. فإذا لم ينتج التحليل معياراً يمكن لباحث آخر تطبيقه على قراءة جديدة، بقي وصفاً تاريخياً لا يحقق مقصد الأصول النظرية للتفسير.

تُربط كل نتيجة بحدودها: هل هي في ثبوت القراءة، أم في تفسيرها، أم في أثرها الدلالي، أم في حجيتها؟ ويُمنع استعمال لفظ «القراءة تدل» قبل تحديد أي قراءة وأي طريق وأي توجيه وأي سياق.

التحرير المفهومي والتاريخي

يبدأ التحرير من الفصل بين الأحرف والقراءات، ثم يُعاد كل مصطلح إلى تاريخ استعماله في كتب القراءات والتفسير واللغة. فقد يتغير مدلول «الوجه» أو «الرواية» أو «الشاذ» بين مراحل ومدارس، ولا يجوز إسقاط تعريف متأخر على كل مادة مبكرة.

تكشف المقارنة بين الأحرف والقراءة والحديث والتاريخ أن كثيراً من النزاع ينشأ من اختلاف تعريف الوحدة نفسها. ولذلك يسجل المعجم المعنى التاريخي والمعنى التشغيلي المعتمد، ولا ينسب التعريف الجديد إلى المتقدمين.

تُقرأ نشأة المصطلح داخل مؤسسات التلقي: الأمصار والحلقات والمصاحف والاختيارات والكتب والمشيخات. وهذا يمنع اختزال التاريخ في أسماء القراء المشهورين وحدهم، ويعيد السؤال إلى مسارات النقل الفعلية.

من المخاطر هنا نظرية واحدة قطعية وتحميل النصوص ما لا تحتمل. ويُعالج ذلك بحفظ جميع الأقوال المعتبرة ودرجاتها، وبالتفريق بين وصف تاريخ العلم وبين تقرير ما يعتمد عليه المنهج البياني.

لا تكون الغاية هدم اصطلاحات علم القراءات، بل جعلها قابلة للترجمة إلى مصفوفة واضحة: ما الكيان؟ وما علاقته؟ وما مصدره؟ وما درجته؟ وما أثره التفسيري؟

المادة وأدلة الثبوت

تعتمد المادة في هذا الباب على الأحرف والقراءات والرخصة، لكن كل نوع من الدليل يملك وظيفةً مختلفة. فالنقل يثبت النسبة، والرسم يحدد إمكاناً كتابياً، والعربية تختبر وجهاً لسانياً، والتلقي التاريخي يفسر الانتشار، ولا يصح دمجها في معيار مبهم واحد.

يجب أن تُذكر طرق القراءة ورواياتها ووجوهها بقدر الحاجة، مع الانتباه إلى أن كثرة الطرق المتأخرة لا تثبت وحدها صورةً مبكرةً ما لم تُحلل الأصول المشتركة. كما يجب التمييز بين نقل الأداء وبين توجيه العلماء له.

يُختبر خطر الخلط بين الأحرف والقراءات العشر بفرض حالةٍ توافق فيها القراءة العربية ولكن لا يثبت طريقها، وحالةٍ يثبت فيها الأداء وتكون العربية فيه أقل شيوعاً. يبين هذا الاختبار أن معياراً واحداً لا يستطيع حمل جميع أعباء الثبوت.

النتيجة المطلوبة هي توقف مسؤول، مع بيان درجة الثقة. ولا تُستخدم ألفاظ القطع والتواتر والشذوذ بلا تعريف معلن يبين وحدة القياس والزمن والمجال.

تُحفظ المادة المخالفة: الأقوال في نسبة القراءة، واختلاف طرقها، وملاحظات الرسم، واعتراضات النحاة، حتى يستطيع المراجع إعادة بناء الحكم من دون الاعتماد على خلاصة المؤلف.

الأثر البياني والتفسيري

الأثر البياني يُحلل على مستويات: صوتي وصرفي ونحوي ومعجمي وتركيبي ومفهومي وسياقي. ولا يكفي أن يختلف اللفظ حتى يقال إن المعنى اختلف؛ فقد يكون الاختلاف أداءً لا يغير الدعوى، أو يضيف ظلاً بلاغياً لا حكماً جديداً.

يرتبط التاريخ بالفرضية من خلال السياق والشبكة. فقد يكون الوجه الدلالي صحيحاً في المعجم لكنه لا يعمل في السورة، أو يكون ممكناً نحوياً لكنه يضعف أمام المحكمات والتصريف.

عند اختلاف المعنى يُصاغ لكل قراءة أثر مستقل، ثم تُختبر علاقته بالأثر الآخر: تكامل أو توسيع أو تقييد أو تنويع أو تغاير. ولا يُفترض التضاد قبل تحديد الدعوى المشتركة التي وقع عليها الاختلاف.

تخدم النتيجة خريطة فرضيات ومنع التوظيف. ويجب أن تبين ما لا تثبته القراءة أيضاً؛ فقراءة ذات أثر نحوي لا تثبت وحدها أصلاً عقدياً، وقراءة ذات أثر فقهي لا تلغي بقية الأدلة.

تدخل القراءة بعد ذلك في النظام المفهومي والشبكي للقرآن، فتُقارن بالمحكمات والسياق ووظائف الآيات، لا بوصفها دليلاً منعزلاً عن بقية البيان.

مواطن الخلل والفرضيات المنافسة

من أبرز المخاطر نظرية واحدة قطعية وتحميل النصوص ما لا تحتمل. وينشأ الأول حين تُنتقى القراءة التي تناسب نتيجةً سابقة، وينشأ الثاني حين تتحول قراءة أو توجيه إلى معيار لمذهب كامل. العلاج هو جمع جميع القراءات ذات الصلة قبل صياغة الحكم.

كما يجب اختبار الخلط بين الأحرف والقراءات العشر وتجاهل الغموض التاريخي. ويُبنى لذلك تفسير منافس يستعمل القراءة نفسها في سياق مختلف، ثم تُقارن القدرة التفسيرية والاتساق مع السورة والمحكمات.

قد يكون الخلل في نسبة القراءة، أو في توجيهها، أو في تحويل الأثر اللغوي إلى حكم أوسع. ولهذا لا تستخدم كلمة «باطل» أو «صحيح» بلا تعيين طبقة الحكم.

تُعامل القراءات غير المشهورة بحذر مزدوج: لا تُرفع إلى مرتبة القرآن الثابت بلا حجة، ولا تُمحى قيمتها التاريخية أو اللغوية لمجرد وصفها الاصطلاحي. ويُذكر مجال الاستفادة الممكن.

يبقى التوقف مشروعاً عند تعارض القرائن أو نقص الطريق، ولا يُعد فشلاً في المنهج؛ لأن منع القول على القرآن بغير علم مقدم على إنتاج جواب لكل مسألة.

التطبيقات والاختبارات

يُختبر الباب على موضع يجمع أكثر من قراءة ذات أثر، وعلى موضع يختلف فيه الأداء دون أثر دلالي جوهري، وعلى قراءة غير مشهورة ذات قيمة تفسيرية. وبذلك لا يُبنى المنهج من الحالات اللافتة وحدها.

تُسجل نتيجة الاختبار في صورة خريطة فرضيات وتوقف مسؤول، مع ذكر القراءة والطريق والرسم والتوجيه والسياق ودرجة الثقة. وإذا اختلف الباحثون يُحفظ الخلاف ولا يُستبدل بمتوسط رقمي يخفيه.

يُعاد الاختبار على سورة كاملة في مواضع القراءات، ليتبين هل القراءة تؤثر في وحدة السورة أو شبكة المفهوم أو لا تتجاوز موضعها المحلي. وهذا يمنع تضخيم الأثر بسبب التركيز على كلمة واحدة.

تُقارن التوجيهات الموروثة بتوجيه بديل مبني على المدونة والسياق، ويُذكر ما يفسره كل توجيه وما يعجز عنه. ولا تكون جدة التوجيه سبباً في قبوله ولا قدمه سبباً في رفضه.

تُستخدم النتيجة لإصلاح قواعد التفسير: إذا كشفت القراءة أن قاعدة سابقة كانت أضيق أو أوسع من اللازم، عُدل إصدار القاعدة مع حفظ تاريخه.

القواعد والنتائج

القاعدة الأولى: لا تُبنى نظرية تاريخية جازمة على روايات محتملة ومعطيات ناقصة؛ ويجب فصل المقطوع من الفرضيات في تفسير علاقة الأحرف بالقراءات. وتعمل هذه القاعدة في حدود الأحرف والقراءات ولا تُنقل إلى طبقة أخرى بلا تعليل.

القاعدة الثانية: يجب الفصل بين الأحرف والقراءة والحديث والتاريخ. فإذا اجتمعا ذُكرت علاقة الاجتماع، وإذا افترقا حُفظ حكم كل منهما.

القاعدة الثالثة: خريطة فرضيات لا ينتج آلياً منع التوظيف. ويجب بيان الجسر الاستدلالي من الثبوت إلى البيان ثم إلى الحجية.

القاعدة الرابعة: خطر نظرية واحدة قطعية يُعالج بالمدونة الشاملة والمراجعة المستقلة، لا بحسن نية الباحث وحده.

القاعدة الخامسة: كل قراءة أو توجيه أو حكم يحمل مصدراً ودرجة ثقة وإصداراً، ويُفتح للتصحيح عند ظهور طريق أو نسخة أو حجة أقوى.

مصفوفة الباب

الطبقة	السؤال	المخرج
المفهوم	ما حد الأحرف والقراءات؟	خريطة فرضيات
الثبوت	ما نوع النقل ودرجته؟	درجات يقين
البيان	ما أثر الاختلاف في المعنى؟	توقف مسؤول
الخطر	كيف يمنع نظرية واحدة قطعية؟	قيد ومراجعة
الحكم	ما الذي تثبته القراءة؟	منع التوظيف
الإصدار	ما الذي قد يغير النتيجة؟	سجل قابل للتصحيح

الباب السابع: الاختلاف الصوتي والصرفي وأثره في الدلالة

يفتتح هذا الباب بالسؤال الآتي: متى يؤثر الاختلاف الصوتي والصرفي في المعنى؟ ويختبر فرضيةً مركزيةً مفادها أن لا ينتج كل اختلاف صوتي معنى جديداً، بينما قد تغير البنية الصرفية الفاعل أو العدد أو الزمن أو التعدية فتحتاج إلى تحليل مستقل.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: متى يؤثر الاختلاف الصوتي والصرفي في المعنى؟ ويفترض أن لا ينتج كل اختلاف صوتي معنى جديداً، بينما قد تغير البنية الصرفية الفاعل أو العدد أو الزمن أو التعدية فتحتاج إلى تحليل مستقل. ولا يُقبل هذا الافتراض لمجرد انسجامه مع مدرسة من مدارس القراءات، بل يجب اختباره على مواضع يظهر فيها أثر القراءة ومواضع لا يظهر فيها أثر، وعلى اختلافات يمكن جمعها وأخرى تحتاج إلى تقييد.

يتحرك السؤال بين مفاهيم الصوت والصرف والبنية. ومن الضروري تحرير حدود كل مفهوم قبل إدخاله في الاستدلال؛ لأن الخلط بين الطبقات قد يحول قضية نقل إلى قضية عقيدة أو يحول توجيهاً نحوياً إلى نص منزل.

يفصل الباب بين الأداء والمعنى وبين الصرف والسياق، كما يفصل بين الصوت والبلاغة وبين الهيئة والوظيفة. ولا يراد بهذا التفريق تفتيت علم القراءات، بل حماية كل سؤال من أن يجيب عنه دليل لا يخصه.

تتجه النتيجة إلى تصنيف الأثر وتحليل صرفي. فإذا لم ينتج التحليل معياراً يمكن لباحث آخر تطبيقه على قراءة جديدة، بقي وصفاً تاريخياً لا يحقق مقصد الأصول النظرية للتفسير.

تُربط كل نتيجة بحدودها: هل هي في ثبوت القراءة، أم في تفسيرها، أم في أثرها الدلالي، أم في حجيتها؟ ويُمنع استعمال لفظ «القراءة تدل» قبل تحديد أي قراءة وأي طريق وأي توجيه وأي سياق.

التحرير المفهومي والتاريخي

يبدأ التحرير من الفصل بين الصوت والصرف، ثم يُعاد كل مصطلح إلى تاريخ استعماله في كتب القراءات والتفسير واللغة. فقد يتغير مدلول «الوجه» أو «الرواية» أو «الشاذ» بين مراحل ومدارس، ولا يجوز إسقاط تعريف متأخر على كل مادة مبكرة.

تكشف المقارنة بين الأداء والمعنى والصرف والسياق أن كثيراً من النزاع ينشأ من اختلاف تعريف الوحدة نفسها. ولذلك يسجل المعجم المعنى التاريخي والمعنى التشغيلي المعتمد، ولا ينسب التعريف الجديد إلى المتقدمين.

تُقرأ نشأة المصطلح داخل مؤسسات التلقي: الأمصار والحلقات والمصاحف والاختيارات والكتب والمشيخات. وهذا يمنع اختزال التاريخ في أسماء القراء المشهورين وحدهم، ويعيد السؤال إلى مسارات النقل الفعلية.

من المخاطر هنا اختراع معنى لكل اختلاف وإهمال الصرف. ويُعالج ذلك بحفظ جميع الأقوال المعتبرة ودرجاتها، وبالتفريق بين وصف تاريخ العلم وبين تقرير ما يعتمد عليه المنهج البياني.

لا تكون الغاية هدم اصطلاحات علم القراءات، بل جعلها قابلة للترجمة إلى مصفوفة واضحة: ما الكيان؟ وما علاقته؟ وما مصدره؟ وما درجته؟ وما أثره التفسيري؟

المادة وأدلة الثبوت

تعتمد المادة في هذا الباب على الصوت والصرف والبنية، لكن كل نوع من الدليل يملك وظيفةً مختلفة. فالنقل يثبت النسبة، والرسم يحدد إمكاناً كتابياً، والعربية تختبر وجهاً لسانياً، والتلقي التاريخي يفسر الانتشار، ولا يصح دمجها في معيار مبهم واحد.

يجب أن تُذكر طرق القراءة ورواياتها ووجوهها بقدر الحاجة، مع الانتباه إلى أن كثرة الطرق المتأخرة لا تثبت وحدها صورةً مبكرةً ما لم تُحلل الأصول المشتركة. كما يجب التمييز بين نقل الأداء وبين توجيه العلماء له.

يُختبر خطر تسوية الصيغ بفرض حالة توافق فيها القراءة العربية ولكن لا يثبت طريقها، وحالة يثبت فيها الأداء وتكون العربية فيه أقلّ شيوعاً. يبين هذا الاختبار أن معياراً واحداً لا يستطيع حمل جميع أعباء الثبوت.

النتيجة المطلوبة هي تحديد عدم الأثر، مع بيان درجة الثقة. ولا تُستخدم ألفاظ القطع والتواتر والشذوذ بلا تعريف معلن يبين وحدة القياس والزمن والمجال.

تُحفظ المادة المخالفة: الأقوال في نسبة القراءة، واختلاف طرقها، وملاحظات الرسم، واعتراضات النحاة، حتى يستطيع المراجع إعادة بناء الحكم من دون الاعتماد على خلاصة المؤلف.

الأثر البياني والتفسيري

الأثر البياني يُحلل على مستويات: صوتي وصرفي ونحوي ومعجمي وتركيبي ومفهومي وسياقي. ولا يكفي أن يختلف اللفظ حتى يقال إن المعنى اختلف؛ فقد يكون الاختلاف أداءً لا يغير الدعوى، أو يضيف ظلاً بلاغياً لا حكماً جديداً.

يرتبط العدد بالتعدية من خلال السياق والشبكة. فقد يكون الوجه الدلالي صحيحاً في المعجم لكنه لا يعمل في السورة، أو يكون ممكناً نحوياً لكنه يضعف أمام المحكمات والتصريف.

عند اختلاف المعنى يُصاغ لكل قراءة أثر مستقل، ثم تُختبر علاقته بالأثر الآخر: تكامل أو توسيع أو تقييد أو تنويع أو تغاير. ولا يُفترض التضاد قبل تحديد الدعوى المشتركة التي وقع عليها الاختلاف.

تخدم النتيجة تصنيف الأثر وتفسير مقيد. ويجب أن تبين ما لا تثبته القراءة أيضاً؛ فقراءة ذات أثر نحوي لا تثبت وحدها أصلاً عقدياً، وقراءة ذات أثر فقهي لا تلغي بقية الأدلة.

تدخل القراءة بعد ذلك في النظام المفهومي والشبكي للقرآن، فتُقارن بالمحكمات والسياق ووظائف الآيات، لا بوصفها دليلاً منعزلاً عن بقية البيان.

مواطن الخلل والفرضيات المنافسة

من أبرز المخاطر اختراع معنى لكل اختلاف وإهمال الصرف. وينشأ الأول حين تُنتقى القراءة التي تناسب نتيجةً سابقة، وينشأ الثاني حين تتحول قراءة أو توجيه إلى معيار لمذهب كامل. العلاج هو جمع جميع القراءات ذات الصلة قبل صياغة الحكم.

كما يجب اختبار تسوية الصيغ والحكم المعجمي السريع. ويُبنى لذلك تفسير منافس يستعمل القراءة نفسها في سياق مختلف، ثم تُقارن القدرة التفسيرية والاتساق مع السورة والمحكمات.

قد يكون الخلل في نسبة القراءة، أو في توجيهها، أو في تحويل الأثر اللغوي إلى حكم أوسع. ولهذا لا تستخدم كلمة «باطل» أو «صحيح» بلا تعيين طبقة الحكم.

تُعامل القراءات غير المشهورة بحذر مزدوج: لا تُرفع إلى مرتبة القرآن الثابت بلا حجة، ولا تُمحى قيمتها التاريخية أو اللغوية لمجرد وصفها الاصطلاحي. ويُذكر مجال الاستفادة الممكن.

يبقى التوقف مشروعاً عند تعارض القرائن أو نقص الطريق، ولا يُعد فشلاً في المنهج؛ لأن منع القول على القرآن بغير علم مقدم على إنتاج جواب لكل مسألة.

التطبيقات والاختبارات

يُختبر الباب على موضع يجمع أكثر من قراءة ذات أثر، وعلى موضع يختلف فيه الأداء دون أثر دلالي جوهري، وعلى قراءة غير مشهورة ذات قيمة تفسيرية. وبذلك لا يُبنى المنهج من الحالات اللافتة وحدها.

تُسجل نتيجة الاختبار في صورة تصنيف الأثر وتحديد عدم الأثر، مع ذكر القراءة والطريق والرسم والتوجيه والسياق ودرجة الثقة. وإذا اختلف الباحثون يُحفظ الخلاف ولا يُستبدل بمتوسط رقمي يخفيه.

يُعاد الاختبار على سورة كاملة في مواضع القراءات، ليتبين هل القراءة تؤثر في وحدة السورة أو شبكة المفهوم أو لا تتجاوز موضعها المحلي. وهذا يمنع تضخيم الأثر بسبب التركيز على كلمة واحدة.

تُقارن التوجيهات الموروثة بتوجيه بديل مبني على المدونة والسياق، ويُذكر ما يفسره كل توجيه وما يعجز عنه. ولا تكون جدة التوجيه سبباً في قبوله ولا قدمه سبباً في رفضه.

تُستخدم النتيجة لإصلاح قواعد التفسير: إذا كشفت القراءة أن قاعدة سابقة كانت أضيق أو أوسع من اللازم، عُدل إصدار القاعدة مع حفظ تاريخه.

القواعد والنتائج

القاعدة الأولى: لا ينتج كل اختلاف صوتي معنى جديداً، بينما قد تغير البنية الصرفية الفاعل أو العدد أو الزمن أو التعدية فتحتاج إلى تحليل مستقل. وتعمل هذه القاعدة في حدود الصوت والصرف ولا تُنقل إلى طبقة أخرى بلا تعليل.

القاعدة الثانية: يجب الفصل بين الأداء والمعنى والصرف والسياق. فإذا اجتمعا ذُكرت علاقة الاجتماع، وإذا افترقا حُفظ حكم كل منهما.

القاعدة الثالثة: تصنيف الأثر لا ينتج آلياً تفسير مقيد. ويجب بيان الجسر الاستدلالي من الثبوت إلى البيان ثم إلى الحجية.

القاعدة الرابعة: خطر اختراع معنى لكل اختلاف يُعالج بالمدونة الشاملة والمراجعة المستقلة، لا بحسن نية الباحث وحده.

القاعدة الخامسة: كل قراءة أو توجيه أو حكم يحمل مصدراً ودرجة ثقة وإصداراً، ويُفتح للتصحيح عند ظهور طريق أو نسخة أو حجة أقوى.

مصفوفة الباب

الطبقة	السؤال	المخرج
المفهوم	ما حد الصوت والصرف؟	تصنيف الأثر
الثبوت	ما نوع النقل ودرجته؟	تحليل صرفي
البيان	ما أثر الاختلاف في المعنى؟	تحديد عدم الأثر
الخطر	كيف يمنع اختراع معنى لكل اختلاف؟	قيد ومراجعة
الحكم	ما الذي تثبته القراءة؟	تفسير مقيد
الإصدار	ما الذي قد يغير النتيجة؟	سجل قابل للتصحيح

الباب الثامن: الاختلاف النحوي والتركيبي والإحالي

يفتتح هذا الباب بالسؤال الآتي: كيف يؤثر الإعراب والتركيب والإحالة؟ ويختبر فرضيةً مركزيةً مفادها أن القراءة قد تغير البنية النحوية أو مرجع الضمير أو علاقة الجملة، ويجب إعادة بناء السياق التركيبي لكل وجه قبل الجمع.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: كيف يؤثر الإعراب والتركيب والإحالة؟ ويفترض أن القراءة قد تغير البنية النحوية أو مرجع الضمير أو علاقة الجملة، ويجب إعادة بناء السياق التركيبي لكل وجه قبل الجمع. ولا يُقبل هذا الافتراض لمجرد انسجامه مع مدرسة من مدارس القراءات، بل يجب اختباره على مواضع يظهر فيها أثر القراءة ومواضع لا يظهر فيها أثر، وعلى اختلافات يمكن جمعها وأخرى تحتاج إلى تقييد.

يتحرك السؤال بين مفاهيم الإعراب والتركيب والإحالة. ومن الضروري تحرير حدود كل مفهوم قبل إدخاله في الاستدلال؛ لأن الخلط بين الطبقات قد يحول قضية نقل إلى قضية عقيدة أو يحول توجيهاً نحوياً إلى نص منزل.

يفصل الباب بين النحو والدلالة وبين الإحالة والسياق، كما يفصل بين العامل والوظيفة وبين القراءة والتركيب. ولا يراد بهذا التفريق تفتيت علم القراءات، بل حماية كل سؤال من أن يجيب عنه دليل لا يخصه.

تتجه النتيجة إلى خرائط تركيب وتحديد المرجع. فإذا لم ينتج التحليل معياراً يمكن لباحث آخر تطبيقه على قراءة جديدة، بقي وصفاً تاريخياً لا يحقق مقصد الأصول النظرية للتفسير.

تُربط كل نتيجة بحدودها: هل هي في ثبوت القراءة، أم في تفسيرها، أم في أثرها الدلالي، أم في حجيتها؟ ويُمنع استعمال لفظ «القراءة تدل» قبل تحديد أي قراءة وأي طريق وأي توجيه وأي سياق.

التحرير المفهومي والتاريخي

يبدأ التحرير من الفصل بين الإعراب والتركيب، ثم يُعاد كل مصطلح إلى تاريخ استعماله في كتب القراءات والتفسير واللغة. فقد يتغير مدلول «الوجه» أو «الرواية» أو «الشاذ» بين مراحل ومدارس، ولا يجوز إسقاط تعريف متأخر على كل مادة مبكرة.

تكشف المقارنة بين النحو والدلالة والإحالة والسياق أن كثيراً من النزاع ينشأ من اختلاف تعريف الوحدة نفسها. ولذلك يسجل المعجم المعنى التاريخي والمعنى التشغيلي المعتمد، ولا ينسب التعريف الجديد إلى المتقدمين.

تُقرأ نشأة المصطلح داخل مؤسسات التلقي: الأمصار والحلقات والمصاحف والاختيارات والكتب والمشيخات. وهذا يمنع اختزال التاريخ في أسماء القراء المشهورين وحدهم، ويعيد السؤال إلى مسارات النقل الفعلية.

من المخاطر هنا فرض إعراب واحد وجمع وجهين متناقضين. ويُعالج ذلك بحفظ جميع الأقوال المعتبرة ودرجاتها، وبالتفريق بين وصف تاريخ العلم وبين تقرير ما يعتمد عليه المنهج البياني.

لا تكون الغاية هدم اصطلاحات علم القراءات، بل جعلها قابلة للترجمة إلى مصفوفة واضحة: ما الكيان؟ وما علاقته؟ وما مصدره؟ وما درجته؟ وما أثره التفسيري؟

المادة وأدلة الثبوت

تعتمد المادة في هذا الباب على الإعراب والتركيب والإحالة، لكن كل نوع من الدليل يملك وظيفةً مختلفة. فالنقل يثبت النسبة، والرسم يحدد إمكاناً كتابياً، والعربية تختبر وجهاً لسانياً، والتلقي التاريخي يفسر الانتشار، ولا يصح دمجها في معيار مبهم واحد.

يجب أن تُذكر طرق القراءة ورواياتها ووجوهها بقدر الحاجة، مع الانتباه إلى أن كثرة الطرق المتأخرة لا تثبت وحدها صورةً مبكرةً ما لم تُحلل الأصول المشتركة. كما يجب التمييز بين نقل الأداء وبين توجيه العلماء له.

يُختبر خطر تجاهل مرجع الضمير بفرض حالة توافق فيها القراءة العربية ولكن لا يثبت طريقها، وحالة يثبت فيها الأداء وتكون العربية فيه أقلّ شيوعاً. يبين هذا الاختبار أن معياراً واحداً لا يستطيع حمل جميع أعباء الثبوت.

النتيجة المطلوبة هي قراءات بديلة، مع بيان درجة الثقة. ولا تُستخدم ألفاظ القطع والتواتر والشذوذ بلا تعريف معلن يبين وحدة القياس والزمن والمجال.

تُحفظ المادة المخالفة: الأقوال في نسبة القراءة، واختلاف طرقها، وملاحظات الرسم، واعتراضات النحاة، حتى يستطيع المراجع إعادة بناء الحكم من دون الاعتماد على خلاصة المؤلف.

الأثر البياني والتفسيري

الأثر البياني يُحلل على مستويات: صوتي وصرفي ونحوي ومعجمي وتركيبي ومفهومي وسياقي. ولا يكفي أن يختلف اللفظ حتى يقال إن المعنى اختلف؛ فقد يكون الاختلاف أداءً لا يغير الدعوى، أو يضيف ظلاً بلاغياً لا حكماً جديداً.

يرتبط الضمير بالعامل من خلال السياق والشبكة. فقد يكون الوجه الدلالي صحيحاً في المعجم لكنه لا يعمل في السورة، أو يكون ممكناً نحوياً لكنه يضعف أمام المحكمات والتصريف.

عند اختلاف المعنى يُصاغ لكل قراءة أثر مستقل، ثم تُختبر علاقته بالأثر الآخر: تكامل أو توسيع أو تقييد أو تنويع أو تغاير. ولا يُفترض التضاد قبل تحديد الدعوى المشتركة التي وقع عليها الاختلاف.

تخدم النتيجة خرائط تركيب وترجيح معلل. ويجب أن تبين ما لا تثبته القراءة أيضاً؛ فقراءة ذات أثر نحوي لا تثبت وحدها أصلاً عقدياً، وقراءة ذات أثر فقهي لا تلغي بقية الأدلة.

تدخل القراءة بعد ذلك في النظام المفهومي والشبكي للقرآن، فتُقارن بالمحكمات والسياق ووظائف الآيات، لا بوصفها دليلاً منعزلاً عن بقية البيان.

مواطن الخلل والفرضيات المنافسة

من أبرز المخاطر فرض إعراب واحد وجمع وجهين متناقضين. وينشأ الأول حين تُنتقى القراءة التي تناسب نتيجةً سابقة، وينشأ الثاني حين تتحول قراءة أو توجيه إلى معيار لمذهب كامل. العلاج هو جمع جميع القراءات ذات الصلة قبل صياغة الحكم.

كما يجب اختبار تجاهل مرجع الضمير واستعمال النحو مذهبياً. ويُبنى لذلك تفسير منافس يستعمل القراءة نفسها في سياق مختلف، ثم تُقارن القدرة التفسيرية والاتساق مع السورة والمحكمات.

قد يكون الخلل في نسبة القراءة، أو في توجيهها، أو في تحويل الأثر اللغوي إلى حكم أوسع. ولهذا لا تستخدم كلمة «باطل» أو «صحيح» بلا تعيين طبقة الحكم.

تُعامل القراءات غير المشهورة بحذر مزدوج: لا تُرفع إلى مرتبة القرآن الثابت بلا حجة، ولا تُمحى قيمتها التاريخية أو اللغوية لمجرد وصفها الاصطلاحي. ويُذكر مجال الاستفادة الممكن.

يبقى التوقف مشروعاً عند تعارض القرائن أو نقص الطريق، ولا يُعد فشلاً في المنهج؛ لأن منع القول على القرآن بغير علم مقدم على إنتاج جواب لكل مسألة.

التطبيقات والاختبارات

يُختبر الباب على موضع يجمع أكثر من قراءة ذات أثر، وعلى موضع يختلف فيه الأداء دون أثر دلالي جوهري، وعلى قراءة غير مشهورة ذات قيمة تفسيرية. وبذلك لا يُبنى المنهج من الحالات اللافتة وحدها.

تُسجل نتيجة الاختبار في صورة خرائط تركيب وقراءات بديلة، مع ذكر القراءة والطريق والرسم والتوجيه والسياق ودرجة الثقة. وإذا اختلف الباحثون يُحفظ الخلاف ولا يُستبدل بمتوسط رقمي يخفيه.

يُعاد الاختبار على سورة كاملة في مواضع القراءات، ليتبين هل القراءة تؤثر في وحدة السورة أو شبكة المفهوم أو لا تتجاوز موضعها المحلي. وهذا يمنع تضخيم الأثر بسبب التركيز على كلمة واحدة.

تُقارن التوجيهات الموروثة بتوجيه بديل مبني على المدونة والسياق، ويُذكر ما يفسره كل توجيه وما يعجز عنه. ولا تكون جدة التوجيه سبباً في قبوله ولا قدمه سبباً في رفضه.

تُستخدم النتيجة لإصلاح قواعد التفسير: إذا كشفت القراءة أن قاعدة سابقة كانت أضيق أو أوسع من اللازم، عُدل إصدار القاعدة مع حفظ تاريخه.

القواعد والنتائج

القاعدة الأولى: القراءة قد تغير البنية النحوية أو مرجع الضمير أو علاقة الجملة، ويجب إعادة بناء السياق التركيبي لكل وجه قبل الجمع. وتعمل هذه القاعدة في حدود الإعراب والتركيب ولا تُنقل إلى طبقة أخرى بلا تعليل.

القاعدة الثانية: يجب الفصل بين النحو والدلالة والإحالة والسياق. فإذا اجتمعا ذُكرت علاقة الاجتماع، وإذا افترقا حُفظ حكم كل منهما.

القاعدة الثالثة: خرائط تركيب لا ينتج آلياً ترجيح معلل. ويجب بيان الجسر الاستدلالي من الثبوت إلى البيان ثم إلى الحجية.

القاعدة الرابعة: خطر فرض إعراب واحد يُعالج بالمدونة الشاملة والمراجعة المستقلة، لا بحسن نية الباحث وحده.

القاعدة الخامسة: كل قراءة أو توجيه أو حكم يحمل مصدراً ودرجة ثقة وإصداراً، ويُفتح للتصحيح عند ظهور طريق أو نسخة أو حجة أقوى.

مصفوفة الباب

الطبقة	السؤال	المخرج
المفهوم	ما حد الإعراب والتركيب؟	خرائط تركيب
الثبوت	ما نوع النقل ودرجته؟	تحديد المرجع
البيان	ما أثر الاختلاف في المعنى؟	قراءات بديلة
الخطر	كيف يمنع فرض إعراب واحد؟	قيد ومراجعة
الحكم	ما الذي تثبته القراءة؟	ترجيح معلل
الإصدار	ما الذي قد يغير النتيجة؟	سجل قابل للتصحيح

الباب التاسع: الاختلاف المعجمي والمفهومي والسياقي

يفتتح هذا الباب بالسؤال الآتي: كيف تتسع الدلالة المعجمية والمفهومية بالقراءات؟ ويختبر فرضيةً مركزيةً مفادها أن قد تكشف القراءة وجهاً معجمياً أو مفهوماً موازراً، لكن المفهوم النهائي يُبنى من مجموع القرآن لا من قراءة منفردة.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: كيف تتسع الدلالة المعجمية والمفهومية بالقراءات؟ ويفترض أن قد تكشف القراءة وجهاً معجمياً أو مفهوماً موازراً، لكن المفهوم النهائي يُبنى من مجموع القرآن لا من قراءة منفردة. ولا يُقبل هذا الافتراض لمجرد انسجامه مع مدرسة من مدارس القراءات، بل يجب اختباره على مواضع يظهر فيها أثر القراءة ومواضع لا يظهر فيها أثر، وعلى اختلافات يمكن جمعها وأخرى تحتاج إلى تقييد.

يتحرك السؤال بين مفاهيم المعجم والمفهوم والسياق. ومن الضروري تحرير حدود كل مفهوم قبل إدخاله في الاستدلال؛ لأن الخلط بين الطبقات قد يحول قضية نقل إلى قضية عقيدة أو يحول توجيهاً نحوياً إلى نص منزل.

يفصل الباب بين اللفظ والمفهوم وبين القراءة والشبكة، كما يفصل بين المعجم والسياق وبين الوجه والنظام. ولا يراد بهذا التفريق تفتيت علم القراءات، بل حماية كل سؤال من أن يجيب عنه دليل لا يخصه.

تتجه النتيجة إلى أثر مفهومي وقيد سياقي. فإذا لم ينتج التحليل معياراً يمكن لباحث آخر تطبيقه على قراءة جديدة، بقي وصفاً تاريخياً لا يحقق مقصد الأصول النظرية للتفسير.

تُربط كل نتيجة بحدودها: هل هي في ثبوت القراءة، أم في تفسيرها، أم في أثرها الدلالي، أم في حجيتها؟ ويُمنع استعمال لفظ «القراءة تدل» قبل تحديد أي قراءة وأي طريق وأي توجيه وأي سياق.

التحرير المفهومي والتاريخي

يبدأ التحرير من الفصل بين المعجم والمفهوم، ثم يُعاد كل مصطلح إلى تاريخ استعماله في كتب القراءات والتفسير واللغة. فقد يتغير مدلول «الوجه» أو «الرواية» أو «الشاذ» بين مراحل ومدارس، ولا يجوز إسقاط تعريف متأخر على كل مادة مبكرة.

تكشف المقارنة بين اللفظ والمفهوم والقراءة والشبكة أن كثيراً من النزاع ينشأ من اختلاف تعريف الوحدة نفسها. ولذلك يسجل المعجم المعنى التاريخي والمعنى التشغيلي المعتمد، ولا ينسب التعريف الجديد إلى المتقدمين.

تُقرأ نشأة المصطلح داخل مؤسسات التلقي: الأمصار والحلقات والمصاحف والاختيارات والكتب والمشيخات. وهذا يمنع اختزال التاريخ في أسماء القراء المشهورين وحدهم، ويعيد السؤال إلى مسارات النقل الفعلية.

من المخاطر هنا بناء مفهوم من قراءة واحدة وخلط الاشتقاق بالمعنى. ويُعالج ذلك بحفظ جميع الأقوال المعتبرة ودرجاتها، وبالتفريق بين وصف تاريخ العلم وبين تقرير ما يعتمد عليه المنهج البياني.

لا تكون الغاية هدم اصطلاحات علم القراءات، بل جعلها قابلة للترجمة إلى مصفوفة واضحة: ما الكيان؟ وما علاقته؟ وما مصدره؟ وما درجته؟ وما أثره التفسيري؟

المادة وأدلة الثبوت

تعتمد المادة في هذا الباب على المعجم والمفهوم والسياق، لكن كل نوع من الدليل يملك وظيفةً مختلفة. فالنقل يثبت النسبة، والرسم يحدد إمكاناً كتابياً، والعربية تختبر وجهاً لسانياً، والتلقي التاريخي يفسر الانتشار، ولا يصح دمجها في معيار مبهم واحد.

يجب أن تُذكر طرق القراءة ورواياتها ووجوهها بقدر الحاجة، مع الانتباه إلى أن كثرة الطرق المتأخرة لا تثبت وحدها صورةً مبكرةً ما لم تُحلل الأصول المشتركة. كما يجب التمييز بين نقل الأداء وبين توجيه العلماء له.

يُختبر خطر إلغاء السياق بفرض حالة توافق فيها القراءة العربية ولكن لا يثبت طريقها، وحالة يثبت فيها الأداء وتكون العربية فيه أقلّ شيوعاً. يبين هذا الاختبار أن معياراً واحداً لا يستطيع حمل جميع أعباء الثبوت.

النتيجة المطلوبة هي شبكة قراءات، مع بيان درجة الثقة. ولا تُستخدم ألفاظ القطع والتواتر والشذوذ بلا تعريف معلن يبين وحدة القياس والزمن والمجال.

تُحفظ المادة المخالفة: الأقوال في نسبة القراءة، واختلاف طرقها، وملاحظات الرسم، واعتراضات النحاة، حتى يستطيع المراجع إعادة بناء الحكم من دون الاعتماد على خلاصة المؤلف.

الأثر البياني والتفسيري

الأثر البياني يُحلل على مستويات: صوتي وصرفي ونحوي ومعجمي وتركيبي ومفهومي وسياقي. ولا يكفي أن يختلف اللفظ حتى يقال إن المعنى اختلف؛ فقد يكون الاختلاف أداءً لا يغير الدعوى، أو يضيف ظلاً بلاغياً لا حكماً جديداً.

يرتبط الشبكة بالتصريف من خلال السياق والشبكة. فقد يكون الوجه الدلالي صحيحاً في المعجم لكنه لا يعمل في السورة، أو يكون ممكناً نحوياً لكنه يضعف أمام المحكمات والتصريف.

عند اختلاف المعنى يُصاغ لكل قراءة أثر مستقل، ثم تُختبر علاقته بالأثر الآخر: تكامل أو توسيع أو تقييد أو تنويع أو تغاير. ولا يُفترض التضاد قبل تحديد الدعوى المشتركة التي وقع عليها الاختلاف.

تخدم النتيجة أثر مفهومي وحد التعميم. ويجب أن تبين ما لا تثبته القراءة أيضاً؛ فقراءة ذات أثر نحوي لا تثبت وحدها أصلاً عقدياً، وقراءة ذات أثر فقهي لا تلغي بقية الأدلة.

تدخل القراءة بعد ذلك في النظام المفهومي والشبكي للقرآن، فتُقارن بالمحكمات والسياق ووظائف الآيات، لا بوصفها دليلاً منعزلاً عن بقية البيان.

مواطن الخلل والفرضيات المنافسة

من أبرز المخاطر بناء مفهوم من قراءة واحدة وخلط الاشتقاق بالمعنى. وينشأ الأول حين تُنتقى القراءة التي تناسب نتيجةً سابقة، وينشأ الثاني حين تتحول قراءة أو توجيه إلى معيار لمذهب كامل. العلاج هو جمع جميع القراءات ذات الصلة قبل صياغة الحكم.

كما يجب اختبار إلغاء السياق وتوسيع الشبكة بلا دليل. ويُبنى لذلك تفسير منافس يستعمل القراءة نفسها في سياق مختلف، ثم تُقارن القدرة التفسيرية والاتساق مع السورة والمحكمات.

قد يكون الخلل في نسبة القراءة، أو في توجيهها، أو في تحويل الأثر اللغوي إلى حكم أوسع. ولهذا لا تستخدم كلمة «باطل» أو «صحيح» بلا تعيين طبقة الحكم.

تُعامل القراءات غير المشهورة بحذر مزدوج: لا تُرفع إلى مرتبة القرآن الثابت بلا حجة، ولا تُمحى قيمتها التاريخية أو اللغوية لمجرد وصفها الاصطلاحي. ويُذكر مجال الاستفادة الممكن.

يبقى التوقف مشروعاً عند تعارض القرائن أو نقص الطريق، ولا يُعد فشلاً في المنهج؛ لأن منع القول على القرآن بغير علم مقدم على إنتاج جواب لكل مسألة.

التطبيقات والاختبارات

يُختبر الباب على موضع يجمع أكثر من قراءة ذات أثر، وعلى موضع يختلف فيه الأداء دون أثر دلالي جوهري، وعلى قراءة غير مشهورة ذات قيمة تفسيرية. وبذلك لا يُبنى المنهج من الحالات اللافتة وحدها.

تُسجل نتيجة الاختبار في صورة أثر مفهومي وشبكة قراءات، مع ذكر القراءة والطريق والرسم والتوجيه والسياق ودرجة الثقة. وإذا اختلف الباحثون يُحفظ الخلاف ولا يُستبدل بمتوسط رقمي يخفيه.

يُعاد الاختبار على سورة كاملة في مواضع القراءات، ليتبين هل القراءة تؤثر في وحدة السورة أو شبكة المفهوم أو لا تتجاوز موضعها المحلي. وهذا يمنع تضخيم الأثر بسبب التركيز على كلمة واحدة.

تُقارن التوجيهات الموروثة بتوجيه بديل مبني على المدونة والسياق، ويُذكر ما يفسره كل توجيه وما يعجز عنه. ولا تكون جدة التوجيه سبباً في قبوله ولا قدمه سبباً في رفضه.

تُستخدم النتيجة لإصلاح قواعد التفسير: إذا كشفت القراءة أن قاعدة سابقة كانت أضيق أو أوسع من اللازم، عُدل إصدار القاعدة مع حفظ تاريخه.

القواعد والنتائج

القاعدة الأولى: قد تكشف القراءة وجهاً معجمياً أو مفهوماً موازراً، لكن المفهوم النهائي يُبنى من مجموع القرآن لا من قراءة منفردة. وتعمل هذه القاعدة في حدود المعجم والمفهوم ولا تُنقل إلى طبقة أخرى بلا تعليل.

القاعدة الثانية: يجب الفصل بين اللفظ والمفهوم والقراءة والشبكة. فإذا اجتمعا ذُكرت علاقة الاجتماع، وإذا افترقا حُفظ حكم كل منهما.

القاعدة الثالثة: أثر مفهومي لا ينتج آلياً حد التعميم. ويجب بيان الجسر الاستدلالي من الثبوت إلى البيان ثم إلى الحجية.

القاعدة الرابعة: خطر بناء مفهوم من قراءة واحدة يُعالج بالمدونة الشاملة والمراجعة المستقلة، لا بحسن نية الباحث وحده.

القاعدة الخامسة: كل قراءة أو توجيه أو حكم يحمل مصدراً ودرجة ثقة وإصداراً، ويُفتح للتصحيح عند ظهور طريق أو نسخة أو حجة أقوى.

مصفوفة الباب

الطبقة	السؤال	المخرج
المفهوم	ما حد المعجم والمفهوم؟	أثر مفهومي
الثبوت	ما نوع النقل ودرجته؟	قيد سياقي
البيان	ما أثر الاختلاف في المعنى؟	شبكة قراءات
الخطر	كيف يمنع بناء مفهوم من قراءة واحدة؟	قيد ومراجعة
الحكم	ما الذي تثبته القراءة؟	حد التعميم
الإصدار	ما الذي قد يغير النتيجة؟	سجل قابل للتصحيح

الباب العاشر: اختلاف القراءات بين التنوع والتغاير والتعارض الظاهري

يفتتح هذا الباب بالسؤال الآتي: كيف نصنف اختلاف القراءات؟ ويختبر فرضيةً مركزيةً مفادها أن الأصل اختبار التنوع والتكامل قبل ادعاء التغاير، ثم تحديد ما إذا كان الاختلاف في الأداء أو الدلالة أو الوظيفة أو الحكم.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: كيف نصنف اختلاف القراءات؟ ويفترض أن الأصل اختبار التنوع والتكامل قبل ادعاء التغاير، ثم تحديد ما إذا كان الاختلاف في الأداء أو الدلالة أو الوظيفة أو الحكم. ولا يُقبل هذا الافتراض لمجرد انسجامه مع مدرسة من مدارس القراءات، بل يجب اختباره على مواضع يظهر فيها أثر القراءة ومواضع لا يظهر فيها أثر، وعلى اختلافات يمكن جمعها وأخرى تحتاج إلى تقييد.

يتحرك السؤال بين مفاهيم التنوع والتغاير والتعارض. ومن الضروري تحرير حدود كل مفهوم قبل إدخاله في الاستدلال، لأن الخلط بين الطبقات قد يحول قضية نقل إلى قضية عقيدة أو يحول توجيهاً نحوياً إلى نص منزل.

يفصل الباب بين التنوع والتضاد وبين الجمع والترجيح، كما يفصل بين المعنى والحكم وبين الظاهر والمراد. ولا يراد بهذا التفريق تفتيت علم القراءات، بل حماية كل سؤال من أن يجيب عنه دليل لا يخصه.

تتجه النتيجة إلى تصنيف الاختلاف وخريطة معان. فإذا لم ينتج التحليل معياراً يمكن لباحث آخر تطبيقه على قراءة جديدة، بقي وصفاً تاريخياً لا يحقق مقصد الأصول النظرية للتفسير.

تُربط كل نتيجة بحدودها: هل هي في ثبوت القراءة، أم في تفسيرها، أم في أثرها الدلالي، أم في حجيتها؟ ويُمنع استعمال لفظ «القراءة تدل» قبل تحديد أي قراءة وأي طريق وأي توجيه وأي سياق.

التحرير المفهومي والتاريخي

يبدأ التحرير من الفصل بين التنوع والتغاير، ثم يُعاد كل مصطلح إلى تاريخ استعماله في كتب القراءات والتفسير واللغة. فقد يتغير مدلول «الوجه» أو «الرواية» أو «الشاذ» بين مراحل ومدارس، ولا يجوز إسقاط تعريف متأخر على كل مادة مبكرة.

تكشف المقارنة بين التنوع والتضاد والجمع والترجيح أن كثيراً من النزاع ينشأ من اختلاف تعريف الوحدة نفسها. ولذلك يسجل المعجم المعنى التاريخي والمعنى التشغيلي المعتمد، ولا ينسب التعريف الجديد إلى المتقدمين.

تُقرأ نشأة المصطلح داخل مؤسسات التلقي: الأمصار والحلقات والمصاحف والاختيارات والكتب والمشيخات. وهذا يمنع اختزال التاريخ في أسماء القراء المشهورين وحدهم، ويعيد السؤال إلى مسارات النقل الفعلية.

من المخاطر هنا ادعاء التضاد سريعاً وجمع متكلف. ويُعالج ذلك بحفظ جميع الأقوال المعتبرة ودرجاتها، وبالتفريق بين وصف تاريخ العلم وبين تقرير ما يعتمد عليه المنهج البياني.

لا تكون الغاية هدم اصطلاحات علم القراءات، بل جعلها قابلة للترجمة إلى مصفوفة واضحة: ما الكيان؟ وما علاقته؟ وما مصدره؟ وما درجته؟ وما أثره التفسيري؟

المادة وأدلة الثبوت

تعتمد المادة في هذا الباب على التنوع والتغاير والتعارض، لكن كل نوع من الدليل يملك وظيفةً مختلفة. فالنقل يثبت النسبة، والرسم يحدد إمكاناً كتابياً، والعربية تختبر وجهاً لسانياً، والتلقي التاريخي يفسر الانتشار، ولا يصح دمجها في معيار مبهم واحد.

يجب أن تُذكر طرق القراءة ورواياتها ووجوهها بقدر الحاجة، مع الانتباه إلى أن كثرة الطرق المتأخرة لا تثبت وحدها صورةً مبكرةً ما لم تُحلل الأصول المشتركة. كما يجب التمييز بين نقل الأداء وبين توجيه العلماء له.

يُختبر خطر إلغاء الفروق بفرض حالة توافق فيها القراءة العربية ولكن لا يثبت طريقها، وحالة يثبت فيها الأداء وتكون العربية فيه أقلّ شيوعاً. يبين هذا الاختبار أن معياراً واحداً لا يستطيع حمل جميع أعباء الثبوت.

النتيجة المطلوبة هي محل التعارض، مع بيان درجة الثقة. ولا تُستخدم ألفاظ القطع والتواتر والشذوذ بلا تعريف معلن يبين وحدة القياس والزمن والمجال.

تُحفظ المادة المخالفة: الأقوال في نسبة القراءة، واختلاف طرقها، وملاحظات الرسم، واعتراضات النحاة، حتى يستطيع المراجع إعادة بناء الحكم من دون الاعتماد على خلاصة المؤلف.

الأثر البياني والتفسيري

الأثر البياني يُحلل على مستويات: صوتي وصرفي ونحوي ومعجمي وتركيبي ومفهومي وسياقي. ولا يكفي أن يختلف اللفظ حتى يقال إن المعنى اختلف؛ فقد يكون الاختلاف أداءً لا يغير الدعوى، أو يضيف ظلاً بلاغياً لا حكماً جديداً.

يرتبط التكامل بالمجال من خلال السياق والشبكة. فقد يكون الوجه الدلالي صحيحاً في المعجم لكنه لا يعمل في السورة، أو يكون ممكناً نحوياً لكنه يضعف أمام المحكمات والتصريف.

عند اختلاف المعنى يُصاغ لكل قراءة أثر مستقل، ثم تُختبر علاقته بالأثر الآخر: تكامل أو توسيع أو تقييد أو تنويع أو تغاير. ولا يُفترض التضاد قبل تحديد الدعوى المشتركة التي وقع عليها الاختلاف.

تخدم النتيجة تصنيف الاختلاف ودرجة الجمع. ويجب أن تبين ما لا تثبته القراءة أيضاً؛ فقراءة ذات أثر نحوي لا تثبت وحدها أصلاً عقدياً، وقراءة ذات أثر فقهي لا تلغي بقية الأدلة.

تدخل القراءة بعد ذلك في النظام المفهومي والشبكي للقرآن، فتُقارن بالمحكمات والسياق ووظائف الآيات، لا بوصفها دليلاً منعزلاً عن بقية البيان.

مواطن الخلل والفرضيات المنافسة

من أبرز المخاطر ادعاء التضاد سريعاً وجمع متكلف. وينشأ الأول حين تُنتقى القراءة التي تناسب نتيجةً سابقة، وينشأ الثاني حين تتحول قراءة أو توجيه إلى معيار لمذهب كامل. العلاج هو جمع جميع القراءات ذات الصلة قبل صياغة الحكم.

كما يجب اختبار إلغاء الفروق وتسوية جميع الأوجه. ويُبنى لذلك تفسير منافس يستعمل القراءة نفسها في سياق مختلف، ثم تُقارن القدرة التفسيرية والاتساق مع السورة والمحكمات.

قد يكون الخلل في نسبة القراءة، أو في توجيهها، أو في تحويل الأثر اللغوي إلى حكم أوسع. ولهذا لا تستخدم كلمة «باطل» أو «صحيح» بلا تعيين طبقة الحكم.

تُعامل القراءات غير المشهورة بحذر مزدوج: لا تُرفع إلى مرتبة القرآن الثابت بلا حجة، ولا تُمحى قيمتها التاريخية أو اللغوية لمجرد وصفها الاصطلاحي. ويُذكر مجال الاستفادة الممكن.

يبقى التوقف مشروعاً عند تعارض القرائن أو نقص الطريق، ولا يُعد فشلاً في المنهج؛ لأن منع القول على القرآن بغير علم مقدم على إنتاج جواب لكل مسألة.

التطبيقات والاختبارات

يُختبر الباب على موضع يجمع أكثر من قراءة ذات أثر، وعلى موضع يختلف فيه الأداء دون أثر دلالي جوهري، وعلى قراءة غير مشهورة ذات قيمة تفسيرية. وبذلك لا يُبنى المنهج من الحالات اللافتة وحدها.

تُسجل نتيجة الاختبار في صورة تصنيف الاختلاف ومحل التعارض، مع ذكر القراءة والطريق والرسم والتوجيه والسياق ودرجة الثقة. وإذا اختلف الباحثون يُحفظ الخلاف ولا يُستبدل بمتوسط رقمي يخفيه.

يُعاد الاختبار على سورة كاملة في مواضع القراءات، ليتبين هل القراءة تؤثر في وحدة السورة أو شبكة المفهوم أو لا تتجاوز موضعها المحلي. وهذا يمنع تضخيم الأثر بسبب التركيز على كلمة واحدة.

تُقارن التوجيهات الموروثة بتوجيه بديل مبني على المدونة والسياق، ويُذكر ما يفسره كل توجيه وما يعجز عنه. ولا تكون جدة التوجيه سبباً في قبوله ولا قدمه سبباً في رفضه.

تُستخدم النتيجة لإصلاح قواعد التفسير: إذا كشفت القراءة أن قاعدة سابقة كانت أضيق أو أوسع من اللازم، عُدل إصدار القاعدة مع حفظ تاريخه.

القواعد والنتائج

القاعدة الأولى: الأصل اختبار التنوع والتكامل قبل ادعاء التغاير، ثم تحديد ما إذا كان الاختلاف في الأداء أو الدلالة أو الوظيفة أو الحكم. وتعمل هذه القاعدة في حدود التنوع والتغاير ولا تُنقل إلى طبقة أخرى بلا تعليل.

القاعدة الثانية: يجب الفصل بين التنوع والتضاد والجمع والترجيح. فإذا اجتمعا ذُكرت علاقة الاجتماع، وإذا افترقا حُفظ حكم كل منهما.

القاعدة الثالثة: تصنيف الاختلاف لا ينتج آلياً درجة الجمع. ويجب بيان الجسر الاستدلالي من الثبوت إلى البيان ثم إلى الحجية.

القاعدة الرابعة: خطر ادعاء التضاد سريعاً يُعالج بالمدونة الشاملة والمراجعة المستقلة، لا بحسن نية الباحث وحده.

القاعدة الخامسة: كل قراءة أو توجيه أو حكم يحمل مصدراً ودرجة ثقة وإصداراً، ويُفتح للتصحيح عند ظهور طريق أو نسخة أو حجة أقوى.

مصفوفة الباب

الطبقة	السؤال	المخرج
المفهوم	ما حد التنوع والتغاير؟	تصنيف الاختلاف
الثبوت	ما نوع النقل ودرجته؟	خريطة معان
البيان	ما أثر الاختلاف في المعنى؟	محل التعارض
الخطر	كيف يمنع ادعاء التضاد سريعاً؟	قيد ومراجعة
الحكم	ما الذي تثبته القراءة؟	درجة الجمع
الإصدار	ما الذي قد يغير النتيجة؟	سجل قابل للتصحيح

الباب الحادي عشر: الجمع والترجيح بين القراءات في التفسير

يفتتح هذا الباب بالسؤال الآتي: متى نجمع ومتى نرجح؟ ويختبر فرضيةً مركزيةً مفادها أن الجمع مقبول إذا حفظ دلالة كل قراءة وسياقها بقرينة، والترجيح يكون بين التوجيهات لا بإلغاء قراءة ثابتة لمجرد اختيار فقهي أو كلامي.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: متى نجمع ومتى نرجح؟ ويفترض أن الجمع مقبول إذا حفظ دلالة كل قراءة وسياقها بقرينة، والترجيح يكون بين التوجيهات لا بإلغاء قراءة ثابتة لمجرد اختيار فقهي أو كلامي. ولا يُقبل هذا الافتراض لمجرد انسجامه مع مدرسة من مدارس القراءات، بل يجب اختباره على مواضع يظهر فيها أثر القراءة ومواضع لا يظهر فيها أثر، وعلى اختلافات يمكن جمعها وأخرى تحتاج إلى تقييد.

يتحرك السؤال بين مفاهيم الجمع والترجيح والتوجيه. ومن الضروري تحرير حدود كل مفهوم قبل إدخاله في الاستدلال؛ لأن الخلط بين الطبقات قد يحول قضية نقل إلى قضية عقيدة أو يحول توجيهاً نحوياً إلى نص منزل.

يفصل الباب بين الجمع والتكلف وبين الترجيح والإلغاء، كما يفصل بين الثبوت والتفسير وبين التوجيه والقراءة. ولا يراد بهذا التفريق تفتيت علم القراءات، بل حماية كل سؤال من أن يجيب عنه دليل لا يخصه.

تتجه النتيجة إلى بروتوكول جمع وترجيح التفسير. فإذا لم ينتج التحليل معياراً يمكن لباحث آخر تطبيقه على قراءة جديدة، بقي وصفاً تاريخياً لا يحقق مقصد الأصول النظرية للتفسير.

تُربط كل نتيجة بحدودها: هل هي في ثبوت القراءة، أم في تفسيرها، أم في أثرها الدلالي، أم في حجيتها؟ ويُمنع استعمال لفظ «القراءة تدل» قبل تحديد أي قراءة وأي طريق وأي توجيه وأي سياق.

التحرير المفهومي والتاريخي

يبدأ التحرير من الفصل بين الجمع والترجيح، ثم يُعاد كل مصطلح إلى تاريخ استعماله في كتب القراءات والتفسير واللغة. فقد يتغير مدلول «الوجه» أو «الرواية» أو «الشاذ» بين مراحل ومدارس، ولا يجوز إسقاط تعريف متأخر على كل مادة مبكرة.

تكشف المقارنة بين الجمع والتكلف والترجيح والإلغاء أن كثيراً من النزاع ينشأ من اختلاف تعريف الوحدة نفسها. ولذلك يسجل المعجم المعنى التاريخي والمعنى التشغيلي المعتمد، ولا ينسب التعريف الجديد إلى المتقدمين.

تُقرأ نشأة المصطلح داخل مؤسسات التلقي: الأمصار والحلقات والمصاحف والاختيارات والكتب والمشيخات. وهذا يمنع اختزال التاريخ في أسماء القراء المشهورين وحدهم، ويعيد السؤال إلى مسارات النقل الفعلية.

من المخاطر هنا ترجيح قراءة ثابتة بمعنى ردها وجمع بلا قرينة. ويُعالج ذلك بحفظ جميع الأقوال المعتبرة ودرجاتها، وبالتفريق بين وصف تاريخ العلم وبين تقرير ما يعتمد عليه المنهج البياني.

لا تكون الغاية هدم اصطلاحات علم القراءات، بل جعلها قابلة للترجمة إلى مصفوفة واضحة: ما الكيان؟ وما علاقته؟ وما مصدره؟ وما درجته؟ وما أثره التفسيري؟

المادة وأدلة الثبوت

تعتمد المادة في هذا الباب على الجمع والترجيح والتوجيه، لكن كل نوع من الدليل يملك وظيفةً مختلفة. فالنقل يثبت النسبة، والرسم يحدد إمكاناً كتابياً، والعربية تختبر وجهاً لسانياً، والتلقي التاريخي يفسر الانتشار، ولا يصح دمجها في معيار مبهم واحد.

يجب أن تُذكر طرق القراءة ورواياتها ووجوهها بقدر الحاجة، مع الانتباه إلى أن كثرة الطرق المتأخرة لا تثبت وحدها صورةً مبكرةً ما لم تُحلل الأصول المشتركة. كما يجب التمييز بين نقل الأداء وبين توجيه العلماء له.

يُختبر خطر اختيار مذهبي بفرض حالة توافق فيها القراءة العربية ولكن لا يثبت طريقها، وحالة يثبت فيها الأداء وتكون العربية فيه أقلّ شيوعاً. يبين هذا الاختبار أن معياراً واحداً لا يستطيع حمل جميع أعباء الثبوت.

النتيجة المطلوبة هي حفظ الثابت، مع بيان درجة الثقة. ولا تُستخدم ألفاظ القطع والتواتر والشذوذ بلا تعريف معلن يبين وحدة القياس والزمن والمجال.

تُحفظ المادة المخالفة: الأقوال في نسبة القراءة، واختلاف طرقها، وملاحظات الرسم، واعتراضات النحاة، حتى يستطيع المراجع إعادة بناء الحكم من دون الاعتماد على خلاصة المؤلف.

الأثر البياني والتفسيري

الأثر البياني يُحلل على مستويات: صوتي وصرفي ونحوي ومعجمي وتركيبي ومفهومي وسياقي. ولا يكفي أن يختلف اللفظ حتى يقال إن المعنى اختلف؛ فقد يكون الاختلاف أداءً لا يغير الدعوى، أو يضيف ظلاً بلاغياً لا حكماً جديداً.

يرتبط السياق بالقرينة من خلال السياق والشبكة. فقد يكون الوجه الدلالي صحيحاً في المعجم لكنه لا يعمل في السورة، أو يكون ممكناً نحوياً لكنه يضعف أمام المحكمات والتصريف.

عند اختلاف المعنى يُصاغ لكل قراءة أثر مستقل، ثم تُختبر علاقته بالأثر الآخر: تكامل أو توسيع أو تقييد أو تنويع أو تغاير. ولا يُفترض التضاد قبل تحديد الدعوى المشتركة التي وقع عليها الاختلاف.

تخدم النتيجة بروتوكول جمع وتوقف مسؤول. ويجب أن تبين ما لا تثبته القراءة أيضاً؛ فقراءة ذات أثر نحوي لا تثبت وحدها أصلاً عقدياً، وقراءة ذات أثر فقهي لا تلغي بقية الأدلة.

تدخل القراءة بعد ذلك في النظام المفهومي والشبكي للقرآن، فتُقارن بالمحكمات والسياق ووظائف الآيات، لا بوصفها دليلاً منعزلاً عن بقية البيان.

مواطن الخلل والفرضيات المنافسة

من أبرز المخاطر ترجيح قراءة ثابتة بمعنى ردها وجمع بلا قرينة. وينشأ الأول حين تُنتقى القراءة التي تناسب نتيجةً سابقة، وينشأ الثاني حين تتحول قراءة أو توجيه إلى معيار لمذهب كامل. العلاج هو جمع جميع القراءات ذات الصلة قبل صياغة الحكم.

كما يجب اختبار اختيار مذهبي وعدم بيان محل الترجيح. ويُبنى لذلك تفسير منافس يستعمل القراءة نفسها في سياق مختلف، ثم تُقارن القدرة التفسيرية والاتساق مع السورة والمحكمات.

قد يكون الخلل في نسبة القراءة، أو في توجيهها، أو في تحويل الأثر اللغوي إلى حكم أوسع. ولهذا لا تستخدم كلمة «باطل» أو «صحيح» بلا تعيين طبقة الحكم.

تُعامل القراءات غير المشهورة بحذر مزدوج: لا تُرفع إلى مرتبة القرآن الثابت بلا حجة، ولا تُمحى قيمتها التاريخية أو اللغوية لمجرد وصفها الاصطلاحي. ويُذكر مجال الاستفادة الممكن.

يبقى التوقف مشروعاً عند تعارض القرائن أو نقص الطريق، ولا يُعد فشلاً في المنهج؛ لأن منع القول على القرآن بغير علم مقدم على إنتاج جواب لكل مسألة.

التطبيقات والاختبارات

يُختبر الباب على موضع يجمع أكثر من قراءة ذات أثر، وعلى موضع يختلف فيه الأداء دون أثر دلالي جوهري، وعلى قراءة غير مشهورة ذات قيمة تفسيرية. وبذلك لا يُبنى المنهج من الحالات اللافتة وحدها.

تُسجل نتيجة الاختبار في صورة بروتوكول جمع وحفظ الثابت، مع ذكر القراءة والطريق والرسم والتوجيه والسياق ودرجة الثقة. وإذا اختلف الباحثون يُحفظ الخلاف ولا يُستبدل بمتوسط رقمي يخفيه.

يُعاد الاختبار على سورة كاملة في مواضع القراءات، ليتبين هل القراءة تؤثر في وحدة السورة أو شبكة المفهوم أو لا تتجاوز موضعها المحلي. وهذا يمنع تضخيم الأثر بسبب التركيز على كلمة واحدة.

تُقارن التوجيهات الموروثة بتوجيه بديل مبني على المدونة والسياق، ويُذكر ما يفسره كل توجيه وما يعجز عنه. ولا تكون جدة التوجيه سبباً في قبوله ولا قدمه سبباً في رفضه.

تُستخدم النتيجة لإصلاح قواعد التفسير: إذا كشفت القراءة أن قاعدة سابقة كانت أضيق أو أوسع من اللازم، عُدل إصدار القاعدة مع حفظ تاريخه.

القواعد والنتائج

القاعدة الأولى: الجمع مقبول إذا حفظ دلالة كل قراءة وسياقها بقرينة، والترجيح يكون بين التوجيهات لا بإلغاء قراءة ثابتة لمجرد اختيار فقهي أو كلامي. وتعمل هذه القاعدة في حدود الجمع والترجيح ولا تُنقل إلى طبقة أخرى بلا تعليل.

القاعدة الثانية: يجب الفصل بين الجمع والتكلف والترجيح والإلغاء. فإذا اجتمعا ذُكرت علاقة الاجتماع، وإذا افترقا حُفظ حكم كل منهما.

القاعدة الثالثة: بروتوكول جمع لا ينتج آلياً توقف مسؤول. ويجب بيان الجسر الاستدلالي من الثبوت إلى البيان ثم إلى الحجية.

القاعدة الرابعة: خطر ترجيح قراءة ثابتة بمعنى ردها يُعالج بالمدونة الشاملة والمراجعة المستقلة، لا بحسن نية الباحث وحده.

القاعدة الخامسة: كل قراءة أو توجيه أو حكم يحمل مصدراً ودرجة ثقة وإصداراً، ويُفتح للتصحيح عند ظهور طريق أو نسخة أو حجة أقوى.

مصفوفة الباب

الطبقة	السؤال	المخرج
المفهوم	ما حد الجمع والترجيح؟	بروتوكول جمع
الثبوت	ما نوع النقل ودرجته؟	ترجيح التفسير
البيان	ما أثر الاختلاف في المعنى؟	حفظ الثابت
الخطر	كيف يمنع ترجيح قراءة ثابتة بمعنى ردها؟	قيد ومراجعة
الحكم	ما الذي تثبته القراءة؟	توقف مسؤول
الإصدار	ما الذي قد يغير النتيجة؟	سجل قابل للتصحيح

الباب الثاني عشر: القراءات والمحكم والمتشابه والشبكات البيانية

يفتتح هذا الباب بالسؤال الآتي: كيف تدخل القراءات في المحكم والمتشابه والشبكات؟ ويختبر فرضيةً مركزيةً مفادها أن القراءة الثابتة قد تزيد الإحكام أو تكشف تشابهاً أو تضيف عقدةً للشبكة، لكنها تُرد بدورها إلى محكمات القرآن والسياق الكلي.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: كيف تدخل القراءات في المحكم والمتشابه والشبكات؟ ويفترض أن القراءة الثابتة قد تزيد الإحكام أو تكشف تشابهاً أو تضيف عقدةً للشبكة، لكنها تُرد بدورها إلى محكمات القرآن والسياق الكلي. ولا يُقبل هذا الافتراض لمجرد انسجامه مع مدرسة من مدارس القراءات، بل يجب اختباره على مواضع يظهر فيها أثر القراءة ومواضع لا يظهر فيها أثر، وعلى اختلافات يمكن جمعها وأخرى تحتاج إلى تقييد.

يتحرك السؤال بين مفاهيم المحكم والمتشابه والشبكة. ومن الضروري تحرير حدود كل مفهوم قبل إدخاله في الاستدلال، لأن الخلط بين الطبقات قد يحول قضية نقل إلى قضية عقيدة أو يحول توجيهاً نحوياً إلى نص منزل.

يفصل الباب بين القراءة والمحكم وبين التشابه والتنوع، كما يفصل بين العقدة والشبكة وبين الموضع والكل. ولا يراد بهذا التفريق تفتيت علم القراءات، بل حماية كل سؤال من أن يجيب عنه دليل لا يخصه.

تتجه النتيجة إلى إحكام إضافي وقيد شبكي. فإذا لم ينتج التحليل معياراً يمكن لباحث آخر تطبيقه على قراءة جديدة، بقي وصفاً تاريخياً لا يحقق مقصد الأصول النظرية للتفسير.

تُربط كل نتيجة بحدودها: هل هي في ثبوت القراءة، أم في تفسيرها، أم في أثرها الدلالي، أم في حجيتها؟ ويُمنع استعمال لفظ «القراءة تدل» قبل تحديد أي قراءة وأي طريق وأي توجيه وأي سياق.

التحرير المفهومي والتاريخي

يبدأ التحرير من الفصل بين المحكم والمتشابه، ثم يُعاد كل مصطلح إلى تاريخ استعماله في كتب القراءات والتفسير واللغة. فقد يتغير مدلول «الوجه» أو «الرواية» أو «الشاذ» بين مراحل ومدارس، ولا يجوز إسقاط تعريف متأخر على كل مادة مبكرة.

تكشف المقارنة بين القراءة والمحكم والتشابه والتنوع أن كثيراً من النزاع ينشأ من اختلاف تعريف الوحدة نفسها. ولذلك يسجل المعجم المعنى التاريخي والمعنى التشغيلي المعتمد، ولا ينسب التعريف الجديد إلى المتقدمين.

تُقرأ نشأة المصطلح داخل مؤسسات التلقي: الأمصار والحلقات والمصاحف والاختيارات والكتب والمشيخات. وهذا يمنع اختزال التاريخ في أسماء القراء المشهورين وحدهم، ويعيد السؤال إلى مسارات النقل الفعلية.

من المخاطر هنا جعل قراءة محكماً مطلقاً وإلغاء قراءة باسم المحكم. ويُعالج ذلك بحفظ جميع الأقوال المعتبرة ودرجاتها، وبالتفريق بين وصف تاريخ العلم وبين تقرير ما يعتمد عليه المنهج البياني.

لا تكون الغاية هدم اصطلاحات علم القراءات، بل جعلها قابلة للترجمة إلى مصفوفة واضحة: ما الكيان؟ وما علاقته؟ وما مصدره؟ وما درجته؟ وما أثره التفسيري؟

المادة وأدلة الثبوت

تعتمد المادة في هذا الباب على المحكم والمتشابه والشبكة، لكن كل نوع من الدليل يملك وظيفةً مختلفة. فالنقل يثبت النسبة، والرسم يحدد إمكاناً كتابياً، والعربية تختبر وجهاً لسانياً، والتلقي التاريخي يفسر الانتشار، ولا يصح دمجها في معيار مبهم واحد.

يجب أن تُذكر طرق القراءة ورواياتها ووجوهها بقدر الحاجة، مع الانتباه إلى أن كثرة الطرق المتأخرة لا تثبت وحدها صورةً مبكرةً ما لم تُحلل الأصول المشتركة. كما يجب التمييز بين نقل الأداء وبين توجيه العلماء له.

يُختبر خطر ربط شبكي مبالغ بفرض حالة توافق فيها القراءة العربية ولكن لا يثبت طريقها، وحالة يثبت فيها الأداء وتكون العربية فيه أقل شيوعاً. يبين هذا الاختبار أن معياراً واحداً لا يستطيع حمل جميع أعباء الثبوت.

النتيجة المطلوبة هي حل تشابه، مع بيان درجة الثقة. ولا تُستخدم ألفاظ القطع والتواتر والشذوذ بلا تعريف معلن يبين وحدة القياس والزمن والمجال.

تُحفظ المادة المخالفة: الأقوال في نسبة القراءة، واختلاف طرقها، وملاحظات الرسم، واعتراضات النحاة، حتى يستطيع المراجع إعادة بناء الحكم من دون الاعتماد على خلاصة المؤلف.

الأثر البياني والتفسيري

الأثر البياني يُحلل على مستويات: صوتي وصرفي ونحوي ومعجمي وتركيبي ومفهومي وسياقي. ولا يكفي أن يختلف اللفظ حتى يقال إن المعنى اختلف؛ فقد يكون الاختلاف أداءً لا يغير الدعوى، أو يضيف ظلاً بلاغياً لا حكماً جديداً.

يرتبط الحاكم بالقيد من خلال السياق والشبكة. فقد يكون الوجه الدلالي صحيحاً في المعجم لكنه لا يعمل في السورة، أو يكون ممكناً نحوياً لكنه يضعف أمام المحكمات والتصريف.

عند اختلاف المعنى يُصاغ لكل قراءة أثر مستقل، ثم تُختبر علاقته بالأثر الآخر: تكامل أو توسيع أو تقييد أو تنويع أو تغاير. ولا يُفترض التضاد قبل تحديد الدعوى المشتركة التي وقع عليها الاختلاف.

تخدم النتيجة إحكام إضافي وتفسير متكامل. ويجب أن تبين ما لا تثبته القراءة أيضاً؛ فقراءة ذات أثر نحوي لا تثبت وحدها أصلاً عقدياً، وقراءة ذات أثر فقهي لا تلغي بقية الأدلة.

تدخل القراءة بعد ذلك في النظام المفهومي والشبكي للقرآن، فتُقارن بالمحكمات والسياق ووظائف الآيات، لا بوصفها دليلاً منعزلاً عن بقية البيان.

مواطن الخلل والفرضيات المنافسة

من أبرز المخاطر جعل قراءة محكماً مطلقاً وإلغاء قراءة باسم المحكم. وينشأ الأول حين تُنتقى القراءة التي تناسب نتيجةً سابقة، وينشأ الثاني حين تتحول قراءة أو توجيه إلى معيار لمذهب كامل. العلاج هو جمع جميع القراءات ذات الصلة قبل صياغة الحكم.

كما يجب اختبار ربط شبكي مبالغ وتجاهل السورة. ويُبنى لذلك تفسير منافس يستعمل القراءة نفسها في سياق مختلف، ثم تُقارن القدرة التفسيرية والاتساق مع السورة والمحكمات.

قد يكون الخلل في نسبة القراءة، أو في توجيهها، أو في تحويل الأثر اللغوي إلى حكم أوسع. ولهذا لا تستخدم كلمة «باطل» أو «صحيح» بلا تعيين طبقة الحكم.

تُعامل القراءات غير المشهورة بحذر مزدوج: لا تُرفع إلى مرتبة القرآن الثابت بلا حجة، ولا تُمحى قيمتها التاريخية أو اللغوية لمجرد وصفها الاصطلاحي. ويُذكر مجال الاستفادة الممكن.

يبقى التوقف مشروعاً عند تعارض القرائن أو نقص الطريق، ولا يُعد فشلاً في المنهج؛ لأن منع القول على القرآن بغير علم مقدم على إنتاج جواب لكل مسألة.

التطبيقات والاختبارات

يُختبر الباب على موضع يجمع أكثر من قراءة ذات أثر، وعلى موضع يختلف فيه الأداء دون أثر دلالي جوهري، وعلى قراءة غير مشهورة ذات قيمة تفسيرية. وبذلك لا يُبنى المنهج من الحالات اللافتة وحدها.

تُسجل نتيجة الاختبار في صورة إحكام إضافي وحل تشابه، مع ذكر القراءة والطريق والرسم والتوجيه والسياق ودرجة الثقة. وإذا اختلف الباحثون يُحفظ الخلاف ولا يُستبدل بمتوسط رقمي يخفيه.

يُعاد الاختبار على سورة كاملة في مواضع القراءات، ليتبين هل القراءة تؤثر في وحدة السورة أو شبكة المفهوم أو لا تتجاوز موضعها المحلي. وهذا يمنع تضخيم الأثر بسبب التركيز على كلمة واحدة.

تُقارن التوجيهات الموروثة بتوجيه بديل مبني على المدونة والسياق، ويُذكر ما يفسره كل توجيه وما يعجز عنه. ولا تكون جدة التوجيه سبباً في قبوله ولا قدمه سبباً في رفضه.

تُستخدم النتيجة لإصلاح قواعد التفسير: إذا كشفت القراءة أن قاعدة سابقة كانت أضيق أو أوسع من اللازم، عُدل إصدار القاعدة مع حفظ تاريخه.

القواعد والنتائج

القاعدة الأولى: القراءة الثابتة قد تزيد الإحكام أو تكشف تشابهاً أو تضيف عقدةً للشبكة، لكنها تُرد بدورها إلى محكمات القرآن والسياق الكلي. وتعمل هذه القاعدة في حدود المحكم والمتشابه ولا تُنقل إلى طبقة أخرى بلا تعليل.

القاعدة الثانية: يجب الفصل بين القراءة والمحكم والتشابه والتنوع. فإذا اجتمعا ذُكرت علاقة الاجتماع، وإذا افترقا حُفظ حكم كل منهما.

القاعدة الثالثة: إحكام إضافي لا ينتج آلياً تفسير متكامل. ويجب بيان الجسر الاستدلالي من الثبوت إلى البيان ثم إلى الحجية.

القاعدة الرابعة: خطر جعل قراءة محكماً مطلقاً يُعالج بالمدونة الشاملة والمراجعة المستقلة، لا بحسن نية الباحث وحده.

القاعدة الخامسة: كل قراءة أو توجيه أو حكم يحمل مصدراً ودرجة ثقة وإصداراً، ويُفتح للتصحيح عند ظهور طريق أو نسخة أو حجة أقوى.

مصفوفة الباب

الطبقة	السؤال	المخرج
المفهوم	ما حد المحكم والمتشابه؟	إحكام إضافي
الثبوت	ما نوع النقل ودرجته؟	قيد شبكي
البيان	ما أثر الاختلاف في المعنى؟	حل تشابه
الخطر	كيف يمنع جعل قراءة محكماً مطلقاً؟	قيد ومراجعة
الحكم	ما الذي تثبته القراءة؟	تفسير متكامل
الإصدار	ما الذي قد يغير النتيجة؟	سجل قابل للتصحيح

الباب الثالث عشر: القراءات وأسباب النزول والمأثور واللغة

يفتتح هذا الباب بالسؤال الآتي: ما علاقة القراءات بالمأثور وأسباب النزول واللغة؟ ويختبر فرضيةً مركزيةً مفادها أن تُستخدم الأخبار واللغة لتفسير القراءة لا لتصحيح ما لم يثبت، ويُفصل التوجيه الموروث من النص القرائي.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: ما علاقة القراءات بالمأثور وأسباب النزول واللغة؟ ويفترض أن تُستخدم الأخبار واللغة لتفسير القراءة لا لتصحيح ما لم يثبت، ويُفصل التوجيه الموروث من النص القرائي. ولا يُقبل هذا الافتراض لمجرد انسجامه مع مدرسة من مدارس القراءات، بل يجب اختباره على مواضع يظهر فيها أثر القراءة ومواضع لا يظهر فيها أثر، وعلى اختلافات يمكن جمعها وأخرى تحتاج إلى تقييد.

يتحرك السؤال بين مفاهيم المأثور والسبب واللغة. ومن الضروري تحرير حدود كل مفهوم قبل إدخاله في الاستدلال؛ لأن الخلط بين الطبقات قد يحول قضية نقل إلى قضية عقيدة أو يحول توجيهاً نحوياً إلى نص منزل.

يفصل الباب بين القراءة والمأثور وبين اللغة والثبوت، كما يفصل بين السبب والدلالة وبين التاريخ والتفسير. ولا يراد بهذا التفريق تفتيت علم القراءات، بل حماية كل سؤال من أن يجيب عنه دليل لا يخصه.

تتجه النتيجة إلى طبقات الأدلة وتاريخ التفسير. فإذا لم ينتج التحليل معياراً يمكن لباحث آخر تطبيقه على قراءة جديدة، بقي وصفاً تاريخياً لا يحقق مقصد الأصول النظرية للتفسير.

تُربط كل نتيجة بحدودها: هل هي في ثبوت القراءة، أم في تفسيرها، أم في أثرها الدلالي، أم في حجيتها؟ ويُمنع استعمال لفظ «القراءة تدل» قبل تحديد أي قراءة وأي طريق وأي توجيه وأي سياق.

التحرير المفهومي والتاريخي

يبدأ التحرير من الفصل بين المأثور والسبب، ثم يُعاد كل مصطلح إلى تاريخ استعماله في كتب القراءات والتفسير واللغة. فقد يتغير مدلول «الوجه» أو «الرواية» أو «الشاذ» بين مراحل ومدارس، ولا يجوز إسقاط تعريف متأخر على كل مادة مبكرة.

تكشف المقارنة بين القراءة والمأثور واللغة والثبوت أن كثيراً من النزاع ينشأ من اختلاف تعريف الوحدة نفسها. ولذلك يسجل المعجم المعنى التاريخي والمعنى التشغيلي المعتمد، ولا ينسب التعريف الجديد إلى المتقدمين.

تُقرأ نشأة المصطلح داخل مؤسسات التلقي: الأمصار والحلقات والمصاحف والاختيارات والكتب والمشيخات. وهذا يمنع اختزال التاريخ في أسماء القراء المشهورين وحدهم، ويعيد السؤال إلى مسارات النقل الفعلية.

من المخاطر هنا تصحيح القراءة بالمأثور الضعيف وحصر المعنى بسبب النزول. ويُعالج ذلك بحفظ جميع الأقوال المعتبرة ودرجاتها، وبالتفريق بين وصف تاريخ العلم وبين تقرير ما يعتمد عليه المنهج البياني.

لا تكون الغاية هدم اصطلاحات علم القراءات، بل جعلها قابلة للترجمة إلى مصفوفة واضحة: ما الكيان؟ وما علاقته؟ وما مصدره؟ وما درجته؟ وما أثره التفسيري؟

المادة وأدلة الثبوت

تعتمد المادة في هذا الباب على المأثور والسبب واللغة، لكن كل نوع من الدليل يملك وظيفةً مختلفة. فالنقل يثبت النسبة، والرسم يحدد إمكاناً كتابياً، والعربية تختبر وجهاً لسانياً، والتلقي التاريخي يفسر الانتشار، ولا يصح دمجها في معيار مبهم واحد.

يجب أن تُذكر طرق القراءة ورواياتها ووجوهها بقدر الحاجة، مع الانتباه إلى أن كثرة الطرق المتأخرة لا تثبت وحدها صورةً مبكرةً ما لم تُحلل الأصول المشتركة. كما يجب التمييز بين نقل الأداء وبين توجيه العلماء له.

يُختبر خطر الاحتجاج بالشعر ضد الثابت بفرض حالةٍ توافق فيها القراءة العربية ولكن لا يثبت طريقها، وحالةٍ يثبت فيها الأداء وتكون العربية فيه أقل شيوعاً. يبين هذا الاختبار أن معياراً واحداً لا يستطيع حملَ جميع أعباء الثبوت.

النتيجة المطلوبة هي حد اللغة، مع بيان درجة الثقة. ولا تُستخدم ألفاظ القطع والتواتر والشذوذ بلا تعريف معلن يبين وحدة القياس والزمن والمجال.

تُحفظ المادة المخالفة: الأقوال في نسبة القراءة، واختلاف طرقها، وملاحظات الرسم، واعتراضات النحاة، حتى يستطيع المراجع إعادة بناء الحكم من دون الاعتماد على خلاصة المؤلف.

الأثر البياني والتفسيري

الأثر البياني يُحلل على مستويات: صوتي وصرفي ونحوي ومعجمي وتركيبي ومفهومي وسياقي. ولا يكفي أن يختلف اللفظ حتى يقال إن المعنى اختلف؛ فقد يكون الاختلاف أداءً لا يغير الدعوى، أو يضيف ظلاً بلاغياً لا حكماً جديداً.

يرتبط التوجيه بالتاريخ من خلال السياق والشبكة. فقد يكون الوجه الدلالي صحيحاً في المعجم لكنه لا يعمل في السورة، أو يكون ممكناً نحوياً لكنه يضعف أمام المحكمات والتصريف.

عند اختلاف المعنى يُصاغ لكل قراءة أثر مستقل، ثم تُختبر علاقته بالأثر الآخر: تكامل أو توسيع أو تقييد أو تنويع أو تغاير. ولا يُفترض التضاد قبل تحديد الدعوى المشتركة التي وقع عليها الاختلاف.

تخدم النتيجة طبقات الأدلة وتحقيق الرواية. ويجب أن تبين ما لا تثبته القراءة أيضاً؛ فقراءة ذات أثر نحوي لا تثبت وحدها أصلاً عقدياً، وقراءة ذات أثر فقهي لا تلغي بقية الأدلة.

تدخل القراءة بعد ذلك في النظام المفهومي والشبكي للقرآن، فتُقارن بالمحكمات والسياق ووظائف الآيات، لا بوصفها دليلاً منعزلاً عن بقية البيان.

مواطن الخلل والفرضيات المنافسة

من أبرز المخاطر تصحيح القراءة بالمأثور الضعيف وحصر المعنى بسبب النزول. وينشأ الأول حين تُنتقى القراءة التي تناسب نتيجةً سابقة، وينشأ الثاني حين تتحول قراءة أو توجيه إلى معيار لمذهب كامل. العلاج هو جمع جميع القراءات ذات الصلة قبل صياغة الحكم.

كما يجب اختبار الاحتجاج بالشعر ضد الثابت وتقديس التوجيه. ويُبنى لذلك تفسير منافس يستعمل القراءة نفسها في سياق مختلف، ثم تُقارن القدرة التفسيرية والاتساق مع السورة والمحكمات.

قد يكون الخلل في نسبة القراءة، أو في توجيهها، أو في تحويل الأثر اللغوي إلى حكم أوسع. ولهذا لا تستخدم كلمة «باطل» أو «صحيح» بلا تعيين طبقة الحكم.

تُعامل القراءات غير المشهورة بحذر مزدوج: لا تُرفع إلى مرتبة القرآن الثابت بلا حجة، ولا تُمحى قيمتها التاريخية أو اللغوية لمجرد وصفها الاصطلاحي. ويُذكر مجال الاستفادة الممكن.

يبقى التوقف مشروعاً عند تعارض القرائن أو نقص الطريق، ولا يُعد فشلاً في المنهج؛ لأن منع القول على القرآن بغير علم مقدم على إنتاج جواب لكل مسألة.

التطبيقات والاختبارات

يُختبر الباب على موضع يجمع أكثر من قراءة ذات أثر، وعلى موضع يختلف فيه الأداء دون أثر دلالي جوهري، وعلى قراءة غير مشهورة ذات قيمة تفسيرية. وبذلك لا يُبنى المنهج من الحالات اللافتة وحدها.

تُسجل نتيجة الاختبار في صورة طبقات الأدلة وحد اللغة، مع ذكر القراءة والطريق والرسم والتوجيه والسياق ودرجة الثقة. وإذا اختلف الباحثون يُحفظ الخلاف ولا يُستبدل بمتوسط رقمي يخفيه.

يُعاد الاختبار على سورة كاملة في مواضع القراءات، ليتبين هل القراءة تؤثر في وحدة السورة أو شبكة المفهوم أو لا تتجاوز موضعها المحلي. وهذا يمنع تضخيم الأثر بسبب التركيز على كلمة واحدة.

تُقارن التوجيهات الموروثة بتوجيه بديل مبني على المدونة والسياق، ويُذكر ما يفسره كل توجيه وما يعجز عنه. ولا تكون جدة التوجيه سبباً في قبوله ولا قدمه سبباً في رفضه.

تُستخدم النتيجة لإصلاح قواعد التفسير: إذا كشفت القراءة أن قاعدة سابقة كانت أضيق أو أوسع من اللازم، عُدل إصدار القاعدة مع حفظ تاريخه.

القواعد والنتائج

القاعدة الأولى: تُستخدم الأخبار واللغة لتفسير القراءة لا لتصحيح ما لم يثبت، ويُفصل التوجيه الموروث من النص القرائي. وتعمل هذه القاعدة في حدود المأثور والسبب ولا تُنقل إلى طبقة أخرى بلا تعليل.

القاعدة الثانية: يجب الفصل بين القراءة والمأثور واللغة والثبوت. فإذا اجتمعا ذُكرت علاقة الاجتماع، وإذا افترقا حُفظ حكم كل منهما.

القاعدة الثالثة: طبقات الأدلة لا ينتج آلياً تحقيق الرواية. ويجب بيان الجسر الاستدلالي من الثبوت إلى البيان ثم إلى الحجية.

القاعدة الرابعة: خطر تصحيح القراءة بالمأثور الضعيف يُعالج بالمدونة الشاملة والمراجعة المستقلة، لا بحسن نية الباحث وحده.

القاعدة الخامسة: كل قراءة أو توجيه أو حكم يحمل مصدراً ودرجة ثقة وإصداراً، ويُفتح للتصحيح عند ظهور طريق أو نسخة أو حجة أقوى.

مصفوفة الباب

الطبقة	السؤال	المخرج
المفهوم	ما حد المأثور والسبب؟	طبقات الأدلة
الثبوت	ما نوع النقل ودرجته؟	تاريخ التفسير
البيان	ما أثر الاختلاف في المعنى؟	حد اللغة
الخطر	كيف يمنع تصحيح القراءة بالمأثور الضعيف؟	قيد ومراجعة
الحكم	ما الذي تثبته القراءة؟	تحقيق الرواية
الإصدار	ما الذي قد يغير النتيجة؟	سجل قابل للتصحيح

الباب الرابع عشر: القراءات والأحكام الفقهية والعقدية وحدود الاستدلال

يفتتح هذا الباب بالسؤال الآتي: كيف تؤثر القراءات في الأحكام؟ ويختبر فرضيةً مركزيةً مفادها أن القراءة الثابتة قد توسع الاستدلال أو تقيده، لكن الحكم الفقهي والعقدي يحتاج إلى جمع القراءات مع القرآن والأصول والسنة والمناط.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: كيف تؤثر القراءات في الأحكام؟ ويفترض أن القراءة الثابتة قد توسع الاستدلال أو تقيده، لكن الحكم الفقهي والعقدي يحتاج إلى جمع القراءات مع القرآن والأصول والسنة والمناط. ولا يُقبل هذا الافتراض لمجرد انسجامه مع مدرسة من مدارس القراءات، بل يجب اختباره على مواضع يظهر فيها أثر القراءة ومواضع لا يظهر فيها أثر، وعلى اختلافات يمكن جمعها وأخرى تحتاج إلى تقييد.

يتحرك السؤال بين مفاهيم الحكم والدلالة والحجية. ومن الضروري تحرير حدود كل مفهوم قبل إدخاله في الاستدلال؛ لأن الخلط بين الطبقات قد يحول قضية نقل إلى قضية عقيدة أو يحول توجيهاً نحوياً إلى نص منزل.

يفصل الباب بين القراءة والفتوى وبين الثبوت والحكم، كما يفصل بين اللفظ والأصول وبين الدلالة والإلزام. ولا يراد بهذا التفريق تفتيت علم القراءات، بل حماية كل سؤال من أن يجيب عنه دليل لا يخصه.

تتجه النتيجة إلى حجية مقيدة وجمع أصولي. فإذا لم ينتج التحليل معياراً يمكن لباحث آخر تطبيقه على قراءة جديدة، بقي وصفاً تاريخياً لا يحقق مقصد الأصول النظرية للتفسير.

تُربط كل نتيجة بحدودها: هل هي في ثبوت القراءة، أم في تفسيرها، أم في أثرها الدلالي، أم في حجيتها؟ ويُمنع استعمال لفظ «القراءة تدل» قبل تحديد أي قراءة وأي طريق وأي توجيه وأي سياق.

التحرير المفهومي والتاريخي

يبدأ التحرير من الفصل بين الحكم والدلالة، ثم يُعاد كل مصطلح إلى تاريخ استعماله في كتب القراءات والتفسير واللغة. فقد يتغير مدلول «الوجه» أو «الرواية» أو «الشاذ» بين مراحل ومدارس، ولا يجوز إسقاط تعريف متأخر على كل مادة مبكرة.

تكشف المقارنة بين القراءة والفتوى والثبوت والحكم أن كثيراً من النزاع ينشأ من اختلاف تعريف الوحدة نفسها. ولذلك يسجل المعجم المعنى التاريخي والمعنى التشغيلي المعتمد، ولا ينسب التعريف الجديد إلى المتقدمين.

تُقرأ نشأة المصطلح داخل مؤسسات التلقي: الأمصار والحلقات والمصاحف والاختيارات والكتب والمشيخات. وهذا يمنع اختزال التاريخ في أسماء القراء المشهورين وحدهم، ويعيد السؤال إلى مسارات النقل الفعلية.

من المخاطر هنا إنشاء حكم من قراءة وحدها ورد قراءة لمذهب. ويُعالج ذلك بحفظ جميع الأقوال المعتبرة ودرجاتها، وبالتفريق بين وصف تاريخ العلم وبين تقرير ما يعتمد عليه المنهج البياني.

لا تكون الغاية هدم اصطلاحات علم القراءات، بل جعلها قابلة للترجمة إلى مصفوفة واضحة: ما الكيان؟ وما علاقته؟ وما مصدره؟ وما درجته؟ وما أثره التفسيري؟

المادة وأدلة الثبوت

تعتمد المادة في هذا الباب على الحكم والدلالة والحجية، لكن كل نوع من الدليل يملك وظيفةً مختلفة. فالنقل يثبت النسبة، والرسم يحدد إمكاناً كتابياً، والعربية تختبر وجهاً لسانياً، والتلقي التاريخي يفسر الانتشار، ولا يصح دمجها في معيار مبهم واحد.

يجب أن تُذكر طرق القراءة ورواياتها ووجوهها بقدر الحاجة، مع الانتباه إلى أن كثرة الطرق المتأخرة لا تثبت وحدها صورةً مبكرةً ما لم تُحلل الأصول المشتركة. كما يجب التمييز بين نقل الأداء وبين توجيه العلماء له.

يُختبر خطر رفع المحتمل إلى عقيدة بفرض حالةٍ توافق فيها القراءة العربية ولكن لا يثبت طريقها، وحالةٍ يثبت فيها الأداء وتكون العربية فيه أقل شيوعاً. يبين هذا الاختبار أن معياراً واحداً لا يستطيع حملَ جميع أعباء الثبوت.

النتيجة المطلوبة هي عتبة إثبات، مع بيان درجة الثقة. ولا تُستخدم ألفاظ القطع والتواتر والشذوذ بلا تعريف معلن يبين وحدة القياس والزمن والمجال.

تُحفظ المادة المخالفة: الأقوال في نسبة القراءة، واختلاف طرقها، وملاحظات الرسم، واعتراضات النحاة، حتى يستطيع المراجع إعادة بناء الحكم من دون الاعتماد على خلاصة المؤلف.

الأثر البياني والتفسيري

الأثر البياني يُحلل على مستويات: صوتي وصرفي ونحوي ومعجمي وتركيبي ومفهومي وسياقي. ولا يكفي أن يختلف اللفظ حتى يقال إن المعنى اختلف؛ فقد يكون الاختلاف أداءً لا يغير الدعوى، أو يضيف ظلاً بلاغياً لا حكماً جديداً.

يرتبط الأصول بالمناط من خلال السياق والشبكة. فقد يكون الوجه الدلالي صحيحاً في المعجم لكنه لا يعمل في السورة، أو يكون ممكناً نحوياً لكنه يضعف أمام المحكمات والتصريف.

عند اختلاف المعنى يُصاغ لكل قراءة أثر مستقل، ثم تُختبر علاقته بالأثر الآخر: تكامل أو توسيع أو تقييد أو تنويع أو تغاير. ولا يُفترض التضاد قبل تحديد الدعوى المشتركة التي وقع عليها الاختلاف.

تخدم النتيجة حجية مقيدة وقرار معلل. ويجب أن تبين ما لا تثبته القراءة أيضاً؛ فقراءة ذات أثر نحوي لا تثبت وحدها أصلاً عقدياً، وقراءة ذات أثر فقهي لا تلغي بقية الأدلة.

تدخل القراءة بعد ذلك في النظام المفهومي والشبكي للقرآن، فتُقارن بالمحكمات والسياق ووظائف الآيات، لا بوصفها دليلاً منعزلاً عن بقية البيان.

مواطن الخلل والفرضيات المنافسة

من أبرز المخاطر إنشاء حكم من قراءة وحدها ورد قراءة لمذهب. وينشأ الأول حين تُنتقى القراءة التي تناسب نتيجةً سابقة، وينشأ الثاني حين تتحول قراءة أو توجيه إلى معيار لمذهب كامل. العلاج هو جمع جميع القراءات ذات الصلة قبل صياغة الحكم.

كما يجب اختبار رفع المحتمل إلى عقيدة وإهمال المناط. ويُبنى لذلك تفسير منافس يستعمل القراءة نفسها في سياق مختلف، ثم تُقارن القدرة التفسيرية والاتساق مع السورة والمحكمات.

قد يكون الخلل في نسبة القراءة، أو في توجيهها، أو في تحويل الأثر اللغوي إلى حكم أوسع. ولهذا لا تستخدم كلمة «باطل» أو «صحيح» بلا تعيين طبقة الحكم.

تُعامل القراءات غير المشهورة بحذر مزدوج: لا تُرفع إلى مرتبة القرآن الثابت بلا حجة، ولا تُمحى قيمتها التاريخية أو اللغوية لمجرد وصفها الاصطلاحي. ويُذكر مجال الاستفادة الممكن.

يبقى التوقف مشروعاً عند تعارض القرائن أو نقص الطريق، ولا يُعد فشلاً في المنهج؛ لأن منع القول على القرآن بغير علم مقدم على إنتاج جواب لكل مسألة.

التطبيقات والاختبارات

يُختبر الباب على موضع يجمع أكثر من قراءة ذات أثر، وعلى موضع يختلف فيه الأداء دون أثر دلالي جوهري، وعلى قراءة غير مشهورة ذات قيمة تفسيرية. وبذلك لا يُبنى المنهج من الحالات اللافتة وحدها.

تُسجل نتيجة الاختبار في صورة حجية مقيدة وعتبة إثبات، مع ذكر القراءة والطريق والرسم والتوجيه والسياق ودرجة الثقة. وإذا اختلف الباحثون يُحفظ الخلاف ولا يُستبدل بمتوسط رقمي يخفيه.

يُعاد الاختبار على سورة كاملة في مواضع القراءات، ليتبين هل القراءة تؤثر في وحدة السورة أو شبكة المفهوم أو لا تتجاوز موضعها المحلي. وهذا يمنع تضخيم الأثر بسبب التركيز على كلمة واحدة.

تُقارن التوجيهات الموروثة بتوجيه بديل مبني على المدونة والسياق، ويُذكر ما يفسره كل توجيه وما يعجز عنه. ولا تكون جدة التوجيه سبباً في قبوله ولا قدمه سبباً في رفضه.

تُستخدم النتيجة لإصلاح قواعد التفسير: إذا كشفت القراءة أن قاعدة سابقة كانت أضيق أو أوسع من اللازم، عُدل إصدار القاعدة مع حفظ تاريخه.

القواعد والنتائج

القاعدة الأولى: القراءة الثابتة قد توسع الاستدلال أو تقيده، لكن الحكم الفقهي والعقدي يحتاج إلى جمع القراءات مع القرآن والأصول والسنة والمناط. وتعمل هذه القاعدة في حدود الحكم والدلالة ولا تُنقل إلى طبقة أخرى بلا تعليل.

القاعدة الثانية: يجب الفصل بين القراءة والفتوى والثبوت والحكم. فإذا اجتمعا ذُكرت علاقة الاجتماع، وإذا افترقا حُفظ حكم كل منهما.

القاعدة الثالثة: حجية مقيدة لا ينتج آلياً قرار معلل. ويجب بيان الجسر الاستدلالي من الثبوت إلى البيان ثم إلى الحجية.

القاعدة الرابعة: خطر إنشاء حكم من قراءة وحدها يُعالج بالمدونة الشاملة والمراجعة المستقلة، لا بحسن نية الباحث وحده.

القاعدة الخامسة: كل قراءة أو توجيه أو حكم يحمل مصدراً ودرجة ثقة وإصداراً، ويُفتح للتصحيح عند ظهور طريق أو نسخة أو حجة أقوى.

مصفوفة الباب

الطبقة	السؤال	المخرج
المفهوم	ما حد الحكم والدلالة؟	حجية مقيدة
الثبوت	ما نوع النقل ودرجته؟	جمع أصولي
البيان	ما أثر الاختلاف في المعنى؟	عتبة إثبات
الخطر	كيف يمنع إنشاء حكم من قراءة وحدها؟	قيد ومراجعة
الحكم	ما الذي تثبته القراءة؟	قرار معلل
الإصدار	ما الذي قد يغير النتيجة؟	سجل قابل للتصحيح

الباب الخامس عشر: القراءات غير المشهورة والشاذة وقيمتها التفسيرية

يفتتح هذا الباب بالسؤال الآتي: ما قيمة القراءات غير المشهورة والشاذة؟ ويختبر فرضيةً مركزيةً مفادها أن تختلف قيمتها بحسب ثبوتها ووظيفتها، وقد تفيد في التاريخ واللغة والتفسير من غير أن تُعامل قرآناً متعبداً بتلاوته.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: ما قيمة القراءات غير المشهورة والشاذة؟ ويفترض أن تختلف قيمتها بحسب ثبوتها ووظيفتها، وقد تفيد في التاريخ واللغة والتفسير من غير أن تُعامل قرآناً متعبداً بتلاوته. ولا يُقبل هذا الافتراض لمجرد انسجامه مع مدرسة من مدارس القراءات، بل يجب اختباره على مواضع يظهر فيها أثر القراءة ومواضع لا يظهر فيها أثر، وعلى اختلافات يمكن جمعها وأخرى تحتاج إلى تقييد.

يتحرك السؤال بين مفاهيم الشاذ والأثر والتفسير. ومن الضروري تحرير حدود كل مفهوم قبل إدخاله في الاستدلال، لأن الخلط بين الطبقات قد يحول قضية نقل إلى قضية عقيدة أو يحول توجيهاً نحوياً إلى نص منزل.

يفصل الباب بين القرآن والأثر وبين الثبوت والقيمة، كما يفصل بين الشذوذ والبطلان وبين اللغة والتلاوة. ولا يراد بهذا التفريق تفتيت علم القراءات، بل حماية كل سؤال من أن يجيب عنه دليل لا يخصه.

تتجه النتيجة إلى تصنيف وظيفي وقيمة تاريخية. فإذا لم ينتج التحليل معياراً يمكن لباحث آخر تطبيقه على قراءة جديدة، بقي وصفاً تاريخياً لا يحقق مقصد الأصول النظرية للتفسير.

تُربط كل نتيجة بحدودها: هل هي في ثبوت القراءة، أم في تفسيرها، أم في أثرها الدلالي، أم في حجيتها؟ ويُمنع استعمال لفظ «القراءة تدل» قبل تحديد أي قراءة وأي طريق وأي توجيه وأي سياق.

التحرير المفهومي والتاريخي

يبدأ التحرير من الفصل بين الشاذ والأثر، ثم يُعاد كل مصطلح إلى تاريخ استعماله في كتب القراءات والتفسير واللغة. فقد يتغير مدلول «الوجه» أو «الرواية» أو «الشاذ» بين مراحل ومدارس، ولا يجوز إسقاط تعريف متأخر على كل مادة مبكرة.

تكشف المقارنة بين القرآن والأثر والثبوت والقيمة أن كثيراً من النزاع ينشأ من اختلاف تعريف الوحدة نفسها. ولذلك يسجل المعجم المعنى التاريخي والمعنى التشغيلي المعتمد، ولا ينسب التعريف الجديد إلى المتقدمين.

تُقرأ نشأة المصطلح داخل مؤسسات التلقي: الأمصار والحلقات والمصاحف والاختيارات والكتب والمشيخات. وهذا يمنع اختزال التاريخ في أسماء القراء المشهورين وحدهم، ويعيد السؤال إلى مسارات النقل الفعلية.

من المخاطر هنا إسقاط المادة كلها ورفعها كلها. ويُعالج ذلك بحفظ جميع الأقوال المعتبرة ودرجاتها، وبالتفريق بين وصف تاريخ العلم وبين تقرير ما يعتمد عليه المنهج البياني.

لا تكون الغاية هدم اصطلاحات علم القراءات، بل جعلها قابلة للترجمة إلى مصفوفة واضحة: ما الكيان؟ وما علاقته؟ وما مصدره؟ وما درجته؟ وما أثره التفسيري؟

المادة وأدلة الثبوت

تعتمد المادة في هذا الباب على الشاذ والأثر والتفسير، لكن كل نوع من الدليل يملك وظيفةً مختلفة. فالنقل يثبت النسبة، والرسم يحدد إمكاناً كتابياً، والعربية تختبر وجهاً لسانياً، والتلقي التاريخي يفسر الانتشار، ولا يصح دمجها في معيار مبهم واحد.

يجب أن تُذكر طرق القراءة ورواياتها ووجوهها بقدر الحاجة، مع الانتباه إلى أن كثرة الطرق المتأخرة لا تثبت وحدها صورةً مبكرةً ما لم تُحلل الأصول المشتركة. كما يجب التمييز بين نقل الأداء وبين توجيه العلماء له.

يُختبر خطر الاحتجاج الفقهي بلا قيد بفرض حالةٍ توافق فيها القراءة العربية ولكن لا يثبت طريقها، وحالةٍ يثبت فيها الأداء وتكون العربية فيه أقلَّ شيوعاً. يبين هذا الاختبار أن معياراً واحداً لا يستطيع حملَ جميع أعباء الثبوت.

النتيجة المطلوبة هي قيد الحجية، مع بيان درجة الثقة. ولا تُستخدم ألفاظ القطع والتواتر والشذوذ بلا تعريف معلن يبين وحدة القياس والزمن والمجال.

تُحفظ المادة المخالفة: الأقوال في نسبة القراءة، واختلاف طرقها، وملاحظات الرسم، واعتراضات النحاة، حتى يستطيع المراجع إعادة بناء الحكم من دون الاعتماد على خلاصة المؤلف.

الأثر البياني والتفسيري

الأثر البياني يُحلل على مستويات: صوتي وصرفي ونحوي ومعجمي وتركيبي ومفهومي وسياقي. ولا يكفي أن يختلف اللفظ حتى يقال إن المعنى اختلف؛ فقد يكون الاختلاف أداءً لا يغير الدعوى، أو يضيف ظلاً بلاغياً لا حكماً جديداً.

يرتبط اللغة بالحجية من خلال السياق والشبكة. فقد يكون الوجه الدلالي صحيحاً في المعجم لكنه لا يعمل في السورة، أو يكون ممكناً نحوياً لكنه يضعف أمام المحكمات والتصريف.

عند اختلاف المعنى يُصاغ لكل قراءة أثر مستقل، ثم تُختبر علاقته بالأثر الآخر: تكامل أو توسيع أو تقييد أو تنويع أو تغاير. ولا يُفترض التضاد قبل تحديد الدعوى المشتركة التي وقع عليها الاختلاف.

تخدم النتيجة تصنيف وظيفي وسجل الطرق. ويجب أن تبين ما لا تثبته القراءة أيضاً؛ فقراءة ذات أثر نحوي لا تثبت وحدها أصلاً عقدياً، وقراءة ذات أثر فقهي لا تلغي بقية الأدلة.

تدخل القراءة بعد ذلك في النظام المفهومي والشبكي للقرآن، فتُقارن بالمحكمات والسياق ووظائف الآيات، لا بوصفها دليلاً منعزلاً عن بقية البيان.

مواطن الخلل والفرضيات المنافسة

من أبرز المخاطر إسقاط المادة كلها ورفعها كلها. وينشأ الأول حين تُنتقى القراءة التي تناسب نتيجةً سابقة، وينشأ الثاني حين تتحول قراءة أو توجيه إلى معيار لمذهب كامل. العلاج هو جمع جميع القراءات ذات الصلة قبل صياغة الحكم.

كما يجب اختبار الاحتجاج الفقهي بلا قيد وإخفاء الطريق. ويُبنى لذلك تفسير منافس يستعمل القراءة نفسها في سياق مختلف، ثم تُقارن القدرة التفسيرية والاتساق مع السورة والمحكمات.

قد يكون الخلل في نسبة القراءة، أو في توجيهها، أو في تحويل الأثر اللغوي إلى حكم أوسع. ولهذا لا تستخدم كلمة «باطل» أو «صحيح» بلا تعيين طبقة الحكم.

تُعامل القراءات غير المشهورة بحذر مزدوج: لا تُرفع إلى مرتبة القرآن الثابت بلا حجة، ولا تُمحى قيمتها التاريخية أو اللغوية لمجرد وصفها الاصطلاحي. ويُذكر مجال الاستفادة الممكن.

يبقى التوقف مشروعاً عند تعارض القرائن أو نقص الطريق، ولا يُعد فشلاً في المنهج؛ لأن منع القول على القرآن بغير علم مقدم على إنتاج جواب لكل مسألة.

التطبيقات والاختبارات

يُختبر الباب على موضع يجمع أكثر من قراءة ذات أثر، وعلى موضع يختلف فيه الأداء دون أثر دلالي جوهري، وعلى قراءة غير مشهورة ذات قيمة تفسيرية. وبذلك لا يُبنى المنهج من الحالات اللافتة وحدها.

تُسجل نتيجة الاختبار في صورة تصنيف وظيفي وقيد الحجية، مع ذكر القراءة والطريق والرسم والتوجيه والسياق ودرجة الثقة. وإذا اختلف الباحثون يُحفظ الخلاف ولا يُستبدل بمتوسط رقمي يخفيه.

يُعاد الاختبار على سورة كاملة في مواضع القراءات، ليتبين هل القراءة تؤثر في وحدة السورة أو شبكة المفهوم أو لا تتجاوز موضعها المحلي. وهذا يمنع تضخيم الأثر بسبب التركيز على كلمة واحدة.

تُقارن التوجيهات الموروثة بتوجيه بديل مبني على المدونة والسياق، ويُذكر ما يفسره كل توجيه وما يعجز عنه. ولا تكون جدة التوجيه سبباً في قبوله ولا قدمه سبباً في رفضه.

تُستخدم النتيجة لإصلاح قواعد التفسير: إذا كشفت القراءة أن قاعدة سابقة كانت أضيق أو أوسع من اللازم، عُدل إصدار القاعدة مع حفظ تاريخه.

القواعد والنتائج

القاعدة الأولى: تختلف قيمتها بحسب ثبوتها ووظيفتها؛ وقد تفيد في التاريخ واللغة والتفسير من غير أن تُعامل قرآناً متعبداً بتلاوته. وتعمل هذه القاعدة في حدود الشاذ والأثر ولا تُنقل إلى طبقة أخرى بلا تعليل.

القاعدة الثانية: يجب الفصل بين القرآن والأثر والثبوت والقيمة. فإذا اجتمعا ذُكرت علاقة الاجتماع، وإذا افترقا حُفظ حكم كل منهما.

القاعدة الثالثة: تصنيف وظيفي لا ينتج آلياً سجل الطرق. ويجب بيان الجسر الاستدلالي من الثبوت إلى البيان ثم إلى الحجية.

القاعدة الرابعة: خطر إسقاط المادة كلها يُعالج بالمدونة الشاملة والمراجعة المستقلة، لا بحسن نية الباحث وحده.

القاعدة الخامسة: كل قراءة أو توجيه أو حكم يحمل مصدراً ودرجة ثقة وإصداراً، ويُفتح للتصحيح عند ظهور طريق أو نسخة أو حجة أقوى.

مصفوفة الباب

الطبقة	السؤال	المخرج
المفهوم	ما حد الشاذ والأثر؟	تصنيف وظيفي
الثبوت	ما نوع النقل ودرجته؟	قيمة تاريخية
البيان	ما أثر الاختلاف في المعنى؟	قيد الحجية
الخطر	كيف يمنع إسقاط المادة كلها؟	قيد ومراجعة
الحكم	ما الذي تثبته القراءة؟	سجل الطرق
الإصدار	ما الذي قد يغير النتيجة؟	سجل قابل للتصحيح

الباب السادس عشر: مغالطات التعامل مع القراءات ومخاطر التوظيف المذهبي

يفتتح هذا الباب بالسؤال الآتي: ما أبرز المغالطات في توظيف القراءات؟ ويختبر فرضيةً مركزيةً مفادها أن يجب منع تحويل القراءات إلى مخزن انتقائي لتثبيت المذهب أو إلى دليل على تعدد النص أو إلى مادة لغوية بلا سند.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: ما أبرز المغالطات في توظيف القراءات؟ ويفترض أن يجب منع تحويل القراءات إلى مخزن انتقائي لتثبيت المذهب أو إلى دليل على تعدد النص أو إلى مادة لغوية بلا سند. ولا يُقبل هذا الافتراض لمجرد انسجامه مع مدرسة من مدارس القراءات، بل يجب اختباره على مواضع يظهر فيها أثر القراءة ومواضع لا يظهر فيها أثر، وعلى اختلافات يمكن جمعها وأخرى تحتاج إلى تقييد.

يتحرك السؤال بين مفاهيم الانتقاء والمذهب والتعدد. ومن الضروري تحرير حدود كل مفهوم قبل إدخاله في الاستدلال؛ لأن الخلط بين الطبقات قد يحول قضية نقل إلى قضية عقيدة أو يحول توجيهاً نحوياً إلى نص منزل.

يفصل الباب بين القراءة والمذهب وبين التنوع والتناقض، كما يفصل بين الدليل والاختيار وبين الثابت والمحتمل. ولا يراد بهذا التفريق تفتيت علم القراءات، بل حماية كل سؤال من أن يجيب عنه دليل لا يخصه.

تتجه النتيجة إلى قواعد أخلاقية وشفافية المدونة. فإذا لم ينتج التحليل معياراً يمكن لباحث آخر تطبيقه على قراءة جديدة، بقي وصفاً تاريخياً لا يحقق مقصد الأصول النظرية للتفسير.

تُربط كل نتيجة بحدودها: هل هي في ثبوت القراءة، أم في تفسيرها، أم في أثرها الدلالي، أم في حجيتها؟ ويُمنع استعمال لفظ «القراءة تدل» قبل تحديد أي قراءة وأي طريق وأي توجيه وأي سياق.

التحرير المفهومي والتاريخي

يبدأ التحرير من الفصل بين الانتقاء والمذهب، ثم يُعاد كل مصطلح إلى تاريخ استعماله في كتب القراءات والتفسير واللغة. فقد يتغير مدلول «الوجه» أو «الرواية» أو «الشاذ» بين مراحل ومدارس، ولا يجوز إسقاط تعريف متأخر على كل مادة مبكرة.

تكشف المقارنة بين القراءة والمذهب والتنوع والتناقض أن كثيراً من النزاع ينشأ من اختلاف تعريف الوحدة نفسها. ولذلك يسجل المعجم المعنى التاريخي والمعنى التشغيلي المعتمد، ولا ينسب التعريف الجديد إلى المتقدمين.

تُقرأ نشأة المصطلح داخل مؤسسات التلقي: الأمصار والحلقات والمصاحف والاختيارات والكتب والمشيخات. وهذا يمنع اختزال التاريخ في أسماء القراء المشهورين وحدهم، ويعيد السؤال إلى مسارات النقل الفعلية.

من المخاطر هنا انتقاء الموافق وتجاهل المخالف. ويُعالج ذلك بحفظ جميع الأقوال المعتبرة ودرجاتها، وبالتفريق بين وصف تاريخ العلم وبين تقرير ما يعتمد عليه المنهج البياني.

لا تكون الغاية هدم اصطلاحات علم القراءات، بل جعلها قابلة للترجمة إلى مصفوفة واضحة: ما الكيان؟ وما علاقته؟ وما مصدره؟ وما درجته؟ وما أثره التفسيري؟

المادة وأدلة الثبوت

تعتمد المادة في هذا الباب على الانتقاء والمذهب والتعدد، لكن كل نوع من الدليل يملك وظيفةً مختلفة. فالنقل يثبت النسبة، والرسم يحدد إمكاناً كتابياً، والعربية تختبر وجهاً لسانياً، والتلقي التاريخي يفسر الانتشار، ولا يصح دمجها في معيار مبهم واحد.

يجب أن تُذكر طرق القراءة ورواياتها ووجوهها بقدر الحاجة، مع الانتباه إلى أن كثرة الطرق المتأخرة لا تثبت وحدها صورةً مبكرةً ما لم تُحلل الأصول المشتركة. كما يجب التمييز بين نقل الأداء وبين توجيه العلماء له.

يُختبر خطر التهويل الإعلامي بفرض حالة توافق فيها القراءة العربية ولكن لا يثبت طريقها، وحالة يثبت فيها الأداء وتكون العربية فيه أقل شيوعاً. يبين هذا الاختبار أن معياراً واحداً لا يستطيع حمل جميع أعباء الثبوت.

النتيجة المطلوبة هي عرض جميع الأوجه، مع بيان درجة الثقة. ولا تُستخدم ألفاظ القطع والتواتر والشذوذ بلا تعريف معلن يبين وحدة القياس والزمن والمجال.

تُحفظ المادة المخالفة: الأقوال في نسبة القراءة، واختلاف طرقها، وملاحظات الرسم، واعتراضات النحاة، حتى يستطيع المراجع إعادة بناء الحكم من دون الاعتماد على خلاصة المؤلف.

الأثر البياني والتفسيري

الأثر البياني يُحلل على مستويات: صوتي وصرفي ونحوي ومعجمي وتركيبي ومفهومي وسياقي. ولا يكفي أن يختلف اللفظ حتى يقال إن المعنى اختلف؛ فقد يكون الاختلاف أداءً لا يغير الدعوى، أو يضيف ظلاً بلاغياً لا حكماً جديداً.

يرتبط اللغة بالحجاج من خلال السياق والشبكة. فقد يكون الوجه الدلالي صحيحاً في المعجم لكنه لا يعمل في السورة، أو يكون ممكناً نحوياً لكنه يضعف أمام المحكمات والتصريف.

عند اختلاف المعنى يُصاغ لكل قراءة أثر مستقل، ثم تُختبر علاقته بالأثر الآخر: تكامل أو توسيع أو تقييد أو تنويع أو تغاير. ولا يُفترض التضاد قبل تحديد الدعوى المشتركة التي وقع عليها الاختلاف.

تخدم النتيجة قواعد أخلاقية ومراجعة مستقلة. ويجب أن تبين ما لا تثبته القراءة أيضاً؛ فقراءة ذات أثر نحوي لا تثبت وحدها أصلاً عقدياً، وقراءة ذات أثر فقهي لا تلغي بقية الأدلة.

تدخل القراءة بعد ذلك في النظام المفهومي والشبكي للقرآن، فتُقارن بالمحكمات والسياق ووظائف الآيات، لا بوصفها دليلاً منعزلاً عن بقية البيان.

مواطن الخلل والفرضيات المنافسة

من أبرز المخاطر انتقاء الموافق وتجاهل المخالف. وينشأ الأول حين تُنتقى القراءة التي تناسب نتيجةً سابقة، وينشأ الثاني حين تتحول قراءة أو توجيه إلى معيار لمذهب كامل. العلاج هو جمع جميع القراءات ذات الصلة قبل صياغة الحكم.

كما يجب اختبار التهويل الإعلامي والاختزال الصوتي. ويُبنى لذلك تفسير منافس يستعمل القراءة نفسها في سياق مختلف، ثم تُقارن القدرة التفسيرية والاتساق مع السورة والمحكمات.

قد يكون الخلل في نسبة القراءة، أو في توجيهها، أو في تحويل الأثر اللغوي إلى حكم أوسع. ولهذا لا تستخدم كلمة «باطل» أو «صحيح» بلا تعيين طبقة الحكم.

تُعامل القراءات غير المشهورة بحذر مزدوج: لا تُرفع إلى مرتبة القرآن الثابت بلا حجة، ولا تُمحى قيمتها التاريخية أو اللغوية لمجرد وصفها الاصطلاحي. ويُذكر مجال الاستفادة الممكن.

يبقى التوقف مشروعاً عند تعارض القرائن أو نقص الطريق، ولا يُعد فشلاً في المنهج؛ لأن منع القول على القرآن بغير علم مقدم على إنتاج جواب لكل مسألة.

التطبيقات والاختبارات

يُختبر الباب على موضع يجمع أكثر من قراءة ذات أثر، وعلى موضع يختلف فيه الأداء دون أثر دلالي جوهري، وعلى قراءة غير مشهورة ذات قيمة تفسيرية. وبذلك لا يُبنى المنهج من الحالات اللافتة وحدها.

تُسجل نتيجة الاختبار في صورة قواعد أخلاقية وعرض جميع الأوجه، مع ذكر القراءة والطريق والرسم والتوجيه والسياق ودرجة الثقة. وإذا اختلف الباحثون يُحفظ الخلاف ولا يُستبدل بمتوسط رقمي يخفيه.

يُعاد الاختبار على سورة كاملة في مواضع القراءات، ليتبين هل القراءة تؤثر في وحدة السورة أو شبكة المفهوم أو لا تتجاوز موضعها المحلي. وهذا يمنع تضخيم الأثر بسبب التركيز على كلمة واحدة.

تُقارن التوجيهات الموروثة بتوجيه بديل مبني على المدونة والسياق، ويُذكر ما يفسره كل توجيه وما يعجز عنه. ولا تكون جدة التوجيه سبباً في قبوله ولا قدمه سبباً في رفضه.

تُستخدم النتيجة لإصلاح قواعد التفسير: إذا كشفت القراءة أن قاعدة سابقة كانت أضيق أو أوسع من اللازم، عُدل إصدار القاعدة مع حفظ تاريخه.

القواعد والنتائج

القاعدة الأولى: يجب منع تحويل القراءات إلى مخزن انتقائي لتثبيت المذهب أو إلى دليل على تعدد النص أو إلى مادة لغوية بلا سند. وتعمل هذه القاعدة في حدود الانتقاء والمذهب ولا تُنقل إلى طبقة أخرى بلا تعليل.

القاعدة الثانية: يجب الفصل بين القراءة والمذهب والتنوع والتناقض. فإذا اجتمعا ذُكرت علاقة الاجتماع، وإذا افترقا حُفظ حكم كل منهما.

القاعدة الثالثة: قواعد أخلاقية لا ينتج آلياً مراجعة مستقلة. ويجب بيان الجسر الاستدلالي من الثبوت إلى البيان ثم إلى الحجية.

القاعدة الرابعة: خطر انتقاء الموافق يُعالج بالمدونة الشاملة والمراجعة المستقلة، لا بحسن نية الباحث وحده.

القاعدة الخامسة: كل قراءة أو توجيه أو حكم يحمل مصدراً ودرجة ثقة وإصداراً، ويُفتح للتصحيح عند ظهور طريق أو نسخة أو حجة أقوى.

مصفوفة الباب

الطبقة	السؤال	المخرج
المفهوم	ما حد الانتقاء والمذهب؟	قواعد أخلاقية
الثبوت	ما نوع النقل ودرجته؟	شفافية المدونة
البيان	ما أثر الاختلاف في المعنى؟	عرض جميع الأوجه
الخطر	كيف يمنع انتقاء الموافق؟	قيد ومراجعة
الحكم	ما الذي تثبته القراءة؟	مراجعة مستقلة
الإصدار	ما الذي قد يغير النتيجة؟	سجل قابل للتصحيح

الباب السابع عشر: الخوارزمية والمصفوفة الحاسوبية لتحليل القراءات

يفتتح هذا الباب بالسؤال الآتي: كيف تُمثل القراءات حاسوبياً؟ ويختبر فرضيةً مركزيةً مفادها أن تحتاج المدونة إلى كيانات مستقلة للموضع والقراءة والرواية والطريق والوجه والرسم والتوجيه والأثر، مع سجل إصدار وثقة.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: كيف تُمثل القراءات حاسوبياً؟ ويفترض أن تحتاج المدونة إلى كيانات مستقلة للموضع والقراءة والرواية والطريق والوجه والرسم والتوجيه والأثر، مع سجل إصدار وثقة. ولا يُقبل هذا الافتراض لمجرد انسجامه مع مدرسة من مدارس القراءات، بل يجب اختباره على مواضع يظهر فيها أثر القراءة ومواضع لا يظهر فيها أثر، وعلى اختلافات يمكن جمعها وأخرى تحتاج إلى تقييد.

يتحرك السؤال بين مفاهيم الكيان والمعرف والطريق. ومن الضروري تحرير حدود كل مفهوم قبل إدخاله في الاستدلال، لأن الخلط بين الطبقات قد يحول قضية نقل إلى قضية عقيدة أو يحول توجيهاً نحوياً إلى نص منزل.

يفصل الباب بين البيانات والنص وبين المعرف والاسم، كما يفصل بين الطريق والوجه وبين الاقتراح والحكم. ولا يراد بهذا التفريق تفتيت علم القراءات، بل حماية كل سؤال من أن يجيب عنه دليل لا يخصه.

تتجه النتيجة إلى أنطولوجيا قراءات وشبكة طرق. فإذا لم ينتج التحليل معياراً يمكن لباحث آخر تطبيقه على قراءة جديدة، بقي وصفاً تاريخياً لا يحقق مقصد الأصول النظرية للتفسير.

تُربط كل نتيجة بحدودها: هل هي في ثبوت القراءة، أم في تفسيرها، أم في أثرها الدلالي، أم في حجيتها؟ ويُمنع استعمال لفظ «القراءة تدل» قبل تحديد أي قراءة وأي طريق وأي توجيه وأي سياق.

التحرير المفهومي والتاريخي

يبدأ التحرير من الفصل بين الكيان والمعرف، ثم يُعاد كل مصطلح إلى تاريخ استعماله في كتب القراءات والتفسير واللغة. فقد يتغير مدلول «الوجه» أو «الرواية» أو «الشاذ» بين مراحل ومدارس، ولا يجوز إسقاط تعريف متأخر على كل مادة مبكرة.

تكشف المقارنة بين البيانات والنص والمعرف والاسم أن كثيراً من النزاع ينشأ من اختلاف تعريف الوحدة نفسها. ولذلك يسجل المعجم المعنى التاريخي والمعنى التشغيلي المعتمد، ولا ينسب التعريف الجديد إلى المتقدمين.

تُقرأ نشأة المصطلح داخل مؤسسات التلقي: الأمصار والحلقات والمصاحف والاختيارات والكتب والمشيخات. وهذا يمنع اختزال التاريخ في أسماء القراء المشهورين وحدهم، ويعيد السؤال إلى مسارات النقل الفعلية.

من المخاطر هنا دمج الطرق وحذف الاختلاف. ويُعالج ذلك بحفظ جميع الأقوال المعتبرة ودرجاتها، وبالتفريق بين وصف تاريخ العلم وبين تقرير ما يعتمد عليه المنهج البياني.

لا تكون الغاية هدم اصطلاحات علم القراءات، بل جعلها قابلة للترجمة إلى مصفوفة واضحة: ما الكيان؟ وما علاقته؟ وما مصدره؟ وما درجته؟ وما أثره التفسيري؟

المادة وأدلة الثبوت

تعتمد المادة في هذا الباب على الكيان والمعرف والطريق، لكن كل نوع من الدليل يملك وظيفةً مختلفة. فالنقل يثبت النسبة، والرسم يحدد إمكاناً كتابياً، والعربية تختبر وجهاً لسانياً، والتلقي التاريخي يفسر الانتشار، ولا يصح دمجها في معيار مبهم واحد.

يجب أن تُذكر طرق القراءة ورواياتها ووجوهها بقدر الحاجة، مع الانتباه إلى أن كثرة الطرق المتأخرة لا تثبت وحدها صورةً مبكرةً ما لم تُحلل الأصول المشتركة. كما يجب التمييز بين نقل الأداء وبين توجيه العلماء له.

يُختبر خطر درجة نهائية مبهمة بفرض حالة توافق فيها القراءة العربية ولكن لا يثبت طريقها، وحالة يثبت فيها الأداء وتكون العربية فيه أقل شيوعاً. يبين هذا الاختبار أن معياراً واحداً لا يستطيع حمل جميع أعباء الثبوت.

النتيجة المطلوبة هي مقارنة نصية، مع بيان درجة الثقة. ولا تُستخدم ألفاظ القطع والتواتر والشذوذ بلا تعريف معلن يبين وحدة القياس والزمن والمجال.

تُحفظ المادة المخالفة: الأقوال في نسبة القراءة، واختلاف طرقها، وملاحظات الرسم، واعتراضات النحاة، حتى يستطيع المراجع إعادة بناء الحكم من دون الاعتماد على خلاصة المؤلف.

الأثر البياني والتفسيري

الأثر البياني يُحلل على مستويات: صوتي وصرفي ونحوي ومعجمي وتركيبي ومفهومي وسياقي. ولا يكفي أن يختلف اللفظ حتى يقال إن المعنى اختلف؛ فقد يكون الاختلاف أداءً لا يغير الدعوى، أو يضيف ظلاً بلاغياً لا حكماً جديداً.

يرتبط الأثر بالإصدار من خلال السياق والشبكة. فقد يكون الوجه الدلالي صحيحاً في المعجم لكنه لا يعمل في السورة، أو يكون ممكناً نحوياً لكنه يضعف أمام المحكمات والتصريف.

عند اختلاف المعنى يُصاغ لكل قراءة أثر مستقل، ثم تُختبر علاقته بالأثر الآخر: تكامل أو توسيع أو تقييد أو تنويع أو تغاير. ولا يُفترض التضاد قبل تحديد الدعوى المشتركة التي وقع عليها الاختلاف.

تخدم النتيجة أنطولوجيا قراءات ومراجعة قابلة لإعادة الإنتاج. ويجب أن تبين ما لا تثبته القراءة أيضاً؛ فقراءة ذات أثر نحوي لا تثبت وحدها أصلاً عقدياً، وقراءة ذات أثر فقهي لا تلغي بقية الأدلة.

تدخل القراءة بعد ذلك في النظام المفهومي والشبكي للقرآن، فتُقارن بالمحكمات والسياق ووظائف الآيات، لا بوصفها دليلاً منعزلاً عن بقية البيان.

مواطن الخلل والفرضيات المنافسة

من أبرز المخاطر دمج الطرق وحذف الاختلاف. وينشأ الأول حين تُنتقى القراءة التي تناسب نتيجةً سابقة، وينشأ الثاني حين تتحول قراءة أو توجيه إلى معيار لمذهب كامل. العلاج هو جمع جميع القراءات ذات الصلة قبل صياغة الحكم.

كما يجب اختبار درجة نهائية مبهمة واقتراح آلي بلا تفسير. ويُبنى لذلك تفسير منافس يستعمل القراءة نفسها في سياق مختلف، ثم تُقارن القدرة التفسيرية والاتساق مع السورة والمحكمات.

قد يكون الخلل في نسبة القراءة، أو في توجيهها، أو في تحويل الأثر اللغوي إلى حكم أوسع. ولهذا لا تستخدم كلمة «باطل» أو «صحيح» بلا تعيين طبقة الحكم.

تُعامل القراءات غير المشهورة بحذر مزدوج: لا تُرفع إلى مرتبة القرآن الثابت بلا حجة، ولا تُمحى قيمتها التاريخية أو اللغوية لمجرد وصفها الاصطلاحي. ويُذكر مجال الاستفادة الممكن.

يبقى التوقف مشروعاً عند تعارض القرائن أو نقص الطريق، ولا يُعد فشلاً في المنهج؛ لأن منع القول على القرآن بغير علم مقدم على إنتاج جواب لكل مسألة.

التطبيقات والاختبارات

يُختبر الباب على موضع يجمع أكثر من قراءة ذات أثر، وعلى موضع يختلف فيه الأداء دون أثر دلالي جوهري، وعلى قراءة غير مشهورة ذات قيمة تفسيرية. وبذلك لا يُبنى المنهج من الحالات اللافتة وحدها.

تُسجل نتيجة الاختبار في صورة أنطولوجيا قراءات ومقارنة نصية، مع ذكر القراءة والطريق والرسم والتوجيه والسياق ودرجة الثقة. وإذا اختلف الباحثون يُحفظ الخلاف ولا يُستبدل بمتوسط رقمي يخفيه.

يُعاد الاختبار على سورة كاملة في مواضع القراءات، ليتبين هل القراءة تؤثر في وحدة السورة أو شبكة المفهوم أو لا تتجاوز موضعها المحلي. وهذا يمنع تضخيم الأثر بسبب التركيز على كلمة واحدة.

تُقارن التوجيهات الموروثة بتوجيه بديل مبني على المدونة والسياق، ويُذكر ما يفسره كل توجيه وما يعجز عنه. ولا تكون جدة التوجيه سبباً في قبوله ولا قدمه سبباً في رفضه.

تُستخدم النتيجة لإصلاح قواعد التفسير: إذا كشفت القراءة أن قاعدة سابقة كانت أضيق أو أوسع من اللازم، عُدل إصدار القاعدة مع حفظ تاريخه.

القواعد والنتائج

القاعدة الأولى: تحتاج المدونة إلى كيانات مستقلة للموضع والقراءة والرواية والطريق والوجه والرسم والتوجيه والأثر، مع سجل إصدار وثقة. وتعمل هذه القاعدة في حدود الكيان والمعرف ولا تُنقل إلى طبقة أخرى بلا تعليل.

القاعدة الثانية: يجب الفصل بين البيانات والنص والمعرف والاسم. فإذا اجتمعا ذُكرت علاقة الاجتماع، وإذا افترقا حُفظ حكم كل منهما.

القاعدة الثالثة: أنطولوجيا قراءات لا ينتج آلياً مراجعة قابلة لإعادة الإنتاج. ويجب بيان الجسر الاستدلالي من الثبوت إلى البيان ثم إلى الحجية.

القاعدة الرابعة: خطر دمج الطرق يُعالج بالمدونة الشاملة والمراجعة المستقلة، لا بحسن نية الباحث وحده.

القاعدة الخامسة: كل قراءة أو توجيه أو حكم يحمل مصدراً ودرجة ثقة وإصداراً، ويُفتح للتصحيح عند ظهور طريق أو نسخة أو حجة أقوى.

مصفوفة الباب

الطبقة	السؤال	المخرج
المفهوم	ما حد الكيان والمعرف؟	أنطولوجيا قراءات
الثبوت	ما نوع النقل ودرجته؟	شبكة طرق
البيان	ما أثر الاختلاف في المعنى؟	مقارنة نصية
الخطر	كيف يمنع دمج الطرق؟	قيد ومراجعة
الحكم	ما الذي تثبته القراءة؟	مراجعة قابلة لإعادة الإنتاج
الإصدار	ما الذي قد يغير النتيجة؟	سجل قابل للتصحيح

الباب الثامن عشر: النظرية الجامعة وميثاق المفسر في القراءات

يفتتح هذا الباب بالسؤال الآتي: ما النظرية الجامعة لعمل القراءات في البيان؟ ويختبر فرضيةً مركزيةً مفادها أن القراءات الثابتة وجوه في البيان المتلقى داخل وحدة القرآن، وتعمل بالتكامل مع الرسم واللغة والسياق والشبكة دون أن تتحول إلى نصوص مستقلة أو أدوات مذهبية.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: ما النظرية الجامعة لعمل القراءات في البيان؟ ويفترض أن القراءات الثابتة وجوه في البيان المتلقى داخل وحدة القرآن، وتعمل بالتكامل مع الرسم واللغة والسياق والشبكة دون أن تتحول إلى نصوص مستقلة أو أدوات مذهبية. ولا يُقبل هذا الافتراض لمجرد انسجامه مع مدرسة من مدارس القراءات، بل يجب اختباره على مواضع يظهر فيها أثر القراءة ومواضع لا يظهر فيها أثر، وعلى اختلافات يمكن جمعها وأخرى تحتاج إلى تقييد.

يتحرك السؤال بين مفاهيم الوحدة والتعدد والبيان. ومن الضروري تحرير حدود كل مفهوم قبل إدخاله في الاستدلال؛ لأن الخلط بين الطبقات قد يحول قضية نقل إلى قضية عقيدة أو يحول توجيهاً نحوياً إلى نص منزل.

يفصل الباب بين الوحدة والتنوع وبين الثبوت والتفسير، كما يفصل بين التلقي والاجتهاد وبين الحفظ والمراجعة. ولا يراد بهذا التفريق تفتيت علم القراءات، بل حماية كل سؤال من أن يجيب عنه دليل لا يخصه.

تتجه النتيجة إلى نظرية جامعة وميثاق باحث. فإذا لم ينتج التحليل معياراً يمكن لباحث آخر تطبيقه على قراءة جديدة، بقي وصفاً تاريخياً لا يحقق مقصد الأصول النظرية للتفسير.

تُربط كل نتيجة بحدودها: هل هي في ثبوت القراءة، أم في تفسيرها، أم في أثرها الدلالي، أم في حجيتها؟ ويُمنع استعمال لفظ «القراءة تدل» قبل تحديد أي قراءة وأي طريق وأي توجيه وأي سياق.

التحرير المفهومي والتاريخي

يبدأ التحرير من الفصل بين الوحدة والتعدد، ثم يُعاد كل مصطلح إلى تاريخ استعماله في كتب القراءات والتفسير واللغة. فقد يتغير مدلول «الوجه» أو «الرواية» أو «الشاذ» بين مراحل ومدارس، ولا يجوز إسقاط تعريف متأخر على كل مادة مبكرة.

تكشف المقارنة بين الوحدة والتنوع والثبوت والتفسير أن كثيراً من النزاع ينشأ من اختلاف تعريف الوحدة نفسها. ولذلك يسجل المعجم المعنى التاريخي والمعنى التشغيلي المعتمد، ولا ينسب التعريف الجديد إلى المتقدمين.

تُقرأ نشأة المصطلح داخل مؤسسات التلقي: الأمصار والحلقات والمصاحف والاختيارات والكتب والمشيخات. وهذا يمنع اختزال التاريخ في أسماء القراء المشهورين وحدهم، ويعيد السؤال إلى مسارات النقل الفعلية.

من المخاطر هنا عصمة المدرسة وإغلاق باب البحث. ويُعالج ذلك بحفظ جميع الأقوال المعتبرة ودرجاتها، وبالتفريق بين وصف تاريخ العلم وبين تقرير ما يعتمد عليه المنهج البياني.

لا تكون الغاية هدم اصطلاحات علم القراءات، بل جعلها قابلة للترجمة إلى مصفوفة واضحة: ما الكيان؟ وما علاقته؟ وما مصدره؟ وما درجته؟ وما أثره التفسيري؟

المادة وأدلة الثبوت

تعتمد المادة في هذا الباب على الوحدة والتعدد والبيان، لكن كل نوع من الدليل يملك وظيفةً مختلفة. فالنقل يثبت النسبة، والرسم يحدد إمكاناً كتابياً، والعربية تختبر وجهاً لسانياً، والتلقي التاريخي يفسر الانتشار، ولا يصح دمجها في معيار مبهم واحد.

يجب أن تُذكر طرق القراءة ورواياتها ووجوهها بقدر الحاجة، مع الانتباه إلى أن كثرة الطرق المتأخرة لا تثبت وحدها صورةً مبكرةً ما لم تُحلل الأصول المشتركة. كما يجب التمييز بين نقل الأداء وبين توجيه العلماء له.

يُختبر خطر رد التنوع بفرض حالةٍ توافق فيها القراءة العربية ولكن لا يثبت طريقها، وحالةٍ يثبت فيها الأداء وتكون العربية فيه أقل شيوعاً. يبين هذا الاختبار أن معياراً واحداً لا يستطيع حملَ جميع أعباء الثبوت.

النتيجة المطلوبة هي برنامج مدونة، مع بيان درجة الثقة. ولا تُستخدم ألفاظ القطع والتواتر والشذوذ بلا تعريف معلن يبين وحدة القياس والزمن والمجال.

تُحفظ المادة المخالفة: الأقوال في نسبة القراءة، واختلاف طرقها، وملاحظات الرسم، واعتراضات النحاة، حتى يستطيع المراجع إعادة بناء الحكم من دون الاعتماد على خلاصة المؤلف.

الأثر البياني والتفسيري

الأثر البياني يُحلل على مستويات: صوتي وصرفي ونحوي ومعجمي وتركيبي ومفهومي وسياقي. ولا يكفي أن يختلف اللفظ حتى يقال إن المعنى اختلف؛ فقد يكون الاختلاف أداءً لا يغير الدعوى، أو يضيف ظلاً بلاغياً لا حكماً جديداً.

يرتبط الميزان بالميثاق من خلال السياق والشبكة. فقد يكون الوجه الدلالي صحيحاً في المعجم لكنه لا يعمل في السورة، أو يكون ممكناً نحوياً لكنه يضعف أمام المحكمات والتصريف.

عند اختلاف المعنى يُصاغ لكل قراءة أثر مستقل، ثم تُختبر علاقته بالأثر الآخر: تكامل أو توسيع أو تقييد أو تنويع أو تغاير. ولا يُفترض التضاد قبل تحديد الدعوى المشتركة التي وقع عليها الاختلاف.

تخدم النتيجة نظرية جامعة ومراجعة مستمرة. ويجب أن تبين ما لا تثبته القراءة أيضاً؛ فقراءة ذات أثر نحوي لا تثبت وحدها أصلاً عقدياً، وقراءة ذات أثر فقهي لا تلغي بقية الأدلة.

تدخل القراءة بعد ذلك في النظام المفهومي والشبكي للقرآن، فتُقارن بالمحكمات والسياق ووظائف الآيات، لا بوصفها دليلاً منعزلاً عن بقية البيان.

مواطن الخلل والفرضيات المنافسة

من أبرز المخاطر عصمة المدرسة وإغلاق باب البحث. وينشأ الأول حين تُنتقى القراءة التي تناسب نتيجةً سابقة، وينشأ الثاني حين تتحول قراءة أو توجيه إلى معيار لمذهب كامل. العلاج هو جمع جميع القراءات ذات الصلة قبل صياغة الحكم.

كما يجب اختبار رد التنوع وتقديس التوجيه. ويُبنى لذلك تفسير منافس يستعمل القراءة نفسها في سياق مختلف، ثم تُقارن القدرة التفسيرية والاتساق مع السورة والمحكمات.

قد يكون الخلل في نسبة القراءة، أو في توجيهها، أو في تحويل الأثر اللغوي إلى حكم أوسع. ولهذا لا تستخدم كلمة «باطل» أو «صحيح» بلا تعيين طبقة الحكم.

تُعامل القراءات غير المشهورة بحذر مزدوج: لا تُرفع إلى مرتبة القرآن الثابت بلا حجة، ولا تُمحى قيمتها التاريخية أو اللغوية لمجرد وصفها الاصطلاحي. ويُذكر مجال الاستفادة الممكن.

يبقى التوقف مشروعاً عند تعارض القرائن أو نقص الطريق، ولا يُعد فشلاً في المنهج؛ لأن منع القول على القرآن بغير علم مقدم على إنتاج جواب لكل مسألة.

التطبيقات والاختبارات

يُختبر الباب على موضع يجمع أكثر من قراءة ذات أثر، وعلى موضع يختلف فيه الأداء دون أثر دلالي جوهري، وعلى قراءة غير مشهورة ذات قيمة تفسيرية. وبذلك لا يُبنى المنهج من الحالات اللافتة وحدها.

تُسجل نتيجة الاختبار في صورة نظرية جامعة وبرنامج مدونة، مع ذكر القراءة والطريق والرسم والتوجيه والسياق ودرجة الثقة. وإذا اختلف الباحثون يُحفظ الخلاف ولا يُستبدل بمتوسط رقمي يخفيه.

يُعاد الاختبار على سورة كاملة في مواضع القراءات، ليتبين هل القراءة تؤثر في وحدة السورة أو شبكة المفهوم أو لا تتجاوز موضعها المحلي. وهذا يمنع تضخيم الأثر بسبب التركيز على كلمة واحدة.

تُقارن التوجيهات الموروثة بتوجيه بديل مبني على المدونة والسياق، ويُذكر ما يفسره كل توجيه وما يعجز عنه. ولا تكون جدة التوجيه سبباً في قبوله ولا قدمه سبباً في رفضه.

تُستخدم النتيجة لإصلاح قواعد التفسير: إذا كشفت القراءة أن قاعدة سابقة كانت أضيق أو أوسع من اللازم، عُدل إصدار القاعدة مع حفظ تاريخه.

القواعد والنتائج

القاعدة الأولى: القراءات الثابتة وجوه في البيان المتلقى داخل وحدة القرآن، وتعمل بالتكامل مع الرسم واللغة والسياق والشبكة دون أن تتحول إلى نصوص مستقلة أو أدوات مذهبية. وتعمل هذه القاعدة في حدود الوحدة والتعدد ولا تُنقل إلى طبقة أخرى بلا تعليل.

القاعدة الثانية: يجب الفصل بين الوحدة والتنوع والثبوت والتفسير. فإذا اجتمعا ذُكرت علاقة الاجتماع، وإذا افترقا حُفظ حكم كل منهما.

القاعدة الثالثة: نظرية جامعة لا ينتج آلياً مراجعة مستمرة. ويجب بيان الجسر الاستدلالي من الثبوت إلى البيان ثم إلى الحجية.

القاعدة الرابعة: خطر عصمة المدرسة يُعالج بالمدونة الشاملة والمراجعة المستقلة، لا بحسن نية الباحث وحده.

القاعدة الخامسة: كل قراءة أو توجيه أو حكم يحمل مصدراً ودرجة ثقة وإصداراً، ويُفتح للتصحيح عند ظهور طريق أو نسخة أو حجة أقوى.

مصفوفة الباب

الطبقة	السؤال	المخرج
المفهوم	ما حد الوحدة والتعدد؟	نظرية جامعة
الثبوت	ما نوع النقل ودرجته؟	ميثاق باحث
البيان	ما أثر الاختلاف في المعنى؟	برنامج مدونة
الخطر	كيف يمنع عصمة المدرسة؟	قيد ومراجعة
الحكم	ما الذي تثبته القراءة؟	مراجعة مستمرة
الإصدار	ما الذي قد يغير النتيجة؟	سجل قابل للتصحيح

القسم التركيبي الأول: مراتب الاختلاف القرائي وأثره في البيان

النوع	الأثر الأولي
أداء صوتي	اختلاف نطق لا يغير البنية الصرفية ولا الدعوى الأساسية.
تخفيف وتشديد	قد يضيف معنى الكثرة أو التعدية أو الهيئة بحسب الموضع.
إفراد وجمع	قد يغير نطاق المرجع أو يوسع أفراد الحكم.
تذكير وتأنيث	قد يغير مرجع الضمير أو بنية الإسناد.
بناء للفاعل والمفعول	قد يغير زاوية الحدث مع بقاء أصل الواقعة.
حركة إعرابية	قد تغير الوظيفة النحوية والعلاقة بين الجمل.
حرف أو أداة	قد تغير الشرط أو العطف أو الاستفهام أو النفي.
لفظ بديل ثابت	قد يضيف بعداً معجمياً أو تفسيرياً أقوى.
وصل ووقف	قد يؤثر في تجزئة الجملة والدلالة بحسب ثبوت الأداء.
إمالة ومد وصوتيات	غالباً أدائية، وقد تحمل آثاراً لهجية وتلقيّة من غير معنى مستقل.
همز وتسهيل	أداء صوتي في الغالب، ويحتاج إلى منع التضخيم الدلالي.
إدغام وإظهار	أداء متلقى، وأثره التفسيري محدود إلا بقرينة.

أداء صوتي

اختلاف نطق لا يغير البنية الصرفية ولا الدعوى الأساسية.

يُختبر الأثر في الموضع والسياق والسورة، ويُذكر هل يتغير أصل الدعوى أم يتغير الظل البلاغي أو زاوية الإسناد فقط. ولا يُنشأ فرق دلالي لمجرد إمكان الشرح.

إذا أدى الاختلاف إلى نتيجتين يمكن اجتماعهما، سُجلتا بوصفهما توسيعاً للبيان. وإذا تعذر الاجتماع حُدد محل التغاير، ثم انتقل البحث إلى الجمع أو الترجيح بين التوجيهات مع حفظ ثبوت القراءة.

تخفيف وتشديد

قد يضيف معنى الكثرة أو التعدية أو الهيئة بحسب الموضع.

يُختبر الأثر في الموضع والسياق والسورة، ويُذكر هل يتغير أصل الدعوى أم يتغير الظل البلاغي أو زاوية الإسناد فقط. ولا يُنشأ فرق دلالي لمجرد إمكان الشرح.

إذا أدى الاختلاف إلى نتيجتين يمكن اجتماعهما، سُجلتا بوصفهما توسيعاً للبيان. وإذا تعذر الاجتماع حُدد محل التغاير، ثم انتقل البحث إلى الجمع أو الترجيح بين التوجيهات مع حفظ ثبوت القراءة.

إفراد وجمع

قد يغير نطاق المرجع أو يوسع أفراد الحكم.

يُختبر الأثر في الموضع والسياق والسورة، ويُذكر هل يتغير أصل الدعوى أم يتغير الظل البلاغي أو زاوية الإسناد فقط. ولا يُنشأ فرق دلالي لمجرد إمكان الشرح.

إذا أدى الاختلاف إلى نتيجتين يمكن اجتماعهما، سُجلتا بوصفهما توسيعاً للبيان. وإذا تعذر الاجتماع حُدد محل التغاير، ثم انتقل البحث إلى الجمع أو الترجيح بين التوجيهات مع حفظ ثبوت القراءة.

تذكير وتأنيث

قد يغير مرجع الضمير أو بنية الإسناد.

يُختبر الأثر في الموضع والسياق والسورة، ويُذكر هل يتغير أصل الدعوى أم يتغير الظل البلاغي أو زاوية الإسناد فقط. ولا يُنشأ فرق دلالي لمجرد إمكان الشرح.

إذا أدى الاختلاف إلى نتيجتين يمكن اجتماعهما، سُجلتا بوصفهما توسيعاً للبيان. وإذا تعذر الاجتماع حُدد محل التغاير، ثم انتقل البحث إلى الجمع أو الترجيح بين التوجيهات مع حفظ ثبوت القراءة.

بناء للفاعل والمفعول

قد يغير زاوية الحدث مع بقاء أصل الواقعة.

يُختبر الأثر في الموضع والسياق والسورة، ويُذكر هل يتغير أصل الدعوى أم يتغير الظل البلاغي أو زاوية الإسناد فقط. ولا يُنشأ فرق دلالي لمجرد إمكان الشرح.

إذا أدى الاختلاف إلى نتيجتين يمكن اجتماعهما، سُجلتا بوصفهما توسيعاً للبيان. وإذا تعذر الاجتماع حُدد محل التغاير، ثم انتقل البحث إلى الجمع أو الترجيح بين التوجيهات مع حفظ ثبوت القراءة.

حركة إعرابية

قد تغير الوظيفة النحوية والعلاقة بين الجمل.

يُختبر الأثر في الموضع والسياق والسورة، ويُذكر هل يتغير أصل الدعوى أم يتغير الظل البلاغي أو زاوية الإسناد فقط. ولا يُنشأ فرق دلالي لمجرد إمكان الشرح.

إذا أدى الاختلاف إلى نتيجتين يمكن اجتماعهما، سُجلتا بوصفهما توسيعاً للبيان. وإذا تعذر الاجتماع حُدد محل التغاير، ثم انتقل البحث إلى الجمع أو الترجيح بين التوجيهات مع حفظ ثبوت القراءة.

حرف أو أداة

قد تغير الشرط أو العطف أو الاستفهام أو النفي.

يُختبر الأثر في الموضع والسياق والسورة، ويُذكر هل يتغير أصل الدعوى أم يتغير الظل البلاغي أو زاوية الإسناد فقط. ولا يُنشأ فرق دلالي لمجرد إمكان الشرح.

إذا أدى الاختلاف إلى نتيجتين يمكن اجتماعهما، سُجلتا بوصفهما توسيعاً للبيان. وإذا تعذر الاجتماع حُدد محل التغاير، ثم انتقل البحث إلى الجمع أو الترجيح بين التوجيهات مع حفظ ثبوت القراءة.

لفظ بديل ثابت

قد يضيف بعداً معجمياً أو تفسيرياً أقوى.

يُختبر الأثر في الموضع والسياق والسورة، ويُذكر هل يتغير أصل الدعوى أم يتغير الظل البلاغي أو زاوية الإسناد فقط. ولا يُنشأ فرق دلالي لمجرد إمكان الشرح.

إذا أدى الاختلاف إلى نتيجتين يمكن اجتماعهما، سُجلتا بوصفهما توسيعاً للبيان. وإذا تعذر الاجتماع حُدد محل التغاير، ثم انتقل البحث إلى الجمع أو الترجيح بين التوجيهات مع حفظ ثبوت القراءة.

وصل ووقف

قد يؤثر في تجزئة الجملة والدلالة بحسب ثبوت الأداء.

يُختبر الأثر في الموضع والسياق والسورة، ويُذكر هل يتغير أصل الدعوى أم يتغير الظل البلاغي أو زاوية الإسناد فقط. ولا يُنشأ فرق دلالي لمجرد إمكان الشرح.

إذا أدى الاختلاف إلى نتيجتين يمكن اجتماعهما، سُجلتا بوصفهما توسيعاً للبيان. وإذا تعذر الاجتماع حُدد محل التغاير، ثم انتقل البحث إلى الجمع أو الترجيح بين التوجيهات مع حفظ ثبوت القراءة.

إمالة ومد وصوتيات

غالباً أدائية، وقد تحمل آثاراً لهجية وتلقيّة من غير معنى مستقل.

يُختبر الأثر في الموضع والسياق والسورة، ويُذكر هل يتغير أصل الدعوى أم يتغير الظل البلاغي أو زاوية الإسناد فقط. ولا يُنشأ فرق دلالي لمجرد إمكان الشرح.

إذا أدى الاختلاف إلى نتيجتين يمكن اجتماعهما، سُجلتا بوصفهما توسيعاً للبيان. وإذا تعذر الاجتماع حُدد محل التغاير، ثم انتقل البحث إلى الجمع أو الترجيح بين التوجيهات مع حفظ ثبوت القراءة.

همز وتسهيل

أداء صوتي في الغالب، ويحتاج إلى منع التضخيم الدلالي.

يُختبر الأثر في الموضع والسياق والسورة، ويُذكر هل يتغير أصل الدعوى أم يتغير الظل البلاغي أو زاوية الإسناد فقط. ولا يُنشأ فرق دلالي لمجرد إمكان الشرح.

إذا أدى الاختلاف إلى نتيجتين يمكن اجتماعهما، سُجلتا بوصفهما توسيعاً للبيان. وإذا تعذر الاجتماع حُدد محل التغاير، ثم انتقل البحث إلى الجمع أو الترجيح بين التوجيهات مع حفظ ثبوت القراءة.

إدغام وإظهار

أداء متلقى، وأثره التفسيري محدود إلا بقرينة.

يُختبر الأثر في الموضع والسياق والسورة، ويُذكر هل يتغير أصل الدعوى أم يتغير الظل البلاغي أو زاوية الإسناد فقط. ولا يُنشأ فرق دلالي لمجرد إمكان الشرح.

إذا أدى الاختلاف إلى نتيجتين يمكن اجتماعهما، سُجلتا بوصفهما توسيعاً للبيان. وإذا تعذر الاجتماع حُدد محل التغاير، ثم انتقل البحث إلى الجمع أو الترجيح بين التوجيهات مع حفظ ثبوت القراءة.

القسم التركيبي الثاني: الأربعون قاعدة في القراءات والتفسير

م	القاعدة
1	القرآن المنزل واحد، وتعدد القراءات الثابتة تعدد في الأداء والبيان داخل وحدته.
2	افصل القرآن من المصحف والقراءة والرواية والطريق والوجه.
3	لا تنسب وجهاً إلى قارئ من غير ضبط طريقه.
4	الثبوت يسبق التوجيه التفسيري.
5	موافقة العربية لا تصحح قراءة بلا نقل.
6	موافقة الرسم لا تنشئ قراءة بلا تلقي.
7	الشهرة المتأخرة ليست بديلاً عن فحص تاريخ النقل.
8	لا تُرد قراءة ثابتة لأنها تخالف توجيهاً نحوياً مفضلاً.
9	لا ينتج كل اختلاف أداء اختلاف معنى.
10	الاختلاف الصرفي يحتاج إلى تحليل الوظيفة لا المعجم فقط.
11	الإعراب وجه تفسيري مرتبط بالقراءة والسياق.
12	مرجع الضمير يحدد داخل بنية الجملة والسورة.
13	اختبر إمكان التكامل قبل ادعاء التعارض.
14	اختلاف التنوع لا يحتاج إلى ترجيح إلغائي.
15	الترجيح يكون بين التوجيهات إذا ثبتت القراءات.
16	لا تجعل القراءة الثابتة أداةً لإلغاء قراءة ثابتة أخرى.
17	يجوز أن توسع القراءات مجال المفهوم من غير أن تلغي

م	القاعدة
	مركزه.
18	تدخل القراءات في الشبكة بعد تثبيت أثرها المحلي.
19	السورة تحكم أثر القراءة في موضعها.
20	المحكمات تضبط توجيه القراءات المحتملة.
21	لا تُستخدم قراءة محتملة لتأسيس عقيدة مستقلة.
22	الحكم الفقهي يحتاج إلى جمع القراءات مع بقية الأدلة والأصول.
23	سبب النزول لا يصحح القراءة ولا يحصر أثرها بذاته.
24	التوجيه المأثور يختلف عن نص القراءة.
25	القراءات غير المشهورة تُقوَّم وظيفياً ولا تُسوّى جميعاً.
26	الشاذ اصطلاح يحتاج إلى تعريف ولا يساوي الباطل في كل استعمال.
27	لا تستخدم القراءة لإثبات لهجة أو تاريخ بلا قرائن إضافية.
28	احفظ الأقوال المخالفة في الثبوت والتوجيه.
29	اعرض جميع القراءات ذات الصلة قبل بناء النتيجة.
30	لا تنتق القراءة الموافقة للمذهب وتخفي غيرها.
31	أعلن إذا كان الأثر الدلالي معدوماً أو محدوداً.
32	اختبر تفسيراً منافساً للقراءة نفسها.
33	اخفض الجزم عند تعدد التوجيهات المتقاربة.
34	التوقف مشروع إذا لم يثبت الطريق أو لم يتعين الأثر.

م	القاعدة
35	النظام الحاسوبي يقارن ويقترح ولا يحكم بقرآنية الوجه.
36	كل قراءة في المدونة تحمل معرفاً وطريقاً ورسمًا وتوجيهاً وإصداراً.
37	كل حكم تفسيري يذكر ما يثبته وما لا يثبته.
38	تُراجع القواعد إذا كشفت القراءات استثناءً أو توسيعاً.
39	المعيار نفسه يطبق على قراءة المدرسة القريبة والبعيدة.
40	تبقى حاكمية القرآن والبيان والقسط فوق الاختيار المذهبي واللغوي.

القاعدة 1: القرآن المنزل واحد، وتعدد القراءات الثابتة تعدد في الأداء والبيان داخل وحدته. وتدخل في بروتوكول تحليل القراءة، ولا تُستعمل منفردةً لإنتاج حكم من غير بقية الموازين.

القاعدة 2: افصل القرآن من المصحف والقراءة والرواية والطريق والوجه. وتدخل في بروتوكول تحليل القراءة، ولا تُستعمل منفردةً لإنتاج حكم من غير بقية الموازين.

القاعدة 3: لا تنسب وجهاً إلى قارئ من غير ضبط طريقه. وتدخل في بروتوكول تحليل القراءة، ولا تُستعمل منفردةً لإنتاج حكم من غير بقية الموازين.

القاعدة 4: الثبوت يسبق التوجيه التفسيري. وتدخل في بروتوكول تحليل القراءة، ولا تُستعمل منفردةً لإنتاج حكم من غير بقية الموازين.

القاعدة 5: موافقة العربية لا تصحح قراءة بلا نقل. وتدخل في بروتوكول تحليل القراءة، ولا تُستعمل منفردةً لإنتاج حكم من غير بقية الموازين.

القاعدة 6: موافقة الرسم لا تنشئ قراءة بلا تلقي. وتدخل في بروتوكول تحليل القراءة، ولا تُستعمل منفردةً لإنتاج حكم من غير بقية الموازين.

القاعدة 7: الشهرة المتأخرة ليست بديلاً عن فحص تاريخ النقل. وتدخل في بروتوكول تحليل القراءة، ولا تُستعمل منفردةً لإنتاج حكم من غير بقية الموازين.

القاعدة 8: لا تُرد قراءة ثابتة لأنها تخالف توجيهاً نحوياً مفضلاً. وتدخل في بروتوكول تحليل القراءة، ولا تُستعمل منفردةً لإنتاج حكم من غير بقية الموازين.

القاعدة 9: لا ينتج كل اختلاف أداء اختلاف معنى. وتدخل في بروتوكول تحليل القراءة، ولا تُستعمل منفردةً لإنتاج حكم من غير بقية الموازين.

القاعدة 10: الاختلاف الصرفي يحتاج إلى تحليل الوظيفة لا المعجم فقط. وتدخل في بروتوكول تحليل القراءة، ولا تُستعمل منفردةً لإنتاج حكم من غير بقية الموازين.

القاعدة 11: الإعراب وجه تفسيري مرتبط بالقراءة والسياق. وتدخل في بروتوكول تحليل القراءة، ولا تُستعمل منفردةً لإنتاج حكم من غير بقية الموازين.

القاعدة 12: مرجع الضمير يحدد داخل بنية الجملة والسورة. وتدخل في بروتوكول تحليل القراءة، ولا تُستعمل منفردةً لإنتاج حكم من غير بقية الموازين.

القاعدة 13: اختبر إمكان التكامل قبل ادعاء التعارض. وتدخل في بروتوكول تحليل القراءة، ولا تُستعمل منفردةً لإنتاج حكم من غير بقية الموازين.

القاعدة 14: اختلاف التنوع لا يحتاج إلى ترجيح إلغائي. وتدخل في بروتوكول تحليل القراءة، ولا تُستعمل منفردةً لإنتاج حكم من غير بقية الموازين.

القاعدة 15: الترجيح يكون بين التوجيهات إذا ثبتت القراءات. وتدخل في بروتوكول تحليل القراءة، ولا تُستعمل منفردةً لإنتاج حكم من غير بقية الموازين.

القاعدة 16: لا تجعل القراءة الثابتة أداةً لإلغاء قراءة ثابتة أخرى. وتدخل في بروتوكول تحليل القراءة، ولا تُستعمل منفردةً لإنتاج حكم من غير بقية الموازين.

القاعدة 17: يجوز أن توسع القراءات مجال المفهوم من غير أن تلغي مركزه. وتدخل في بروتوكول تحليل القراءة، ولا تُستعمل منفردةً لإنتاج حكم من غير بقية الموازين.

القاعدة 18: تدخل القراءات في الشبكة بعد تثبيت أثرها المحلي. وتدخل في بروتوكول تحليل القراءة، ولا تُستعمل منفردةً لإنتاج حكم من غير بقية الموازين.

القاعدة 19: السورة تحكم أثر القراءة في موضعها. وتدخل في بروتوكول تحليل القراءة، ولا تُستعمل منفردةً لإنتاج حكم من غير بقية الموازين.

القاعدة 20: المحكمات تضبط توجيه القراءات المحتملة. وتدخل في بروتوكول تحليل القراءة، ولا تُستعمل منفردةً لإنتاج حكم من غير بقية الموازين.

القاعدة 21: لا تُستخدم قراءة محتملة لتأسيس عقيدة مستقلة. وتدخل في بروتوكول تحليل القراءة، ولا تُستعمل منفردةً لإنتاج حكم من غير بقية الموازين.

القاعدة 22: الحكم الفقهي يحتاج إلى جمع القراءات مع بقية الأدلة والأصول. وتدخل في بروتوكول تحليل القراءة، ولا تُستعمل منفردةً لإنتاج حكم من غير بقية الموازين.

القاعدة 23: سبب النزول لا يصحح القراءة ولا يحصر أثرها بذاته. وتدخل في بروتوكول تحليل القراءة، ولا تُستعمل منفردةً لإنتاج حكم من غير بقية الموازين.

القاعدة 24: التوجيه المأثور يختلف عن نص القراءة. وتدخل في بروتوكول تحليل القراءة، ولا تُستعمل منفردةً لإنتاج حكم من غير بقية الموازين.

القاعدة 25: القراءات غير المشهورة تُقوَّم وظيفياً ولا تُسوّى جميعاً. وتدخل في بروتوكول تحليل القراءة، ولا تُستعمل منفردةً لإنتاج حكم من غير بقية الموازين.

القاعدة 26: الشاذ اصطلاح يحتاج إلى تعريف ولا يساوي الباطل في كل استعمال. وتدخل في بروتوكول تحليل القراءة، ولا تُستعمل منفردةً لإنتاج حكم من غير بقية الموازين.

القاعدة 27: لا تستخدم القراءة لإثبات لهجة أو تاريخ بلا قرائن إضافية. وتدخل في بروتوكول تحليل القراءة، ولا تُستعمل منفردةً لإنتاج حكم من غير بقية الموازين.

القاعدة 28: احفظ الأقوال المخالفة في الثبوت والتوجيه. وتدخل في بروتوكول تحليل القراءة، ولا تُستعمل منفردةً لإنتاج حكم من غير بقية الموازين.

القاعدة 29: اعرض جميع القراءات ذات الصلة قبل بناء النتيجة. وتدخل في بروتوكول تحليل القراءة، ولا تُستعمل منفردةً لإنتاج حكم من غير بقية الموازين.

القاعدة 30: لا تنتق القراءة الموافقة للمذهب وتخفي غيرها. وتدخل في بروتوكول تحليل القراءة، ولا تُستعمل منفردةً لإنتاج حكم من غير بقية الموازين.

القاعدة 31: أعلن إذا كان الأثر الدلالي معدوماً أو محدوداً. وتدخل في بروتوكول تحليل القراءة، ولا تُستعمل منفردةً لإنتاج حكم من غير بقية الموازين.

القاعدة 32: اختبر تفسيراً منافساً للقراءة نفسها. وتدخل في بروتوكول تحليل القراءة، ولا تُستعمل منفردةً لإنتاج حكم من غير بقية الموازين.

القاعدة 33: اخفض الجزم عند تعدد التوجيهات المتقاربة. وتدخل في بروتوكول تحليل القراءة، ولا تُستعمل منفردةً لإنتاج حكم من غير بقية الموازين.

القاعدة 34: التوقف مشروع إذا لم يثبت الطريق أو لم يتعين الأثر. وتدخل في بروتوكول تحليل القراءة، ولا تُستعمل منفردةً لإنتاج حكم من غير بقية الموازين.

القاعدة 35: النظام الحاسوبي يقارن ويقترح ولا يحكم بقرآنية الوجه. وتدخل في بروتوكول تحليل القراءة، ولا تُستعمل منفردةً لإنتاج حكم من غير بقية الموازين.

القاعدة 36: كل قراءة في المدونة تحمل معرفاً وطريقاً ورسمًا وتوجيهاً وإصداراً. وتدخل في بروتوكول تحليل القراءة، ولا تُستعمل منفردةً لإنتاج حكم من غير بقية الموازين.

القاعدة 37: كل حكم تفسيري يذكر ما يثبته وما لا يثبته. وتدخل في بروتوكول تحليل القراءة، ولا تُستعمل منفردةً لإنتاج حكم من غير بقية الموازين.

القاعدة 38: تُراجع القواعد إذا كشفت القراءات استثناءً أو توسيعاً. وتدخل في بروتوكول تحليل القراءة، ولا تُستعمل منفردةً لإنتاج حكم من غير بقية الموازين.

القاعدة 39: المعيار نفسه يطبق على قراءة المدرسة القريبة والبعيدة. وتدخل في بروتوكول تحليل القراءة، ولا تُستعمل منفردةً لإنتاج حكم من غير بقية الموازين.

القاعدة 40: تبقى حاكمية القرآن والبيان والقسط فوق الاختيار المذهبي واللغوي. وتدخل في بروتوكول تحليل القراءة، ولا تُستعمل منفردةً لإنتاج حكم من غير بقية الموازين.

القسم التركيبي الثالث: الأربعون مغالطة في التعامل مع القراءات

م	المغالطة	التصحيح
1	مغالطة جعل كل وجه في كتب القراءات قرآناً ثابتاً.	تحديد الطبقة والدليل والحد، ثم إعادة التحليل في المدونة والسياق.
2	مغالطة جعل الرسم منشئاً للقراءة.	تحديد الطبقة والدليل والحد، ثم إعادة التحليل في المدونة والسياق.
3	مغالطة تصحيح القراءة لمجرد موافقة العربية.	تحديد الطبقة والدليل والحد، ثم إعادة التحليل في المدونة والسياق.
4	مغالطة رد القراءة الثابتة بحجة ضعف قياس نحوي.	تحديد الطبقة والدليل والحد، ثم إعادة التحليل في المدونة والسياق.
5	مغالطة مساواة الرواية بالقراءة.	تحديد الطبقة والدليل والحد، ثم إعادة التحليل في المدونة والسياق.
6	مغالطة مساواة الطريق بالوجه.	تحديد الطبقة والدليل والحد، ثم إعادة التحليل في المدونة والسياق.
7	مغالطة جعل القراءات نصوصاً متناقضة مستقلة.	تحديد الطبقة والدليل والحد، ثم إعادة التحليل في المدونة والسياق.
8	مغالطة إنكار كل أثر دلالي لاختلاف القراءات.	تحديد الطبقة والدليل والحد، ثم إعادة التحليل في المدونة والسياق.
9	مغالطة اختراع أثر دلالي لكل اختلاف صوتي.	تحديد الطبقة والدليل والحد، ثم إعادة التحليل في المدونة والسياق.
10	مغالطة تفسير القراءة خارج سياق السورة.	تحديد الطبقة والدليل والحد، ثم إعادة التحليل في المدونة والسياق.
11	مغالطة انتقاء القراءة الموافقة للمذهب.	تحديد الطبقة والدليل والحد، ثم إعادة التحليل في المدونة والسياق.
12	مغالطة إخفاء القراءة التي تربك	تحديد الطبقة والدليل والحد، ثم

م	المغالطة	التصحيح
	الحكم.	إعادة التحليل في المدونة والسياق.
13	مغالطة ترجيح قراءة ثابتة بمعنى إبطال أخرى.	تحديد الطبقة والدليل والحد، ثم إعادة التحليل في المدونة والسياق.
14	مغالطة الجمع المتكلف بين معنيين لا يجتمعان.	تحديد الطبقة والدليل والحد، ثم إعادة التحليل في المدونة والسياق.
15	مغالطة بناء عقيدة على وجه محتمل منفرد.	تحديد الطبقة والدليل والحد، ثم إعادة التحليل في المدونة والسياق.
16	مغالطة بناء حد أو عقوبة على قراءة منعزلة عن الأصول.	تحديد الطبقة والدليل والحد، ثم إعادة التحليل في المدونة والسياق.
17	مغالطة جعل القراءة الشاذة باطلة من كل وجه.	تحديد الطبقة والدليل والحد، ثم إعادة التحليل في المدونة والسياق.
18	مغالطة رفع القراءة الشاذة إلى التلاوة المتعبدة بلا حجة.	تحديد الطبقة والدليل والحد، ثم إعادة التحليل في المدونة والسياق.
19	مغالطة الاستدلال باللهجة وحدها على التاريخ.	تحديد الطبقة والدليل والحد، ثم إعادة التحليل في المدونة والسياق.
20	مغالطة جعل توجيه النحوي جزءاً من القراءة.	تحديد الطبقة والدليل والحد، ثم إعادة التحليل في المدونة والسياق.
21	مغالطة جعل قول المفسر نقلًا عن القارئ.	تحديد الطبقة والدليل والحد، ثم إعادة التحليل في المدونة والسياق.
22	مغالطة دمج طرق متعددة ترجع إلى أصل واحد.	تحديد الطبقة والدليل والحد، ثم إعادة التحليل في المدونة والسياق.
23	مغالطة استعمال المصطلح المتأخر لوصف المرحلة الأولى بلا قيد.	تحديد الطبقة والدليل والحد، ثم إعادة التحليل في المدونة والسياق.
24	مغالطة القطع بنظرية الأحرف	تحديد الطبقة والدليل والحد، ثم

م	المغالطة	التصحيح
	والقراءات مع نقص المادة.	إعادة التحليل في المدونة والسياق.
25	مغالطة جعل عدد القراءات معياراً لقداسة النص أو اضطرابه.	تحديد الطبقة والدليل والحد، ثم إعادة التحليل في المدونة والسياق.
26	مغالطة اعتبار القراءة الأشيع هي الأصل دائماً.	تحديد الطبقة والدليل والحد، ثم إعادة التحليل في المدونة والسياق.
27	مغالطة اعتبار الأقل شيوعاً أحدث دائماً.	تحديد الطبقة والدليل والحد، ثم إعادة التحليل في المدونة والسياق.
28	مغالطة تجاهل الوقف والابتداء في فهم الأداء.	تحديد الطبقة والدليل والحد، ثم إعادة التحليل في المدونة والسياق.
29	مغالطة مساواة الاختلاف النحوي بالاختلاف العقدي.	تحديد الطبقة والدليل والحد، ثم إعادة التحليل في المدونة والسياق.
30	مغالطة تحويل التنوع إلى تناقض إعلامي.	تحديد الطبقة والدليل والحد، ثم إعادة التحليل في المدونة والسياق.
31	مغالطة استعمال القراءات لإثبات سبق علمي.	تحديد الطبقة والدليل والحد، ثم إعادة التحليل في المدونة والسياق.
32	مغالطة ربط كل قراءة بشبكة مفهومية جديدة.	تحديد الطبقة والدليل والحد، ثم إعادة التحليل في المدونة والسياق.
33	مغالطة المركزية الحسابية للقراءة.	تحديد الطبقة والدليل والحد، ثم إعادة التحليل في المدونة والسياق.
34	مغالطة قاعدة بيانات بلا طرق ومصادر.	تحديد الطبقة والدليل والحد، ثم إعادة التحليل في المدونة والسياق.
35	مغالطة الذكاء الاصطناعي في الحكم على تواتر القراءة.	تحديد الطبقة والدليل والحد، ثم إعادة التحليل في المدونة والسياق.
36	مغالطة اختزال علم القراءات في	تحديد الطبقة والدليل والحد، ثم

م	المغالطة	التصحيح
	phonetics.	إعادة التحليل في المدونة والسياق.
37	مغالطة اختزال علم القراءات في الفقه.	تحديد الطبقة والدليل والحد، ثم إعادة التحليل في المدونة والسياق.
38	مغالطة عصمة اختيار القراء أو المصنفين.	تحديد الطبقة والدليل والحد، ثم إعادة التحليل في المدونة والسياق.
39	مغالطة إنكار التاريخ البشري للتلقي والتدوين.	تحديد الطبقة والدليل والحد، ثم إعادة التحليل في المدونة والسياق.
40	مغالطة عصمة نظرية القراءات البيانية نفسها.	تحديد الطبقة والدليل والحد، ثم إعادة التحليل في المدونة والسياق.

المغالطة 1: مغالطة جعل كل وجه في كتب القراءات قرآناً ثابتاً. ويعالجها المنهج بإظهار الفرق بين الثبوت والتوجيه والأثر والحجية، وبإبقاء المادة المخالفة في سجل المراجعة.

المغالطة 2: مغالطة جعل الرسم منشئاً للقراءة. ويعالجها المنهج بإظهار الفرق بين الثبوت والتوجيه والأثر والحجية، وبإبقاء المادة المخالفة في سجل المراجعة.

المغالطة 3: مغالطة تصحيح القراءة لمجرد موافقة العربية. ويعالجها المنهج بإظهار الفرق بين الثبوت والتوجيه والأثر والحجية، وبإبقاء المادة المخالفة في سجل المراجعة.

المغالطة 4: مغالطة رد القراءة الثابتة بحجة ضعف قياس نحوي. ويعالجها المنهج بإظهار الفرق بين الثبوت والتوجيه والأثر والحجية، وبإبقاء المادة المخالفة في سجل المراجعة.

المغالطة 5: مغالطة مساواة الرواية بالقراءة. ويعالجها المنهج بإظهار الفرق بين الثبوت والتوجيه والأثر والحجية، وبإبقاء المادة المخالفة في سجل المراجعة.

المغالطة 6: مغالطة مساواة الطريق بالوجه. ويعالجها المنهج بإظهار الفرق بين الثبوت والتوجيه والأثر والحجية، وبإبقاء المادة المخالفة في سجل المراجعة.

المغالطة 7: مغالطة جعل القراءات نصوصاً متناقضة مستقلة. ويعالجها المنهج بإظهار الفرق بين الثبوت والتوجيه والأثر والحجية، وبإبقاء المادة المخالفة في سجل المراجعة.

المغالطة 8: مغالطة إنكار كل أثر دلالي لاختلاف القراءات. ويعالجها المنهج بإظهار الفرق بين الثبوت والتوجيه والأثر والحجية، وبإبقاء المادة المخالفة في سجل المراجعة.

المغالطة 9: مغالطة اختراع أثر دلالي لكل اختلاف صوتي. ويعالجها المنهج بإظهار الفرق بين الثبوت والتوجيه والأثر والحجية، وبإبقاء المادة المخالفة في سجل المراجعة.

المغالطة 10: مغالطة تفسير القراءة خارج سياق السورة. ويعالجها المنهج بإظهار الفرق بين الثبوت والتوجيه والأثر والحجية، وبإبقاء المادة المخالفة في سجل المراجعة.

المغالطة 11: مغالطة انتقاء القراءة الموافقة للمذهب. ويعالجها المنهج بإظهار الفرق بين الثبوت والتوجيه والأثر والحجية، وبإبقاء المادة المخالفة في سجل المراجعة.

المغالطة 12: مغالطة إخفاء القراءة التي تربك الحكم. ويعالجها المنهج بإظهار الفرق بين الثبوت والتوجيه والأثر والحجية، وبإبقاء المادة المخالفة في سجل المراجعة.

المغالطة 13: مغالطة ترجيح قراءة ثابتة بمعنى إبطال أخرى. ويعالجها المنهج بإظهار الفرق بين الثبوت والتوجيه والأثر والحجية، وبإبقاء المادة المخالفة في سجل المراجعة.

المغالطة 14: مغالطة الجمع المتكلف بين معنيين لا يجتمعان. ويعالجها المنهج بإظهار الفرق بين الثبوت والتوجيه والأثر والحجية، وبإبقاء المادة المخالفة في سجل المراجعة.

المغالطة 15: مغالطة بناء عقيدة على وجه محتمل منفرد. ويعالجها المنهج بإظهار الفرق بين الثبوت والتوجيه والأثر والحجية، وبإبقاء المادة المخالفة في سجل المراجعة.

المغالطة 16: مغالطة بناء حد أو عقوبة على قراءة منعزلة عن الأصول. ويعالجها المنهج بإظهار الفرق بين الثبوت والتوجيه والأثر والحجية، وبإبقاء المادة المخالفة في سجل المراجعة.

المغالطة 17: مغالطة جعل القراءة الشاذة باطلة من كل وجه. ويعالجها المنهج بإظهار الفرق بين الثبوت والتوجيه والأثر والحجية، وبإبقاء المادة المخالفة في سجل المراجعة.

المغالطة 18: مغالطة رفع القراءة الشاذة إلى التلاوة المتعبدة بلا حجة. ويعالجها المنهج بإظهار الفرق بين الثبوت والتوجيه والأثر والحجية، وبإبقاء المادة المخالفة في سجل المراجعة.

المغالطة 19: مغالطة الاستدلال باللهجة وحدها على التاريخ. ويعالجها المنهج بإظهار الفرق بين الثبوت والتوجيه والأثر والحجية، وبإبقاء المادة المخالفة في سجل المراجعة.

المغالطة 20: مغالطة جعل توجيه النحوي جزءاً من القراءة. ويعالجها المنهج بإظهار الفرق بين الثبوت والتوجيه والأثر والحجية، وبإبقاء المادة المخالفة في سجل المراجعة.

المغالطة 21: مغالطة جعل قول المفسر نقلًا عن القارئ. ويعالجها المنهج بإظهار الفرق بين الثبوت والتوجيه والأثر والحجية، وبإبقاء المادة المخالفة في سجل المراجعة.

المغالطة 22: مغالطة دمج طرق متعددة ترجع إلى أصل واحد. ويعالجها المنهج بإظهار الفرق بين الثبوت والتوجيه والأثر والحجية، وبإبقاء المادة المخالفة في سجل المراجعة.

المغالطة 23: مغالطة استعمال المصطلح المتأخر لوصف المرحلة الأولى بلا قيد. ويعالجها المنهج بإظهار الفرق بين الثبوت والتوجيه والأثر والحجية، وبإبقاء المادة المخالفة في سجل المراجعة.

المغالطة 24: مغالطة القطع بنظرية الأحرف والقراءات مع نقص المادة. ويعالجها المنهج بإظهار الفرق بين الثبوت والتوجيه والأثر والحجية، وبإبقاء المادة المخالفة في سجل المراجعة.

المغالطة 25: مغالطة جعل عدد القراءات معياراً لقداسة النص أو اضطرابه. ويعالجها المنهج بإظهار الفرق بين الثبوت والتوجيه والأثر والحجية، وبإبقاء المادة المخالفة في سجل المراجعة.

المغالطة 26: مغالطة اعتبار القراءة الأشيع هي الأصل دائماً. ويعالجها المنهج بإظهار الفرق بين الثبوت والتوجيه والأثر والحجية، وبإبقاء المادة المخالفة في سجل المراجعة.

المغالطة 27: مغالطة اعتبار الأقل شيوعاً أحدث دائماً. ويعالجها المنهج بإظهار الفرق بين الثبوت والتوجيه والأثر والحجية، وبإبقاء المادة المخالفة في سجل المراجعة.

المغالطة 28: مغالطة تجاهل الوقف والابتداء في فهم الأداء. ويعالجها المنهج بإظهار الفرق بين الثبوت والتوجيه والأثر والحجية، وبإبقاء المادة المخالفة في سجل المراجعة.

المغالطة 29: مغالطة مساواة الاختلاف النحوي بالاختلاف العقدي. ويعالجها المنهج بإظهار الفرق بين الثبوت والتوجيه والأثر والحجية، وبإبقاء المادة المخالفة في سجل المراجعة.

المغالطة 30: مغالطة تحويل التنوع إلى تناقض إعلامي. ويعالجها المنهج بإظهار الفرق بين الثبوت والتوجيه والأثر والحجية، وبإبقاء المادة المخالفة في سجل المراجعة.

المغالطة 31: مغالطة استعمال القراءات لإثبات سبق علمي. ويعالجها المنهج بإظهار الفرق بين الثبوت والتوجيه والأثر والحجية، وبإبقاء المادة المخالفة في سجل المراجعة.

المغالطة 32: مغالطة ربط كل قراءة بشبكة مفهومية جديدة. ويعالجها المنهج بإظهار الفرق بين الثبوت والتوجيه والأثر والحجية، وبإبقاء المادة المخالفة في سجل المراجعة.

المغالطة 33: مغالطة المركزية الحسابية للقراءة. ويعالجها المنهج بإظهار الفرق بين الثبوت والتوجيه والأثر والحجية، وبإبقاء المادة المخالفة في سجل المراجعة.

المغالطة 34: مغالطة قاعدة بيانات بلا طرق ومصادر. ويعالجها المنهج بإظهار الفرق بين الثبوت والتوجيه والأثر والحجية، وبإبقاء المادة المخالفة في سجل المراجعة.

المغالطة 35: مغالطة الذكاء الاصطناعي في الحكم على تواتر القراءة. ويعالجها المنهج بإظهار الفرق بين الثبوت والتوجيه والأثر والحجية، وبإبقاء المادة المخالفة في سجل المراجعة.

المغالطة 36: مغالطة اختزال علم القراءات في phonetics. ويعالجها المنهج بإظهار الفرق بين الثبوت والتوجيه والأثر والحجية، وبإبقاء المادة المخالفة في سجل المراجعة.

المغالطة 37: مغالطة اختزال علم القراءات في الفقه. ويعالجها المنهج بإظهار الفرق بين الثبوت والتوجيه والأثر والحجية، وبإبقاء المادة المخالفة في سجل المراجعة.

المغالطة 38: مغالطة عصمة اختيار القراء أو المصنفين. ويعالجها المنهج بإظهار الفرق بين الثبوت والتوجيه والأثر والحجية، وبإبقاء المادة المخالفة في سجل المراجعة.

المغالطة 39: مغالطة إنكار التاريخ البشري للتلقي والتدوين. ويعالجها المنهج بإظهار الفرق بين الثبوت والتوجيه والأثر والحجية، وبإبقاء المادة المخالفة في سجل المراجعة.

المغالطة 40: مغالطة عصمة نظرية القراءات البيانية نفسها. ويعالجها المنهج بإظهار الفرق بين الثبوت والتوجيه والأثر والحجية، وبإبقاء المادة المخالفة في سجل المراجعة.

القسم التطبيقي: مختبرات القراءات الكبرى

المختبر 1: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ و﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾

الموضع: الفاتحة: 4. محور المختبر: اختبار التكامل بين الملك والملك والسلطان في سياق الدين والجزاء.

المدونة

جمع جميع القراءات والطرق والتوجيهات ذات الصلة. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

الثبوت

تحديد مرتبة كل قراءة أو أثر منقول. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

اللسان

تحليل الصرف والنحو والمعجم والرسم. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

السياق

إعادة كل وجه إلى الآية والمقطع والسورة. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

الشبكة

ربط الأثر بالمحكمات والمفاهيم ذات الصلة. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

القراءة المنافسة

صياغة تفسير بديل واختبار قدرته. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

الحكم

بيان ما تثبته القراءة وما لا تثبته. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

البعد	المخرج
الثبوت	درجة القراءة
الرسم	مدى الاحتمال
اللسان	الأثر المحلي
السياق	الحد والوظيفة
الشبكة	الأثر الكلي
الحكم	تفسير بدرجة وحدود

المختبر 2: ﴿فَتَبَيَّنُوا﴾ وقراءة ﴿فَتَثَبَّتُوا﴾

الموضع: الحجرات: 6. محور المختبر: اختبار علاقة البيان بالتثبت في منهج الخبر.

المدونة

جمع جميع القراءات والطرق والتوجيهات ذات الصلة. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

الثبوت

تحديد مرتبة كل قراءة أو أثر منقول. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

اللسان

تحليل الصرف والنحو والمعجم والرسم. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

السياق

إعادة كل وجه إلى الآية والمقطع والسورة. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

الشبكة

ربط الأثر بالمحكمات والمفاهيم ذات الصلة. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

القراءة المنافسة

صياغة تفسير بديل واختبار قدرته. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

الحكم

بيان ما تثبته القراءة وما لا تثبته. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

البعد	المخرج
الثبوت	درجة القراءة
الرسم	مدى الاحتمال
اللسان	الأثر المحلي
السياق	الحد والوظيفة
الشبكة	الأثر الكلي
الحكم	تفسير بدرجة وحدود

المختبر 3: ﴿وَوَصَّى﴾ ووجه ﴿وَأَوْصَى﴾

الموضع: البقرة: 132. محور المختبر: تحليل الأثر الصرفي وحدود اختلافه.

المدونة

جمع جميع القراءات والطرق والتوجيهات ذات الصلة. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

الثبوت

تحديد مرتبة كل قراءة أو أثر منقول. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

اللسان

تحليل الصرف والنحو والمعجم والرسم. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

السياق

إعادة كل وجه إلى الآية والمقطع والسورة. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

الشبكة

ربط الأثر بالمحكمات والمفاهيم ذات الصلة. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

القراءة المنافسة

صياغة تفسير بديل واختبار قدرته. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

الحكم

بيان ما تثبته القراءة وما لا تثبته. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

البعد	المخرج
الثبوت	درجة القراءة
الرسم	مدى الاحتمال
اللسان	الأثر المحلي
السياق	الحد والوظيفة
الشبكة	الأثر الكلي
الحكم	تفسير بدرجة وحدود

المختبر 4: ﴿نُنشِزُهَا﴾ ووجوه الأداء في الموضع

الموضع: البقرة: 259. محور المختبر: تحليل الأثر المعجمي في إعادة بناء صورة الإحياء.

المدونة

جمع جميع القراءات والطرق والتوجيهات ذات الصلة. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

الثبوت

تحديد مرتبة كل قراءة أو أثر منقول. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

اللسان

تحليل الصرف والنحو والمعجم والرسم. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

السياق

إعادة كل وجه إلى الآية والمقطع والسورة. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

الشبكة

ربط الأثر بالمحكمات والمفاهيم ذات الصلة. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

القراءة المنافسة

صياغة تفسير بديل واختبار قدرته. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

الحكم

بيان ما تثبته القراءة وما لا تثبته. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

البعد	المخرج
الثبوت	درجة القراءة
الرسم	مدى الاحتمال
اللسان	الأثر المحلي
السياق	الحد والوظيفة
الشبكة	الأثر الكلي
الحكم	تفسير بدرجة وحدود

المختبر 5: ﴿لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ ووجوه القراءة

الموضع: النساء: 43. محور المختبر: اختبار انتقال القراءة إلى الحكم الفقهي وحدود ذلك.

المدونة

جمع جميع القراءات والطرق والتوجيهات ذات الصلة. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

الثبوت

تحديد مرتبة كل قراءة أو أثر منقول. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

اللسان

تحليل الصرف والنحو والمعجم والرسم. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

السياق

إعادة كل وجه إلى الآية والمقطع والسورة. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

الشبكة

ربط الأثر بالمحكمات والمفاهيم ذات الصلة. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

القراءة المنافسة

صياغة تفسير بديل واختبار قدرته. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

الحكم

بيان ما تثبته القراءة وما لا تثبته. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

البعد	المخرج
الثبوت	درجة القراءة
الرسم	مدى الاحتمال
اللسان	الأثر المحلي
السياق	الحد والوظيفة
الشبكة	الأثر الكلي
الحكم	تفسير بدرجة وحدود

المختبر 6: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ ووجوه الإعراب

الموضع: المائدة: 6. محور المختبر: تحليل القراءة والإعراب والسياق الفقهي من غير اختزال مذهبي.

المدونة

جمع جميع القراءات والطرق والتوجيهات ذات الصلة. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

الثبوت

تحديد مرتبة كل قراءة أو أثر منقول. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

اللسان

تحليل الصرف والنحو والمعجم والرسم. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

السياق

إعادة كل وجه إلى الآية والمقطع والسورة. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

الشبكة

ربط الأثر بالمحكمات والمفاهيم ذات الصلة. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

القراءة المنافسة

صياغة تفسير بديل واختبار قدرته. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

الحكم

بيان ما تثبته القراءة وما لا تثبته. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

البعد	المخرج
الثبوت	درجة القراءة
الرسم	مدى الاحتمال
اللسان	الأثر المحلي
السياق	الحد والوظيفة
الشبكة	الأثر الكلي
الحكم	تفسير بدرجة وحدود

المختبر 7: ﴿حَتَّىٰ يَطَّهَّرْنَ﴾ ووجوه التشديد والتخفيف

الموضع: البقرة: 222. محور المختبر: تحليل الفعل والنتيجة وحدود الاستدلال.

المدونة

جمع جميع القراءات والطرق والتوجيهات ذات الصلة. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

الثبوت

تحديد مرتبة كل قراءة أو أثر منقول. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

اللسان

تحليل الصرف والنحو والمعجم والرسم. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

السياق

إعادة كل وجه إلى الآية والمقطع والسورة. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

الشبكة

ربط الأثر بالمحكمات والمفاهيم ذات الصلة. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

القراءة المنافسة

صياغة تفسير بديل واختبار قدرته. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

الحكم

بيان ما تثبته القراءة وما لا تثبته. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

البعد	المخرج
الثبوت	درجة القراءة
الرسم	مدى الاحتمال
اللسان	الأثر المحلي
السياق	الحد والوظيفة
الشبكة	الأثر الكلي
الحكم	تفسير بدرجة وحدود

المختبر 8: ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾ ووجوه البناء

الموضع: آل عمران: 37. محور المختبر: تحليل الفاعل والبناء للمفعول ومسار القصة.

المدونة

جمع جميع القراءات والطرق والتوجيهات ذات الصلة. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

الثبوت

تحديد مرتبة كل قراءة أو أثر منقول. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

اللسان

تحليل الصرف والنحو والمعجم والرسم. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

السياق

إعادة كل وجه إلى الآية والمقطع والسورة. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

الشبكة

ربط الأثر بالمحكمات والمفاهيم ذات الصلة. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

القراءة المنافسة

صياغة تفسير بديل واختبار قدرته. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

الحكم

بيان ما تثبته القراءة وما لا تثبته. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

البعد	المخرج
الثبوت	درجة القراءة
الرسم	مدى الاحتمال
اللسان	الأثر المحلي
السياق	الحد والوظيفة
الشبكة	الأثر الكلي
الحكم	تفسير بدرجة وحدود

المختبر 9: ﴿قَالَ اعْلَمْ﴾ وقراءة الأمر أو الخبر في بعض النقل

الموضع: البقرة: 259. محور المختبر: اختبار تحول الجملة من إخبار إلى أمر وحدود الثبوت.

المدونة

جمع جميع القراءات والطرق والتوجيهات ذات الصلة. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

الثبوت

تحديد مرتبة كل قراءة أو أثر منقول. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

اللسان

تحليل الصرف والنحو والمعجم والرسم. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

السياق

إعادة كل وجه إلى الآية والمقطع والسورة. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

الشبكة

ربط الأثر بالمحكمات والمفاهيم ذات الصلة. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

القراءة المنافسة

صياغة تفسير بديل واختبار قدرته. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

الحكم

بيان ما تثبته القراءة وما لا تثبته. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

البعد	المخرج
الثبوت	درجة القراءة
الرسم	مدى الاحتمال
اللسان	الأثر المحلي
السياق	الحد والوظيفة
الشبكة	الأثر الكلي
الحكم	تفسير بدرجة وحدود

المختبر 10: ﴿يُخَادِعُونَ﴾ ووجوه المفاعلة

الموضع: البقرة: 9. محور المختبر: الأثر الصرفي في تصوير الفعل والمقابلة.

المدونة

جمع جميع القراءات والطرق والتوجيهات ذات الصلة. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

الثبوت

تحديد مرتبة كل قراءة أو أثر منقول. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

اللسان

تحليل الصرف والنحو والمعجم والرسم. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

السياق

إعادة كل وجه إلى الآية والمقطع والسورة. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

الشبكة

ربط الأثر بالمحكمات والمفاهيم ذات الصلة. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

القراءة المنافسة

صياغة تفسير بديل واختبار قدرته. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

الحكم

بيان ما تثبته القراءة وما لا تثبته. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

البعد	المخرج
الثبوت	درجة القراءة
الرسم	مدى الاحتمال
اللسان	الأثر المحلي
السياق	الحد والوظيفة
الشبكة	الأثر الكلي
الحكم	تفسير بدرجة وحدود

المختبر 11: ﴿وَلا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلا شَهِيدٌ﴾

الموضع: البقرة: 282. محور المختبر: اختبار المبني للفاعل والمفعول في شبكة الحقوق.

المدونة

جمع جميع القراءات والطرق والتوجيهات ذات الصلة. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

الثبوت

تحديد مرتبة كل قراءة أو أثر منقول. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

اللسان

تحليل الصرف والنحو والمعجم والرسم. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

السياق

إعادة كل وجه إلى الآية والمقطع والسورة. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

الشبكة

ربط الأثر بالمحكمات والمفاهيم ذات الصلة. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

القراءة المنافسة

صياغة تفسير بديل واختبار قدرته. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

الحكم

بيان ما تثبته القراءة وما لا تثبته. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

البعد	المخرج
الثبوت	درجة القراءة
الرسم	مدى الاحتمال
اللسان	الأثر المحلي
السياق	الحد والوظيفة
الشبكة	الأثر الكلي
الحكم	تفسير بدرجة وحدود

المختبر 12: ﴿وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾

الموضع: البقرة: 125. محور المختبر: أثر الأداء في الأمر والخبر وتاريخ التلقي.

المدونة

جمع جميع القراءات والطرق والتوجيهات ذات الصلة. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

الثبوت

تحديد مرتبة كل قراءة أو أثر منقول. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

اللسان

تحليل الصرف والنحو والمعجم والرسم. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

السياق

إعادة كل وجه إلى الآية والمقطع والسورة. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

الشبكة

ربط الأثر بالمحكمات والمفاهيم ذات الصلة. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

القراءة المنافسة

صياغة تفسير بديل واختبار قدرته. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

الحكم

بيان ما تثبته القراءة وما لا تثبته. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

البعد	المخرج
الثبوت	درجة القراءة
الرسم	مدى الاحتمال
اللسان	الأثر المحلي
السياق	الحد والوظيفة
الشبكة	الأثر الكلي
الحكم	تفسير بدرجة وحدود

المختبر 13: ﴿نُنشِرُهَا﴾/﴿نُنشِزُهَا﴾ في المدونات

الموضع: البقرة: 259. محور المختبر: قيمة اختلاف اللفظ في الصورة المفهومية.

المدونة

جمع جميع القراءات والطرق والتوجيهات ذات الصلة. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

الثبوت

تحديد مرتبة كل قراءة أو أثر منقول. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

اللسان

تحليل الصرف والنحو والمعجم والرسم. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

السياق

إعادة كل وجه إلى الآية والمقطع والسورة. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

الشبكة

ربط الأثر بالمحكمات والمفاهيم ذات الصلة. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

القراءة المنافسة

صياغة تفسير بديل واختبار قدرته. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

الحكم

بيان ما تثبته القراءة وما لا تثبته. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

البعد	المخرج
الثبوت	درجة القراءة
الرسم	مدى الاحتمال
اللسان	الأثر المحلي
السياق	الحد والوظيفة
الشبكة	الأثر الكلي
الحكم	تفسير بدرجة وحدود

المختبر 14: ﴿يَطَّوَّفَ﴾ وقراءات الحج والعمرة

الموضع: البقرة: 158. محور المختبر: حدود انتقال القراءة إلى الإباحة والوجوب.

المدونة

جمع جميع القراءات والطرق والتوجيهات ذات الصلة. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

الثبوت

تحديد مرتبة كل قراءة أو أثر منقول. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

اللسان

تحليل الصرف والنحو والمعجم والرسم. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

السياق

إعادة كل وجه إلى الآية والمقطع والسورة. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

الشبكة

ربط الأثر بالمحكمات والمفاهيم ذات الصلة. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

القراءة المنافسة

صياغة تفسير بديل واختبار قدرته. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

الحكم

بيان ما تثبته القراءة وما لا تثبته. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

البعد	المخرج
الثبوت	درجة القراءة
الرسم	مدى الاحتمال
اللسان	الأثر المحلي
السياق	الحد والوظيفة
الشبكة	الأثر الكلي
الحكم	تفسير بدرجة وحدود

المختبر 15: ﴿مَعَايِشَ﴾ وأوجه الأداء

الموضع: الأعراف: 10. محور المختبر: دراسة الأداء والرسم والعربية من غير تضخيم دلالي.

المدونة

جمع جميع القراءات والطرق والتوجيهات ذات الصلة. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

الثبوت

تحديد مرتبة كل قراءة أو أثر منقول. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

اللسان

تحليل الصرف والنحو والمعجم والرسم. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

السياق

إعادة كل وجه إلى الآية والمقطع والسورة. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

الشبكة

ربط الأثر بالمحكمات والمفاهيم ذات الصلة. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

القراءة المنافسة

صياغة تفسير بديل واختبار قدرته. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

الحكم

بيان ما تثبته القراءة وما لا تثبته. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

البعد	المخرج
الثبوت	درجة القراءة
الرسم	مدى الاحتمال
اللسان	الأثر المحلي
السياق	الحد والوظيفة
الشبكة	الأثر الكلي
الحكم	تفسير بدرجة وحدود

المختبر 16: ﴿الصَّابِئُونَ﴾ وبنية الرفع

الموضع: المائدة: 69. محور المختبر: اختبار القراءة والنحو والسياق الحجاجي.

المدونة

جمع جميع القراءات والطرق والتوجيهات ذات الصلة. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

الثبوت

تحديد مرتبة كل قراءة أو أثر منقول. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

اللسان

تحليل الصرف والنحو والمعجم والرسم. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

السياق

إعادة كل وجه إلى الآية والمقطع والسورة. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

الشبكة

ربط الأثر بالمحكمات والمفاهيم ذات الصلة. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

القراءة المنافسة

صياغة تفسير بديل واختبار قدرته. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

الحكم

بيان ما تثبته القراءة وما لا تثبته. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

البعد	المخرج
الثبوت	درجة القراءة
الرسم	مدى الاحتمال
اللسان	الأثر المحلي
السياق	الحد والوظيفة
الشبكة	الأثر الكلي
الحكم	تفسير بدرجة وحدود

المختبر 17: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾

الموضع: طه: 63. محور المختبر: اختبار العربية والقراءات والتوجيه النحوي ومنع رد الثابت بقياس واحد.

المدونة

جمع جميع القراءات والطرق والتوجيهات ذات الصلة. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

الثبوت

تحديد مرتبة كل قراءة أو أثر منقول. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

اللسان

تحليل الصرف والنحو والمعجم والرسم. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

السياق

إعادة كل وجه إلى الآية والمقطع والسورة. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

الشبكة

ربط الأثر بالمحكمات والمفاهيم ذات الصلة. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

القراءة المنافسة

صياغة تفسير بديل واختبار قدرته. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

الحكم

بيان ما تثبته القراءة وما لا تثبته. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

البعد	المخرج
الثبوت	درجة القراءة
الرسم	مدى الاحتمال
اللسان	الأثر المحلي
السياق	الحد والوظيفة
الشبكة	الأثر الكلي
الحكم	تفسير بدرجة وحدود

المختبر 18: ﴿وَالذَّكَرِ وَالْأُنثَىٰ﴾ ووجوه النقل

الموضع: الليل: 3. محور المختبر: تمييز القراءة الثابتة من الأثر التفسيري التاريخي.

المدونة

جمع جميع القراءات والطرق والتوجيهات ذات الصلة. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

الثبوت

تحديد مرتبة كل قراءة أو أثر منقول. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

اللسان

تحليل الصرف والنحو والمعجم والرسم. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

السياق

إعادة كل وجه إلى الآية والمقطع والسورة. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

الشبكة

ربط الأثر بالمحكمات والمفاهيم ذات الصلة. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

القراءة المنافسة

صياغة تفسير بديل واختبار قدرته. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

الحكم

بيان ما تثبته القراءة وما لا تثبته. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

البعد	المخرج
الثبوت	درجة القراءة
الرسم	مدى الاحتمال
اللسان	الأثر المحلي
السياق	الحد والوظيفة
الشبكة	الأثر الكلي
الحكم	تفسير بدرجة وحدود

المختبر 19: مواضع الإفراد والجمع في القصص

الموضع: نماذج متعددة. محور المختبر: تحليل أثر العدد في زاوية السرد من غير إنشاء واقعة جديدة.

المدونة

جمع جميع القراءات والطرق والتوجيهات ذات الصلة. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

الثبوت

تحديد مرتبة كل قراءة أو أثر منقول. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

اللسان

تحليل الصرف والنحو والمعجم والرسم. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

السياق

إعادة كل وجه إلى الآية والمقطع والسورة. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

الشبكة

ربط الأثر بالمحكمات والمفاهيم ذات الصلة. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

القراءة المنافسة

صياغة تفسير بديل واختبار قدرته. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

الحكم

بيان ما تثبته القراءة وما لا تثبته. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

البعد	المخرج
الثبوت	درجة القراءة
الرسم	مدى الاحتمال
اللسان	الأثر المحلي
السياق	الحد والوظيفة
الشبكة	الأثر الكلي
الحكم	تفسير بدرجة وحدود

المختبر 20: مواضع البناء للمعلوم والمجهول

الموضع: نماذج متعددة. محور المختبر: اختبار تعدد زاوية الإسناد في البيان القرآني.

المدونة

جمع جميع القراءات والطرق والتوجيهات ذات الصلة. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

الثبوت

تحديد مرتبة كل قراءة أو أثر منقول. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

اللسان

تحليل الصرف والنحو والمعجم والرسم. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

السياق

إعادة كل وجه إلى الآية والمقطع والسورة. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

الشبكة

ربط الأثر بالمحكمات والمفاهيم ذات الصلة. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

القراءة المنافسة

صياغة تفسير بديل واختبار قدرته. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

الحكم

بيان ما تثبته القراءة وما لا تثبته. ويجب أن تظهر المادة المؤيدة والنافية، وأن يُفصل الحكم على القراءة من الحكم على توجيهها.

إذا كان الأثر محدوداً قيل ذلك صراحةً، وإذا لم يثبت فرق دلالي معتبر لم يُنشأ فرق لغرض الإكثار. وإذا تعددت التوجيهات حُفظت درجاتها بدل تسوية الخلاف بحكم واحد.

البعد	المخرج
الثبوت	درجة القراءة
الرسم	مدى الاحتمال
اللسان	الأثر المحلي
السياق	الحد والوظيفة
الشبكة	الأثر الكلي
الحكم	تفسير بدرجة وحدود

ملفات موسعة: القراءات والفقه والعقيدة والتفسير

الطهارة

كيف تؤثر اختلافات الإعراب والفعل في آيات الوضوء والحيض؟

القراءة دليل داخل شبكة القرآن والسنة والأصول، ولا تختزل المسألة فيها.

تُبنى بطاقة الملف من النص والقراءة والرواية والطريق والرسم والتوجيه والآيات النظيرة والنتيجة الأصولية، ويُذكر مستوى الثقة في كل حقل.

يُختبر الملف على قولين فقهيين أو تفسيريين على الأقل، وتُعرض كيفية توظيف كل مدرسة للقراءة، ثم يفصل ما هو من دلالة القراءة وما هو من أصول المدرسة أو افتراضاتها.

النتيجة النهائية لا تقول فقط أي وجه أرجح في التفسير، بل تبين هل الخلاف في القراءة نفسها أو في توجيهها أو في إدخالها في شبكة الأدلة، وما أثر ذلك في الحكم.

المواريث

هل تضيف القراءة قيداً في علاقة القرابة أو الوصية؟

يُفحص النص والرسم والسياق ثم تُجمع الأحكام في النظام التشريعي.

تُبنى بطاقة الملف من النص والقراءة والرواية والطريق والرسم والتوجيه والآيات النظيرة والنتيجة الأصولية، ويُذكر مستوى الثقة في كل حقل.

يُختبر الملف على قولين فقهيين أو تفسيريين على الأقل، وتُعرض كيفية توظيف كل مدرسة للقراءة، ثم يفصل ما هو من دلالة القراءة وما هو من أصول المدرسة أو افتراضاتها.

النتيجة النهائية لا تقول فقط أي وجه أرجح في التفسير، بل تبين هل الخلاف في القراءة نفسها أو في توجيهها أو في إدخالها في شبكة الأدلة، وما أثر ذلك في الحكم.

الطلاق والأسرة

ما أثر القراءات في الألفاظ العددية والزمنية؟

يُمنع إنشاء حكم أسري عالي الأثر من وجه محتمل منفرد.

تُبنى بطاقة الملف من النص والقراءة والرواية والطريق والرسم والتوجيه والآيات النظيرة والنتيجة الأصولية، ويُذكر مستوى الثقة في كل حقل.

يُختبر الملف على قولين فقهيين أو تفسيريين على الأقل، وتُعرض كيفية توظيف كل مدرسة للقراءة، ثم يفصل ما هو من دلالة القراءة وما هو من أصول المدرسة أو افتراضاتها.

النتيجة النهائية لا تقول فقط أي وجه أرجح في التفسير، بل تبين هل الخلاف في القراءة نفسها أو في توجيهها أو في إدخالها في شبكة الأدلة، وما أثر ذلك في الحكم.

الصفات

هل تغير القراءة وجه الإسناد أو التنزيه؟

محكمات التنزيه تحكم جميع التوجيهات الثابتة.

تُبنى بطاقة الملف من النص والقراءة والرواية والطريق والرسم والتوجيه والآيات النظيرة والنتيجة الأصولية، ويُذكر مستوى الثقة في كل حقل.

يُختبر الملف على قولين فقهيين أو تفسيريين على الأقل، وتُعرض كيفية توظيف كل مدرسة للقراءة، ثم يفصل ما هو من دلالة القراءة وما هو من أصول المدرسة أو افتراضاتها.

النتيجة النهائية لا تقول فقط أي وجه أرجح في التفسير، بل تبين هل الخلاف في القراءة نفسها أو في توجيهها أو في إدخالها في شبكة الأدلة، وما أثر ذلك في الحكم.

القدر والمشيئة

كيف تؤثر البنية النحوية في الفاعل والمفعول؟

لا تُبنى الجبرية أو التفويضية على قراءة معزولة.

تُبنى بطاقة الملف من النص والقراءة والرواية والطريق والرسم والتوجيه والآيات النظيرة والنتيجة الأصولية، ويُذكر مستوى الثقة في كل حقل.

يُختبر الملف على قولين فقهيين أو تفسيريين على الأقل، وتُعرض كيفية توظيف كل مدرسة للقراءة، ثم يفصل ما هو من دلالة القراءة وما هو من أصول المدرسة أو افتراضاتها.

النتيجة النهائية لا تقول فقط أي وجه أرجح في التفسير، بل تبين هل الخلاف في القراءة نفسها أو في توجيهها أو في إدخالها في شبكة الأدلة، وما أثر ذلك في الحكم.

النبوة والرسالة

ما أثر القراءات في المخاطب والفاعل؟

يُحفظ مقام الرسول والسياق السُّوري قبل التعميم.

تُبنى بطاقة الملف من النص والقراءة والرواية والطريق والرسم والتوجيه والآيات النظيرة والنتيجة الأصولية، ويُذكر مستوى الثقة في كل حقل.

يُختبر الملف على قولين فقهيين أو تفسيريين على الأقل، وتُعرض كيفية توظيف كل مدرسة للقراءة، ثم يفصل ما هو من دلالة القراءة وما هو من أصول المدرسة أو افتراضاتها.

النتيجة النهائية لا تقول فقط أي وجه أرجح في التفسير، بل تبين هل الخلاف في القراءة نفسها أو في توجيهها أو في إدخالها في شبكة الأدلة، وما أثر ذلك في الحكم.

القصص

هل تمثل القراءات روايات مختلفة للحدث؟

الأصل أنها وجوه في البيان ما لم يثبت اختلاف دعوى تاريخية.

تُبنى بطاقة الملف من النص والقراءة والرواية والطريق والرسم والتوجيه والآيات النظيرة والنتيجة الأصولية، ويُذكر مستوى الثقة في كل حقل.

يُختبر الملف على قولين فقهيين أو تفسيريين على الأقل، وتُعرض كيفية توظيف كل مدرسة للقراءة، ثم يفصل ما هو من دلالة القراءة وما هو من أصول المدرسة أو افتراضاتها.

النتيجة النهائية لا تقول فقط أي وجه أرجح في التفسير، بل تبين هل الخلاف في القراءة نفسها أو في توجيهها أو في إدخالها في شبكة الأدلة، وما أثر ذلك في الحكم.

الوعيد والوعد

كيف يعمل اختلاف العدد والصيغة؟

تُرد القراءة إلى شبكة المسؤولية والجزاء والرحمة.

تُبنى بطاقة الملف من النص والقراءة والرواية والطريق والرسم والتوجيه والآيات النظيرة والنتيجة الأصولية، ويُذكر مستوى الثقة في كل حقل.

يُختبر الملف على قولين فقهيين أو تفسيريين على الأقل، وتُعرض كيفية توظيف كل مدرسة للقراءة، ثم يفصل ما هو من دلالة القراءة وما هو من أصول المدرسة أو افتراضاتها.

النتيجة النهائية لا تقول فقط أي وجه أرجح في التفسير، بل تبين هل الخلاف في القراءة نفسها أو في توجيهها أو في إدخالها في شبكة الأدلة، وما أثر ذلك في الحكم.

الألفاظ الكونية

هل تنتج القراءة سبقاً علمياً؟

يُمنع إسقاط النظرية العلمية المتغيرة على الوجه القرائي.

تُبنى بطاقة الملف من النص والقراءة والرواية والطريق والرسم والتوجيه والآيات النظيرة والنتيجة الأصولية، ويُذكر مستوى الثقة في كل حقل.

يُختبر الملف على قولين فقهيين أو تفسيريين على الأقل، وتُعرض كيفية توظيف كل مدرسة للقراءة، ثم يفصل ما هو من دلالة القراءة وما هو من أصول المدرسة أو افتراضاتها.

النتيجة النهائية لا تقول فقط أي وجه أرجح في التفسير، بل تبين هل الخلاف في القراءة نفسها أو في توجيهها أو في إدخالها في شبكة الأدلة، وما أثر ذلك في الحكم.

المصطلح القرآني

هل تغير القراءة حد المفهوم؟

تُضاف القراءة إلى المدونة المفهومية ولا تستقل بتعريف المصطلح.

تُبنى بطاقة الملف من النص والقراءة والرواية والطريق والرسم والتوجيه والآيات النظيرة والنتيجة الأصولية، ويُذكر مستوى الثقة في كل حقل.

يُختبر الملف على قولين فقهيين أو تفسيريين على الأقل، وتُعرض كيفية توظيف كل مدرسة للقراءة، ثم يفصل ما هو من دلالة القراءة وما هو من أصول المدرسة أو افتراضاتها.

النتيجة النهائية لا تقول فقط أي وجه أرجح في التفسير، بل تبين هل الخلاف في القراءة نفسها أو في توجيهها أو في إدخالها في شبكة الأدلة، وما أثر ذلك في الحكم.

الوحدة السُّورية

هل يغير اختلاف القراءة محور السورة؟

يُختبر الأثر على انتقالات السورة كلها لا على الموضع وحده.

تُبنى بطاقة الملف من النص والقراءة والرواية والطريق والرسم والتوجيه والآيات النظيرة والنتيجة الأصولية، ويُذكر مستوى الثقة في كل حقل.

يُختبر الملف على قولين فقهيين أو تفسيريين على الأقل، وتُعرض كيفية توظيف كل مدرسة للقراءة، ثم يفصل ما هو من دلالة القراءة وما هو من أصول المدرسة أو افتراضاتها.

النتيجة النهائية لا تقول فقط أي وجه أرجح في التفسير، بل تبين هل الخلاف في القراءة نفسها أو في توجيهها أو في إدخالها في شبكة الأدلة، وما أثر ذلك في الحكم.

المحكم والمتشابه

هل تكون قراءة أوضح من أخرى؟

قد تزيد إحدى القراءات الإحكام، لكن الثابت كله يُقرأ في نظام واحد.

تُبنى بطاقة الملف من النص والقراءة والرواية والطريق والرسم والتوجيه والآيات النظيرة والنتيجة الأصولية، ويُذكر مستوى الثقة في كل حقل.

يُختبر الملف على قولين فقهيين أو تفسيريين على الأقل، وتُعرض كيفية توظيف كل مدرسة للقراءة، ثم يفصل ما هو من دلالة القراءة وما هو من أصول المدرسة أو افتراضاتها.

النتيجة النهائية لا تقول فقط أي وجه أرجح في التفسير، بل تبين هل الخلاف في القراءة نفسها أو في توجيهها أو في إدخالها في شبكة الأدلة، وما أثر ذلك في الحكم.

مراجعة نقدية لمدارس التعامل مع القراءات

المدرسة	الإضافة والحد
مدرسة القراء	تحفظ الأداء والطرق وتملك خبرة فنية عالية، لكنها تحتاج في التفسير إلى وصل المادة بالسياق والشبكات.
مدرسة النحاة	تفسر البنى بدقة، ويخطر عليها جعل القياس النحوي حاكماً على النقل الثابت.
التفسير الأثري	يحفظ توجيهات مبكرة، ويحتاج إلى فصل ثبوت القراءة من ثبوت التفسير المنقول.
التفسير الفقهي	يكشف أثر القراءات في الأحكام، ويخطر عليه انتقاء الوجه الموافق للمذهب.
التفسير الكلامي	يستثمر الفروق العقدية، ويحتاج إلى محكمات تمنع تحميل القراءة ما لا تحتمل.
التفسير البلاغي	يكشف ثراء الأداء، ويحتاج إلى عدم اختراع فروق بلاغية لكل اختلاف.
الدرس التاريخي الحديث	يحلل نشأة القراءات، ويحتاج إلى تمييز الفرضية التاريخية من الحكم على القرآن.
اللسانيات الحديثة	تقدم أدوات للصوت والبنية، ولا تملك وحدها الحكم على الثبوت أو الحجية.
الدراسات المخطوطية	تكشف الرسم والنسخ، ويجب ألا تحول احتمال الرسم إلى قراءة بلا نقل.
الحوسبة النصية	توسع المقارنة والإحصاء، لكنها لا تقرر قرآنية الوجه ولا مراد الله.

مدرسة القراء

تحفظ الأداء والطرق وتملك خبرة فنية عالية، لكنها تحتاج في التفسير إلى وصل المادة بالسياق والشبكات.

يعيد المنهج البياني إدماج إسهام هذه المدرسة داخل المصفوفة الجامعة: الثبوت، والرسم، واللسان، والسياق، والشبكة، والحجية. ولا يمنح أي مدرسة حق الحكم على جميع الطبقات.

يُطلب من المراجعة المقارنة تطبيق المعيار نفسه على قراءة تؤيد المدرسة وأخرى تخالفها؛ لأن القسط يظهر في الحالة التي لا توافق النتيجة المسبقة.

مدرسة النحاة

تفسر البنى بدقة، ويخطر عليها جعل القياس النحوي حاكماً على النقل الثابت.

يعيد المنهج البياني إدماج إسهام هذه المدرسة داخل المصفوفة الجامعة: الثبوت، والرسم، واللسان، والسياق، والشبكة، والحجية. ولا يمنح أي مدرسة حق الحكم على جميع الطبقات.

يُطلب من المراجعة المقارنة تطبيق المعيار نفسه على قراءة تؤيد المدرسة وأخرى تخالفها؛ لأن القسط يظهر في الحالة التي لا توافق النتيجة المسبقة.

التفسير الأثري

يحفظ توجيهات مبكرة، ويحتاج إلى فصل ثبوت القراءة من ثبوت التفسير المنقول.

يعيد المنهج البياني إدماج إسهام هذه المدرسة داخل المصفوفة الجامعة: الثبوت، والرسم، واللسان، والسياق، والشبكة، والحجية. ولا يمنح أي مدرسة حق الحكم على جميع الطبقات.

يُطلب من المراجعة المقارنة تطبيق المعيار نفسه على قراءة تؤيد المدرسة وأخرى تخالفها؛ لأن القسط يظهر في الحالة التي لا توافق النتيجة المسبقة.

التفسير الفقهي

يكشف أثر القراءات في الأحكام، ويخطر عليه انتقاء الوجه الموافق للمذهب.

يعيد المنهج البياني إدماج إسهام هذه المدرسة داخل المصفوفة الجامعة: الثبوت، والرسم، واللسان، والسياق، والشبكة، والحجية. ولا يمنح أي مدرسة حق الحكم على جميع الطبقات.

يُطلب من المراجعة المقارنة تطبيق المعيار نفسه على قراءة تؤيد المدرسة وأخرى تخالفها؛ لأن القسط يظهر في الحالة التي لا توافق النتيجة المسبقة.

التفسير الكلامي

يستثمر الفروق العقدية، ويحتاج إلى محكمات تمنع تحميل القراءة ما لا تحتمل.

يعيد المنهج البياني إدماج إسهام هذه المدرسة داخل المصفوفة الجامعة: الثبوت، والرسم، واللسان، والسياق، والشبكة، والحجية. ولا يمنح أي مدرسة حق الحكم على جميع الطبقات.

يُطلب من المراجعة المقارنة تطبيق المعيار نفسه على قراءة تؤيد المدرسة وأخرى تخالفها؛ لأن القسط يظهر في الحالة التي لا توافق النتيجة المسبقة.

التفسير البلاغي

يكشف ثراء الأداء، ويحتاج إلى عدم اختراع فروق بلاغية لكل اختلاف.

يعيد المنهج البياني إدماج إسهام هذه المدرسة داخل المصفوفة الجامعة: الثبوت، والرسم، واللسان، والسياق، والشبكة، والحجية. ولا يمنح أي مدرسة حق الحكم على جميع الطبقات.

يُطلب من المراجعة المقارنة تطبيق المعيار نفسه على قراءة تؤيد المدرسة وأخرى تخالفها؛ لأن القسط يظهر في الحالة التي لا توافق النتيجة المسبقة.

الدرس التاريخي الحديث

يحلل نشأة القراءات، ويحتاج إلى تمييز الفرضية التاريخية من الحكم على القرآن.

يعيد المنهج البياني إدماج إسهام هذه المدرسة داخل المصفوفة الجامعة: الثبوت، والرسم، واللسان، والسياق، والشبكة، والحجية. ولا يمنح أي مدرسة حق الحكم على جميع الطبقات.

يُطلب من المراجعة المقارنة تطبيق المعيار نفسه على قراءة تؤيد المدرسة وأخرى تخالفها؛ لأن القسط يظهر في الحالة التي لا توافق النتيجة المسبقة.

اللسانيات الحديثة

تقدم أدوات للصوت والبنية، ولا تملك وحدها الحكم على الثبوت أو الحجية.

يعيد المنهج البياني إدماج إسهام هذه المدرسة داخل المصفوفة الجامعة: الثبوت، والرسم، واللسان، والسياق، والشبكة، والحجية. ولا يمنح أي مدرسة حق الحكم على جميع الطبقات.

يُطلب من المراجعة المقارنة تطبيق المعيار نفسه على قراءة تؤيد المدرسة وأخرى تخالفها؛ لأن القسط يظهر في الحالة التي لا توافق النتيجة المسبقة.

الدراسات المخطوطية

تكشف الرسم والنسخ، ويجب ألا تحول احتمال الرسم إلى قراءة بلا نقل.

يعيد المنهج البياني إدماج إسهام هذه المدرسة داخل المصفوفة الجامعة: الثبوت، والرسم، واللسان، والسياق، والشبكة، والحجية. ولا يمنح أي مدرسة حق الحكم على جميع الطبقات.

يُطلب من المراجعة المقارنة تطبيق المعيار نفسه على قراءة تؤيد المدرسة وأخرى تخالفها؛ لأن القسط يظهر في الحالة التي لا توافق النتيجة المسبقة.

الحوسبة النصية

توسع المقارنة والإحصاء، لكنها لا تقرر قرآنية الوجه ولا مراد الله.

يعيد المنهج البياني إدماج إسهام هذه المدرسة داخل المصفوفة الجامعة: الثبوت، والرسم، واللسان، والسياق، والشبكة، والحجية. ولا يمنح أي مدرسة حق الحكم على جميع الطبقات.

يُطلب من المراجعة المقارنة تطبيق المعيار نفسه على قراءة تؤيد المدرسة وأخرى تخالفها؛ لأن القسط يظهر في الحالة التي لا توافق النتيجة المسبقة.

الخوارزمية النهائية لتحليل القراءة

م	المرحلة	بوابة الانتقال
1	تحرير السؤال التفسيري.	لا انتقال إذا كان النقص جوهرياً في الثبوت أو هوية الوجه.
2	تحديد الموضع والسورة.	لا انتقال إذا كان النقص جوهرياً في الثبوت أو هوية الوجه.
3	جمع جميع القراءات ذات الصلة.	لا انتقال إذا كان النقص جوهرياً في الثبوت أو هوية الوجه.
4	فصل القراءة من الرواية والطريق والوجه.	لا انتقال إذا كان النقص جوهرياً في الثبوت أو هوية الوجه.
5	توثيق مصادر النقل.	لا انتقال إذا كان النقص جوهرياً في الثبوت أو هوية الوجه.
6	فحص تاريخ التلقي بقدر المادة.	لا انتقال إذا كان النقص جوهرياً في الثبوت أو هوية الوجه.
7	فحص موافقة الرسم ووظيفته.	لا انتقال إذا كان النقص جوهرياً في الثبوت أو هوية الوجه.
8	تحليل العربية من غير جعلها مصححاً مستقلاً.	لا انتقال إذا كان النقص جوهرياً في الثبوت أو هوية الوجه.
9	تصنيف نوع الاختلاف.	لا انتقال إذا كان النقص جوهرياً في الثبوت أو هوية الوجه.
10	تحديد هل يوجد أثر دلالي.	لا انتقال إذا كان النقص جوهرياً في الثبوت أو هوية الوجه.
11	صياغة أثر كل قراءة مستقلاً.	لا انتقال إذا كان النقص جوهرياً في الثبوت أو هوية الوجه.
12	إعادة كل وجه إلى السياق والمقطع	لا انتقال إذا كان النقص جوهرياً

م	المرحلة	بوابة الانتقال
	والسورة.	في الثبوت أو هوية الوجه.
13	ربط الأثر بالمحكمات والشبكة.	لا انتقال إذا كان النقص جوهرياً في الثبوت أو هوية الوجه.
14	اختبار التكامل قبل التعارض.	لا انتقال إذا كان النقص جوهرياً في الثبوت أو هوية الوجه.
15	صياغة تفسير منافس.	لا انتقال إذا كان النقص جوهرياً في الثبوت أو هوية الوجه.
16	الجمع بين الأوجه إن قام الدليل.	لا انتقال إذا كان النقص جوهرياً في الثبوت أو هوية الوجه.
17	ترجيح التوجيهات عند الحاجة مع حفظ الثابت.	لا انتقال إذا كان النقص جوهرياً في الثبوت أو هوية الوجه.
18	تحديد الحجية في المجال.	لا انتقال إذا كان النقص جوهرياً في الثبوت أو هوية الوجه.
19	تسجيل الحدود والقرائن النافية.	لا انتقال إذا كان النقص جوهرياً في الثبوت أو هوية الوجه.
20	المراجعة المستقلة والإصدار.	لا انتقال إذا كان النقص جوهرياً في الثبوت أو هوية الوجه.

المرحلة 1: تحرير السؤال التفسيري. وتُحفظ مدخلاتها ومخرجاتها في سجل قابل لإعادة التشغيل، ويُذكر من اعتمد الانتقال إلى المرحلة التالية.

المرحلة 2: تحديد الموضع والسورة. وتُحفظ مدخلاتها ومخرجاتها في سجل قابل لإعادة التشغيل، ويُذكر من اعتمد الانتقال إلى المرحلة التالية.

المرحلة 3: جمع جميع القراءات ذات الصلة. وتُحفظ مدخلاتها ومخرجاتها في سجل قابل لإعادة التشغيل، ويُذكر من اعتمد الانتقال إلى المرحلة التالية.

المرحلة 4: فصل القراءة من الرواية والطريق والوجه. وتُحفظ مدخلاتها ومخرجاتها في سجل قابل لإعادة التشغيل، ويُذكر من اعتمد الانتقال إلى المرحلة التالية.

المرحلة 5: توثيق مصادر النقل. وتُحفظ مدخلاتها ومخرجاتها في سجل قابل لإعادة التشغيل، ويُذكر من اعتمد الانتقال إلى المرحلة التالية.

المرحلة 6: فحص تاريخ التلقي بقدر المادة. وتُحفظ مدخلاتها ومخرجاتها في سجل قابل لإعادة التشغيل، ويُذكر من اعتمد الانتقال إلى المرحلة التالية.

المرحلة 7: فحص موافقة الرسم ووظيفته. وتُحفظ مدخلاتها ومخرجاتها في سجل قابل لإعادة التشغيل، ويُذكر من اعتمد الانتقال إلى المرحلة التالية.

المرحلة 8: تحليل العربية من غير جعلها مصححاً مستقلاً. وتُحفظ مدخلاتها ومخرجاتها في سجل قابل لإعادة التشغيل، ويُذكر من اعتمد الانتقال إلى المرحلة التالية.

المرحلة 9: تصنيف نوع الاختلاف. وتُحفظ مدخلاتها ومخرجاتها في سجل قابل لإعادة التشغيل، ويُذكر من اعتمد الانتقال إلى المرحلة التالية.

المرحلة 10: تحديد هل يوجد أثر دلالي. وتُحفظ مدخلاتها ومخرجاتها في سجل قابل لإعادة التشغيل، ويُذكر من اعتمد الانتقال إلى المرحلة التالية.

المرحلة 11: صياغة أثر كل قراءة مستقلاً. وتُحفظ مدخلاتها ومخرجاتها في سجل قابل لإعادة التشغيل، ويُذكر من اعتمد الانتقال إلى المرحلة التالية.

المرحلة 12: إعادة كل وجه إلى السياق والمقطع والسورة. وتُحفظ مدخلاتها ومخرجاتها في سجل قابل لإعادة التشغيل، ويُذكر من اعتمد الانتقال إلى المرحلة التالية.

المرحلة 13: ربط الأثر بالمحكمات والشبكة. وتُحفظ مدخلاتها ومخرجاتها في سجل قابل لإعادة التشغيل، ويُذكر من اعتمد الانتقال إلى المرحلة التالية.

المرحلة 14: اختبار التكامل قبل التعارض. وتُحفظ مدخلاتها ومخرجاتها في سجل قابل لإعادة التشغيل، ويُذكر من اعتمد الانتقال إلى المرحلة التالية.

المرحلة 15: صياغة تفسير منافس. وتُحفظ مدخلاتها ومخرجاتها في سجل قابل لإعادة التشغيل، ويُذكر من اعتمد الانتقال إلى المرحلة التالية.

المرحلة 16: الجمع بين الأوجه إن قام الدليل. وتُحفظ مدخلاتها ومخرجاتها في سجل قابل لإعادة التشغيل، ويُذكر من اعتمد الانتقال إلى المرحلة التالية.

المرحلة 17: ترجيح التوجيهات عند الحاجة مع حفظ الثابت. وتُحفظ مدخلاتها ومخرجاتها في سجل قابل لإعادة التشغيل، ويُذكر من اعتمد الانتقال إلى المرحلة التالية.

المرحلة 18: تحديد الحجية في المجال. وتُحفظ مدخلاتها ومخرجاتها في سجل قابل لإعادة التشغيل، ويُذكر من اعتمد الانتقال إلى المرحلة التالية.

المرحلة 19: تسجيل الحدود والقرائن النافية. وتُحفظ مدخلاتها ومخرجاتها في سجل قابل لإعادة التشغيل، ويُذكر من اعتمد الانتقال إلى المرحلة التالية.

المرحلة 20: المراجعة المستقلة والإصدار. وتُحفظ مدخلاتها ومخرجاتها في سجل قابل لإعادة التشغيل، ويُذكر من اعتمد الانتقال إلى المرحلة التالية.

المصفوفة الحاسوبية لمدونة القراءات

الحقل	وظيفته
reading_record_id	معرف السجل
surah	السورة
ayah	الآية
base_text	النص المرجعي
reading_form	صيغة القراءة
reader	القارئ
rawi	الراوي
path	الطريق
wajh	الوجه
source	المصدر
transmission_status	درجة النقل
rasm_fit	علاقة الرسم

الحقل	وظيفته
linguistic_analysis	التحليل اللساني
variant_type	نوع الاختلاف
semantic_effect	الأثر الدلالي
context_effect	أثر السياق
concept_effect	الأثر المفهومي
legal_effect	الأثر الفقهي إن وجد
counter_evidence	القرائن النافية
alternative_explanation	التفسير المنافس
assessment	الحكم
confidence	درجة الثقة
reviewer	المراجع
version	الإصدار

reading_record_id: معرف السجل. ويجب أن يبقى الحقل منفصلاً عن الحقول المجاورة حتى لا يختلط وصف البيانات بتفسيرها أو الحكم عليها.

surah: السورة. ويجب أن يبقى الحقل منفصلاً عن الحقول المجاورة حتى لا يختلط وصف البيانات بتفسيرها أو الحكم عليها.

ayah: الآية. ويجب أن يبقى الحقل منفصلاً عن الحقول المجاورة حتى لا يختلط وصف البيانات بتفسيرها أو الحكم عليها.

base_text: النص المرجعي. ويجب أن يبقى الحقل منفصلاً عن الحقول المجاورة حتى لا يختلط وصف البيانات بتفسيرها أو الحكم عليها.

reading_form: صيغة القراءة. ويجب أن يبقى الحقل منفصلاً عن الحقول المجاورة حتى لا يختلط وصف البيانات بتفسيرها أو الحكم عليها.

reader: القارئ. ويجب أن يبقى الحقل منفصلاً عن الحقول المجاورة حتى لا يختلط وصف البيانات بتفسيرها أو الحكم عليها.

rawi: الراوي. ويجب أن يبقى الحقل منفصلاً عن الحقول المجاورة حتى لا يختلط وصف البيانات بتفسيرها أو الحكم عليها.

path: الطريق. ويجب أن يبقى الحقل منفصلاً عن الحقول المجاورة حتى لا يختلط وصف البيانات بتفسيرها أو الحكم عليها.

wajh: الوجه. ويجب أن يبقى الحقل منفصلاً عن الحقول المجاورة حتى لا يختلط وصف البيانات بتفسيرها أو الحكم عليها.

source: المصدر. ويجب أن يبقى الحقل منفصلاً عن الحقول المجاورة حتى لا يختلط وصف البيانات بتفسيرها أو الحكم عليها.

transmission_status: درجة النقل. ويجب أن يبقى الحقل منفصلاً عن الحقول المجاورة حتى لا يختلط وصف البيانات بتفسيرها أو الحكم عليها.

rasm_fit: علاقة الرسم. ويجب أن يبقى الحقل منفصلاً عن الحقول المجاورة حتى لا يختلط وصف البيانات بتفسيرها أو الحكم عليها.

linguistic_analysis: التحليل اللساني. ويجب أن يبقى الحقل منفصلاً عن الحقول المجاورة حتى لا يختلط وصف البيانات بتفسيرها أو الحكم عليها.

variant_type: نوع الاختلاف. ويجب أن يبقى الحقل منفصلاً عن الحقول المجاورة حتى لا يختلط وصف البيانات بتفسيرها أو الحكم عليها.

semantic_effect: الأثر الدلالي. ويجب أن يبقى الحقل منفصلاً عن الحقول المجاورة حتى لا يختلط وصف البيانات بتفسيرها أو الحكم عليها.

context_effect: أثر السياق. ويجب أن يبقى الحقل منفصلاً عن الحقول المجاورة حتى لا يختلط وصف البيانات بتفسيرها أو الحكم عليها.

concept_effect: الأثر المفهومي. ويجب أن يبقى الحقل منفصلاً عن الحقول المجاورة حتى لا يختلط وصف البيانات بتفسيرها أو الحكم عليها.

legal_effect: الأثر الفقهي إن وجد. ويجب أن يبقى الحقل منفصلاً عن الحقول المجاورة حتى لا يختلط وصف البيانات بتفسيرها أو الحكم عليها.

counter_evidence: القرائن النافية. ويجب أن يبقى الحقل منفصلاً عن الحقول المجاورة حتى لا يختلط وصف البيانات بتفسيرها أو الحكم عليها.

alternative_explanation: التفسير المنافس. ويجب أن يبقى الحقل منفصلاً عن الحقول المجاورة حتى لا يختلط وصف البيانات بتفسيرها أو الحكم عليها.

assessment: الحكم. ويجب أن يبقى الحقل منفصلاً عن الحقول المجاورة حتى لا يختلط وصف البيانات بتفسيرها أو الحكم عليها.

confidence: درجة الثقة. ويجب أن يبقى الحقل منفصلاً عن الحقول المجاورة حتى لا يختلط وصف البيانات بتفسيرها أو الحكم عليها.

reviewer: المراجع. ويجب أن يبقى الحقل منفصلاً عن الحقول المجاورة حتى لا يختلط وصف البيانات بتفسيرها أو الحكم عليها.

version: الإصدار. ويجب أن يبقى الحقل منفصلاً عن الحقول المجاورة حتى لا يختلط وصف البيانات بتفسيرها أو الحكم عليها.

الأسئلة البحثية المفتوحة

المجال	السؤال
حد التواتر في القراءات	كيف يُصاغ معيار تاريخي قابل للاختبار مع اختلاف تعريفات التواتر والطرق؟
العلاقة بين الأحرف والقراءات	ما الذي يمكن إثباته تاريخياً وما الذي يجب أن يبقى فرضية؟
تاريخ الرسم	كيف نتفاعل الشواهد المخطوطية مع الروايات من غير اختزال أحدهما في الآخر؟
القراءات غير المشهورة	ما مراتب قيمتها اللغوية والتفسيرية والتاريخية؟
تاريخ الأسانيد	كيف نميز الاستقلال الحقيقي من تفرعات الكتب والمشيخات؟
أثر القراءة في الفقه	ما نسبة المسائل التي تغير فيها القراءة الحكم فعلاً بعد جمع بقية الأدلة؟
أثر القراءة في المفهوم	متى توسع القراءة المفهوم ومتى تبقى اختلاف أداء؟
الحوسبة	كيف تُبنى مدونة طرق قابلة للرسوم الشبكية والتدقيق؟
التعليم	كيف يدرس طالب التفسير القراءات من غير الغرق في الفن الصوتي أو اختزاله؟
الترجمة	كيف تنقل الترجمات آثار القراءات من غير إنتاج نص مترجم مشوش؟
الوحدة السُّورية	هل تكشف القراءات روابط داخلية لم تُدرس بما يكفي؟
الذكاء الاصطناعي	ما حدود اقتراح التوجيهات الآلية وقياس تحيزها؟

حد التواتر في القراءات

كيف يُصاغ معيار تاريخي قابل للاختبار مع اختلاف تعريفات التواتر والطرق؟

يحتاج هذا السؤال إلى عينة موثقة وفرضيات متنافسة ومراجعة بين تخصصات القراءات والتفسير واللغة والتاريخ، ولا يكفي فيه التأمل النظري أو الإحصاء المجرد.

يُعد المخرج ناجحاً إذا أنتج معياراً أو مدونةً أو تصحيحاً قابلاً لإعادة الاستخدام في المنصة والموسوعة، مع إعلان ما بقي غير محسوم.

العلاقة بين الأحرف والقراءات

ما الذي يمكن إثباته تاريخياً وما الذي يجب أن يبقى فرضية؟

يحتاج هذا السؤال إلى عينة موثقة وفرضيات متنافسة ومراجعة بين تخصصات القراءات والتفسير واللغة والتاريخ، ولا يكفي فيه التأمل النظري أو الإحصاء المجرد.

يُعد المخرج ناجحاً إذا أنتج معياراً أو مدونةً أو تصحيحاً قابلاً لإعادة الاستخدام في المنصة والموسوعة، مع إعلان ما بقي غير محسوم.

تاريخ الرسم

كيف تتفاعل الشواهد المخطوطية مع الروايات من غير اختزال أحدهما في الآخر؟

يحتاج هذا السؤال إلى عينة موثقة وفرضيات متنافسة ومراجعة بين تخصصات القراءات والتفسير واللغة والتاريخ، ولا يكفي فيه التأمل النظري أو الإحصاء المجرد.

يُعد المخرج ناجحاً إذا أنتج معياراً أو مدونةً أو تصحيحاً قابلاً لإعادة الاستخدام في المنصة والموسوعة، مع إعلان ما بقي غير محسوم.

القراءات غير المشهورة

ما مراتب قيمتها اللغوية والتفسيرية والتاريخية؟

يحتاج هذا السؤال إلى عينة موثقة وفرضيات متنافسة ومراجعة بين تخصصات القراءات والتفسير واللغة والتاريخ، ولا يكفي فيه التأمل النظري أو الإحصاء المجرد.

يُعد المخرج ناجحاً إذا أنتج معياراً أو مدونةً أو تصحيحاً قابلاً لإعادة الاستخدام في المنصة والموسوعة، مع إعلان ما بقي غير محسوم.

تاريخ الأسانيد

كيف نميز الاستقلال الحقيقي من تفرعات الكتب والمشيخات؟

يحتاج هذا السؤال إلى عينة موثقة وفرضيات متنافسة ومراجعة بين تخصصات القراءات والتفسير واللغة والتاريخ، ولا يكفي فيه التأمل النظري أو الإحصاء المجرد.

يُعد المخرج ناجحاً إذا أنتج معياراً أو مدونةً أو تصحيحاً قابلاً لإعادة الاستخدام في المنصة والموسوعة، مع إعلان ما بقي غير محسوم.

أثر القراءة في الفقه

ما نسبة المسائل التي تغير فيها القراءة الحكم فعلاً بعد جمع بقية الأدلة؟

يحتاج هذا السؤال إلى عينة موثقة وفرضيات متنافسة ومراجعة بين تخصصات القراءات والتفسير واللغة والتاريخ، ولا يكفي فيه التأمل النظري أو الإحصاء المجرد.

يُعد المخرج ناجحاً إذا أنتج معياراً أو مدونةً أو تصحيحاً قابلاً لإعادة الاستخدام في المنصة والموسوعة، مع إعلان ما بقي غير محسوم.

أثر القراءة في المفهوم

متى توسع القراءة المفهوم ومتى تبقى اختلاف أداء؟

يحتاج هذا السؤال إلى عينة موثقة وفرضيات متنافسة ومراجعة بين تخصصات القراءات والتفسير واللغة والتاريخ، ولا يكفي فيه التأمل النظري أو الإحصاء المجرد.

يُعد المخرج ناجحاً إذا أنتج معياراً أو مدونةً أو تصحيحاً قابلاً لإعادة الاستخدام في المنصة والموسوعة، مع إعلان ما بقي غير محسوم.

الحوسبة

كيف تُبنى مدونة طرق قابلة للرسوم الشبكية والتدقيق؟

يحتاج هذا السؤال إلى عينة موثقة وفرضيات متنافسة ومراجعة بين تخصصات القراءات والتفسير واللغة والتاريخ، ولا يكفي فيه التأمل النظري أو الإحصاء المجرد.

يُعد المخرج ناجحاً إذا أنتج معياراً أو مدونةً أو تصحيحاً قابلاً لإعادة الاستخدام في المنصة والموسوعة، مع إعلان ما بقي غير محسوم.

التعليم

كيف يدرس طالب التفسير القراءات من غير الغرق في الفن الصوتي أو اختزاله؟

يحتاج هذا السؤال إلى عينة موثقة وفرضيات متنافسة ومراجعة بين تخصصات القراءات والتفسير واللغة والتاريخ، ولا يكفي فيه التأمل النظري أو الإحصاء المجرد.

يُعد المخرج ناجحاً إذا أنتج معياراً أو مدونةً أو تصحيحاً قابلاً لإعادة الاستخدام في المنصة والموسوعة، مع إعلان ما بقي غير محسوم.

الترجمة

كيف تنقل الترجمات آثار القراءات من غير إنتاج نص مترجم مشوش؟

يحتاج هذا السؤال إلى عينة موثقة وفرضيات متنافسة ومراجعة بين تخصصات القراءات والتفسير واللغة والتاريخ، ولا يكفي فيه التأمل النظري أو الإحصاء المجرد.

يُعد المخرج ناجحاً إذا أنتج معياراً أو مدونةً أو تصحيحاً قابلاً لإعادة الاستخدام في المنصة والموسوعة، مع إعلان ما بقي غير محسوم.

الوحدة السُّورية

هل تكشف القراءات روابط داخلية لم تُدرس بما يكفي؟

يحتاج هذا السؤال إلى عينة موثقة وفرضيات متنافسة ومراجعة بين تخصصات القراءات والتفسير واللغة والتاريخ، ولا يكفي فيه التأمل النظري أو الإحصاء المجرد.

يُعد المخرج ناجحاً إذا أنتج معياراً أو مدونةً أو تصحيحاً قابلاً لإعادة الاستخدام في المنصة والموسوعة، مع إعلان ما بقي غير محسوم.

الذكاء الاصطناعي

ما حدود اقتراح التوجيهات الآلية وقياس تحيزها؟

يحتاج هذا السؤال إلى عينة موثقة وفرضيات متنافسة ومراجعة بين تخصصات القراءات والتفسير واللغة والتاريخ، ولا يكفي فيه التأمل النظري أو الإحصاء المجرد.

يُعد المخرج ناجحاً إذا أنتج معياراً أو مدونةً أو تصحيحاً قابلاً لإعادة الاستخدام في المنصة والموسوعة، مع إعلان ما بقي غير محسوم.

ميثاق المفسر في التعامل مع القراءات

م	العهد
1	أحفظ وحدة القرآن ولا أجعل تنوع الأداء تعدد كتب.
2	أتحقق من القراءة قبل تفسيرها.
3	أفصل القراءة من الرواية والطريق والوجه.
4	لا أجعل الرسم منشئاً للقراءة.
5	لا أجعل العربية مصححةً بلا نقل.
6	لا أرد الثابت لمجرد مخالفة قياس مفضل.
7	أجمع جميع القراءات ذات الصلة.
8	لا أنتقي الموافق لمذهبي.
9	أذكر إذا لم ينتج الاختلاف أثراً دلالياً.
10	أفصل الثبوت من التوجيه.
11	أرد التوجيه إلى سياق السورة.
12	أختبر التكامل قبل التعارض.
13	لا ألغي قراءة ثابتة بالترجيح التفسيري.
14	أقيد القراءة غير المشهورة بوظيفتها.
15	لا أبني عقيدة أو عقوبة على وجه محتمل منفرد.
16	أعرض الأقوال المخالفة بإنصاف.
17	أذكر حدود الدليل ودرجة الثقة.
18	أقبل التوقف عند نقص المادة.

م	العهد
19	أصحح حكمي إذا ظهر طريق أو توجيه أقوى.
20	أجعل القرآن ومنطق البيان والميزان والقسط حاكماً على اختياري.

العهد 1: أحفظ وحدة القرآن ولا أجعل تنوع الأداء تعدد كتب. ويظهر الالتزام به في المدونة ولغة النتيجة وسجل الاستبعاد والمراجعة، لا في المقدمة النظرية وحدها.

العهد 2: أتحقق من القراءة قبل تفسيرها. ويظهر الالتزام به في المدونة ولغة النتيجة وسجل الاستبعاد والمراجعة، لا في المقدمة النظرية وحدها.

العهد 3: أفصل القراءة من الرواية والطريق والوجه. ويظهر الالتزام به في المدونة ولغة النتيجة وسجل الاستبعاد والمراجعة، لا في المقدمة النظرية وحدها.

العهد 4: لا أجعل الرسم منشئاً للقراءة. ويظهر الالتزام به في المدونة ولغة النتيجة وسجل الاستبعاد والمراجعة، لا في المقدمة النظرية وحدها.

العهد 5: لا أجعل العربية مصححةً بلا نقل. ويظهر الالتزام به في المدونة ولغة النتيجة وسجل الاستبعاد والمراجعة، لا في المقدمة النظرية وحدها.

العهد 6: لا أرد الثابت لمجرد مخالفة قياس مفضل. ويظهر الالتزام به في المدونة ولغة النتيجة وسجل الاستبعاد والمراجعة، لا في المقدمة النظرية وحدها.

العهد 7: أجمع جميع القراءات ذات الصلة. ويظهر الالتزام به في المدونة ولغة النتيجة وسجل الاستبعاد والمراجعة، لا في المقدمة النظرية وحدها.

العهد 8: لا أنتقي الموافق لمذهبي. ويظهر الالتزام به في المدونة ولغة النتيجة وسجل الاستبعاد والمراجعة، لا في المقدمة النظرية وحدها.

العهد 9: أذكر إذا لم ينتج الاختلاف أثراً دلالياً. ويظهر الالتزام به في المدونة ولغة النتيجة وسجل الاستبعاد والمراجعة، لا في المقدمة النظرية وحدها.

العهد 10: أفصل الثبوت من التوجيه. ويظهر الالتزام به في المدونة ولغة النتيجة وسجل الاستبعاد والمراجعة، لا في المقدمة النظرية وحدها.

العهد 11: أرد التوجيه إلى سياق السورة. ويظهر الالتزام به في المدونة ولغة النتيجة وسجل الاستبعاد والمراجعة، لا في المقدمة النظرية وحدها.

العهد 12: أختبر التكامل قبل التعارض. ويظهر الالتزام به في المدونة ولغة النتيجة وسجل الاستبعاد والمراجعة، لا في المقدمة النظرية وحدها.

العهد 13: لا ألغي قراءة ثابتة بالترجيح التفسيري. ويظهر الالتزام به في المدونة ولغة النتيجة وسجل الاستبعاد والمراجعة، لا في المقدمة النظرية وحدها.

العهد 14: أقيد القراءة غير المشهورة بوظيفتها. ويظهر الالتزام به في المدونة ولغة النتيجة وسجل الاستبعاد والمراجعة، لا في المقدمة النظرية وحدها.

العهد 15: لا أبني عقيدة أو عقوبة على وجه محتمل منفرد. ويظهر الالتزام به في المدونة ولغة النتيجة وسجل الاستبعاد والمراجعة، لا في المقدمة النظرية وحدها.

العهد 16: أعرض الأقوال المخالفة بإنصاف. ويظهر الالتزام به في المدونة ولغة النتيجة وسجل الاستبعاد والمراجعة، لا في المقدمة النظرية وحدها.

العهد 17: أذكر حدود الدليل ودرجة الثقة. ويظهر الالتزام به في المدونة ولغة النتيجة وسجل الاستبعاد والمراجعة، لا في المقدمة النظرية وحدها.

العهد 18: أقبل التوقف عند نقص المادة. ويظهر الالتزام به في المدونة ولغة النتيجة وسجل الاستبعاد والمراجعة، لا في المقدمة النظرية وحدها.

العهد 19: أصحح حكمي إذا ظهر طريق أو توجيه أقوى. ويظهر الالتزام به في المدونة ولغة النتيجة وسجل الاستبعاد والمراجعة، لا في المقدمة النظرية وحدها.

العهد 20: أجعل القرآن ومنطق البيان والميزان والقسط حاكماً على اختياري. ويظهر الالتزام به في المدونة ولغة النتيجة وسجل الاستبعاد والمراجعة، لا في المقدمة النظرية وحدها.

الملحق النقدي الأول: التواتر والاستفاضة والآحاد في القراءات

يعد الحكم على مرتبة نقل القراءة من أكثر أبواب هذا العلم حساسية؛ لأن مصطلحات التواتر والاستفاضة والشهرة والآحاد استعملت في سياقات أصولية وحديثية وقرائية مختلفة. ولذلك لا يكفي نقل وصف متأخر مثل «متواترة» من غير بيان وحدة الحكم: هل المقصود أصل القراءة عن الإمام، أم كل طريق ورواية ووجه، أم تلقي الأمة العملي، أم مجموع القراءات السبع أو العشر؟

يُفصل في المنهج البياني بين ثلاثة أسئلة: هل ثبت أن هذا الأداء قُرئ به في طبقة مبكرة؟ وهل ثبتت نسبته إلى القارئ المعين؟ وهل بلغ من التلقي ما يجيز وصفه بالقرآنية المتعبد بها؟ وقد تتفاوت الإجابات؛ فلا يلزم من صحة طريق متأخر إلى إمام إثبات جميع مراحل النقل السابقة، كما لا يلزم من شهرة الأداء في الأمصار إثبات كل تفصيل من تفاصيل طرقه.

لا يرفض الكتاب مصطلح التواتر، لكنه يطالب بتحريره بحيث يكون قابلاً للفحص. فإذا كان المقصود كثرةً مستقلةً تمنع التواطؤ والخطأ، وجب تحليل استقلال الطرق وعدم رجوعها إلى أصول محدودة. وإذا كان المقصود التلقي العام، وجب بيان شواهد هذا التلقي ومداه الزمني والجغرافي. وإذا كان الحكم مؤسسياً مدرسياً، وُصف كذلك ولم يُنقل إلى التاريخ الأول بلا قرينة.

تدخل الاستفاضة والشهرة بوصفهما درجتين وصفيتين قد تفيدان في الترجيح التاريخي، لكنهما لا تعملان وحدهما على تصحيح قراءة أو إبطالها. وقد تكون قراءة قليلة الطرق محفوظةً بطريق قوي، وقد تكون قراءة واسعة الانتشار في مرحلة متأخرة دون أن تكشف وحدها أصلها المبكر. ولذلك يجب أن تكون لغة الحكم متعددة الأبعاد.

أما القراءات المنقولة بطريق فرد أو القليلة الانتشار فتحتاج إلى فصل قيمتها في التلاوة من قيمتها في التفسير. فقد يكون الأثر غير كافٍ لإثبات القراءة القرآنية، لكنه يكشف توجيهاً لغوياً مبكراً أو فهماً تفسيرياً أو صورةً من تاريخ النص. ويُحفظ هذا الأثر في مدونته ولا يُدمج بالقراءة المعتمدة.

ينتهي هذا الملحق إلى أن مرتبة النقل ليست رقماً واحداً، بل ملف يضم الزمن والاستقلال والتلقي والنسبة والرسم والعربية والمصادر. ويجب أن يذكر الباحث المصطلح الذي يستعمله وتعريفه، وأن يقبل التوقف إذا لم تسمح المادة التاريخية بالقطع.

المرتبة التشغيلية	الوصف	الأثر
متلقى عام	انتشار أداء في طبقات وأمصار مع شواهد مستقلة	أعلى قيمة في إثبات التلقي مع بقاء فحص التفاصيل
مستفيض	طرق أو تداول متعدد دون استيفاء	قرينة قوية لا تستغني عن تحليل

المرتبة التشغيلية	الوصف	الأثر
	تعريف التواتر المعلن	الاستقلال
مشهور	شيوع في المدرسة أو المصادر أو الأمصار	وصف تاريخي يحتاج إلى تحديد الزمن
صحيح الطريق	طريق معتبر إلى ناقل أو قارئ	يثبت نسبة الطريق ولا يثبت وحده التلقي العام
فرد أو قليل الطرق	مادة محدودة النقل	تُقوَّم بحسب الطريق والوظيفة
غير ثابت	لا تقوم قرائن كافية على النسبة	لا يُنسب قرآناً، وقد يبقى شاهداً تاريخياً بحسب حاله

متلقى عام

انتشار أداء في طبقات وأمصار مع شواهد مستقلة

أعلى قيمة في إثبات التلقي مع بقاء فحص التفاصيل ويجب أن يُذكر نطاق هذا الحكم ومصادره، وألا يُنقل من أصل القراءة إلى كل وجه من وجوهها بلا تحليل مستقل.

مستفيض

طرق أو تداول متعدد دون استيفاء تعريف التواتر المعلن

قرينة قوية لا تستغني عن تحليل الاستقلال ويجب أن يُذكر نطاق هذا الحكم ومصادره، وألا يُنقل من أصل القراءة إلى كل وجه من وجوهها بلا تحليل مستقل.

مشهور

شيوع في المدرسة أو المصادر أو الأمصار

وصف تاريخي يحتاج إلى تحديد الزمن ويجب أن يُذكر نطاق هذا الحكم ومصادره، وألا يُنقل من أصل القراءة إلى كل وجه من وجوهها بلا تحليل مستقل.

صحيح الطريق

طريق معتبر إلى ناقل أو قارئ

يثبت نسبة الطريق ولا يثبت وحده التلقي العام ويجب أن يُذكر نطاق هذا الحكم ومصادره، وألا يُنقل من أصل القراءة إلى كل وجه من وجوهها بلا تحليل مستقل.

فرد أو قليل الطرق

مادة محدودة النقل

تُقوَّم بحسب الطريق والوظيفة ويجب أن يُذكر نطاق هذا الحكم ومصادره، وألا يُنقل من أصل القراءة إلى كل وجه من وجوهها بلا تحليل مستقل.

غير ثابت

لا تقوم قرائن كافية على النسبة

لا يُنسب قرآناً، وقد يبقى شاهداً تاريخياً بحسب حاله ويجب أن يُذكر نطاق هذا الحكم ومصادره، وألا يُنقل من أصل القراءة إلى كل وجه من وجوهها بلا تحليل مستقل.

الملحق النقدي الثاني: الوقف والابتداء وعلاقته بالقراءات

لا ينفصل الأداء القرائي عن الوقف والابتداء؛ إذ قد يتغير بناء الجملة وإعرابها حين يختار القارئ موضع الوقف. غير أن الوقف ليس دائماً قراءةً مستقلة، بل طبقة أداء وتفسير تحتاج إلى فصلها عن اختلاف اللفظ نفسه. وقد تتفاعل القراءة والوقف بحيث يقوى وجه نحوي في أحد الأداءات ويضعف في آخر.

ينبغي للمفسر أن يميز بين الوقف اللازم أو القوي الذي تفرضه بنية المعنى، وبين الوقف الجائز الذي يحتمل أكثر من ربط، وبين العلامات الاصطلاحية في المصاحف التي تمثل اجتهاداً مدرسياً لا جزءاً من النص المنزل. وتُفحص العلامة ولا تُعامل بوصفها حاكمةً قبل تحليل التركيب والسياق.

تظهر أهمية هذا الباب في آيات المحكم والمتشابه، والجمل الاعتراضية، والشرط والجزاء، وتعدد المقول، والقصص. وقد ينتج عن الوقف توجيه عقدي أو فقهي مختلف؛ لذلك لا يجوز أن تُبنى النتيجة على علامة وقف مطبوعة من غير معرفة أصلها وتوجيهها.

يجب أن تدخل بيانات الوقف في مدونة القراءات بوصفها كياناً مرتبطاً بالموضع والقارئ أو المدرسة والمصدر والتوجيه، لا بوصفها نصاً جديداً. ويُذكر هل الوقف منقول أداءً أم اجتهاد تفسيري، وهل يتوافق مع بقية القراءات أم يخص وجهاً معيناً.

تعمل قاعدة السياق هنا بقوة: الوقف الذي يقطع علاقةً ضروريةً أو يخلق دعوىً تناقض محكم السورة يضعف، ولو كان ممكناً من جهة التنفس أو الصناعة. والعكس، قد يكشف الوقف المدعوم بالبنية حدود جملة أو انتقالاً حجاجياً مهماً.

لا تكون غاية تحليل الوقف اختيار علامة واحدة نهائية لكل موضع، بل وصف الاحتمالات وترتيبها وبيان أثرها. وقد يبقى أكثر من وقف صحيح لأن البيان يحتمل أكثر من وجه متكامل.

الحقل	سؤال الفحص
نوع الوقف	منقول أم اجتهادي؟
علاقته بالقراءة	هل يختص بوجه؟
البنية	ما أثره في العامل والإحالة؟
السياق	هل يحفظ المقطع والسورة؟
الأثر	هل يغير الدعوى أم زاوية الأداء؟
الحكم	محكم أو راجح أو جائز أو ضعيف أو متوقف فيه

الملحق النقدي الثالث: القراءات والترجمة والتفسير المقارن

تكشف الترجمة مشكلةً منهجيةً خاصة؛ فاللغة المترجم إليها قد لا تستطيع تمثيل قراءتين في عبارة واحدة، بينما يختار المترجم عادةً قراءةً أو توجيهاً دون أن يشعر القارئ بوجود البديل. ولذلك يجب أن تميز الترجمة العلمية بين النص الأساس في طبعتها وبين الهوامش التي تبين القراءات ذات الأثر الدلالي.

لا يلزم أن تُذكر كل قراءة في كل ترجمة؛ فالاختلافات الصوتية غير المؤثرة لا تضيف شيئاً للقارئ، بينما تحتاج القراءات التي تغير الفاعل أو العدد أو الفعل أو الدلالة المعجمية إلى تنبيه. ويُبنى معيار الإدراج على مقدار الأثر التفسيري لا على غرابة القراءة.

ينبغي ألا تجمع الترجمة معنيين متغايرين في عبارة هجينة لا توجد في أي قراءة؛ لأن ذلك يصنع نصاً ثالثاً. الأفضل ترجمة الوجه المعتمد في المتن وذكر الوجه الآخر في الهامش، أو استعمال صياغة تستطيع حفظ المشترك إذا كانت اللغة تسمح بذلك بصدق.

يفيد التفسير المقارن في كشف كيف تعامل المفسرون مع القراءة: بعضهم يجمع المعاني، وبعضهم يرجح نحواً، وبعضهم يوظفها فقهياً أو كلامياً. ولا تُعامل هذه الاستعمالات بوصفها دلالة القراءة نفسها، بل بوصفها تاريخاً لتلقيها. ويجب أن يميز الباحث بين «ما قالت القراءة» و«ما صنعه المفسر بها».

في الدراسات الأكاديمية بلغات أخرى يجب نقل المصطلحات بعناية؛ فreading وvariant وrecitation وtransmission ليست مترادفات تامة. ويُفضل الاحتفاظ بالمصطلح العربي عند الحاجة مع تعريف تشغيلي، حتى لا تتحول الترجمة إلى نظرية مسبقة عن تعدد النص.

يُقترح أن تدعم المنصة الحاسوبية طبقةً للترجمات مرتبطةً بكل قراءة ذات أثر، بحيث يستطيع القارئ رؤية كيف تتغير الترجمة وما الذي تغير في الأصل. وهذا يحول الترجمة من إخفاء الاختلاف إلى أداة تعليمية مفسرة.

المصطلح	المقابل المقترح	القيد
قراءة	Qurʾānic reading / qirāʾah	يحدد أنها وجه أداء منقول لا مجرد variant نصي
رواية	transmission / riwāyah	مسار عن القارئ، لا مرادف للقراءة
طريق	transmission path	فرع داخل الرواية
وجه	permitted performance form / wajh	احتمال أداء داخل الطريق بحسب الفن
رسم	consonantal orthography / rasm	البنية الكتابية للمصحف
شاذ	non-canonical / irregular بحسب السياق	لا يترجم تلقائياً false أو corrupt
تواتر	mass transmission / tawātur	يحتاج إلى تعريف المعيار في الدراسة

معيار اعتماد التحليل القرائي

المعيار	شرط الاعتماد
اكتمال الموضع	جُمعت القراءات والروايات والطرق ذات الصلة.
ضبط الثبوت	فُصل ما ثبت مما هو أثر أو توجيه.
ضبط الرسم	حُددت وظيفة الرسم بلا تضخيم.
التحليل اللساني	فُحص الصرف والنحو والمعجم والأداء.
السياق	أُعيد كل وجه إلى المقطع والسورة.
الأثر	عُيّن هل يغير المعنى أو لا.
التكامل	اختُبر الجمع قبل التعارض.
البديل	صيغ تفسير منافس.
الحجية	حُدد مجال الاستدلال وحدوده.
المراجعة	راجع باحث مستقل المادة والحكم.
الإصدار	حُفظت التغييرات والاعتراضات.
الشفافية	ذُكر ما لم يُفحص أو ما بقي مختلفاً فيه.

اكتمال الموضع: جُمعت القراءات والروايات والطرق ذات الصلة. وإذا غاب هذا الشرط خُفضت درجة النتيجة أو توقف اعتمادها بحسب أثر النقص.

ضبط الثبوت: فُصل ما ثبت مما هو أثر أو توجيه. وإذا غاب هذا الشرط خُفضت درجة النتيجة أو توقف اعتمادها بحسب أثر النقص.

ضبط الرسم: حُددت وظيفة الرسم بلا تضخيم. وإذا غاب هذا الشرط خُفضت درجة النتيجة أو توقف اعتمادها بحسب أثر النقص.

التحليل اللساني: فُحص الصرف والنحو والمعجم والأداء. وإذا غاب هذا الشرط خُفضت درجة النتيجة أو توقف اعتمادها بحسب أثر النقص.

السياق: أُعيد كل وجه إلى المقطع والسورة. وإذا غاب هذا الشرط خُفضت درجة النتيجة أو توقف اعتمادها بحسب أثر النقص.

الأثر: عُيّن هل يغير المعنى أو لا. وإذا غاب هذا الشرط خُفضت درجة النتيجة أو توقف اعتمادها بحسب أثر النقص.

التكامل: اختُبر الجمع قبل التعارض. وإذا غاب هذا الشرط خُفضت درجة النتيجة أو توقف اعتمادها بحسب أثر النقص.

البديل: صيغ تفسير منافس. وإذا غاب هذا الشرط خُفضت درجة النتيجة أو توقف اعتمادها بحسب أثر النقص.

الحجية: حُدد مجال الاستدلال وحدوده. وإذا غاب هذا الشرط خُفضت درجة النتيجة أو توقف اعتمادها بحسب أثر النقص.

المراجعة: راجع باحث مستقل المادة والحكم. وإذا غاب هذا الشرط خُفضت درجة النتيجة أو توقف اعتمادها بحسب أثر النقص.

الإصدار: حُفظت التغييرات والاعتراضات. وإذا غاب هذا الشرط خُفضت درجة النتيجة أو توقف اعتمادها بحسب أثر النقص.

الشفافية: ذُكر ما لم يُفحص أو ما بقي مختلفاً فيه. وإذا غاب هذا الشرط خُفضت درجة النتيجة أو توقف اعتمادها بحسب أثر النقص.

الخاتمة

ينتهي الكتاب إلى أن علم القراءات لا يقع على هامش التفسير البياني، لأن اختلاف الأداء الثابت جزء من المادة التي يجب أن يراها المفسر قبل بناء المفهوم والشبكة والحكم. لكنه في الوقت نفسه ليس سلطةً مستقلةً عن القرآن؛ فكل قراءة تُفهم في نظام الكتاب ومحكماته وسياقاته.

أظهر التحليل أن أكبر الأخطاء تنشأ من الخلط بين الطبقات: الرسم والقراءة، والقراءة والرواية، والثبوت والتوجيه، والتوجيه والحكم. وحين تُفصل هذه الطبقات يمكن حفظ ثراء القراءات من غير تحويلها إلى تناقض أو أداة انتقائية.

تثبت القراءات أحياناً أن البيان يتسع لأكثر من زاوية صحيحة في الموضع الواحد، وأن وحدة القرآن ليست وحدة لفظية جامدةً بل وحدة خطاب يحتمل تنوع الأداء المتلقى. وهذه النتيجة لا تعني أن كل توجيه ممكن مراد، بل إن إمكان المعنى يحتاج دائماً إلى الثبوت والسياق والمحكم والشبكة.

كما ينتهي الكتاب إلى أن القراءات غير المشهورة تحتاج إلى علم أهدأ من ثنائية القبول والرد: فقد لا تكون قرآناً متعبداً بتلاوته، لكنها قد تحفظ أثراً لغوياً أو تفسيرياً أو تاريخياً يستحق الفحص. وتُقيد قيمة كل أثر بطريقه ووظيفته.

تفتح الحوسبة إمكان بناء أطلس للقراءات يربط النص والرسم والطريق والوجه والتوجيه والأثر، لكنه لا يملك أن يحكم بقرآنية القراءة أو مراد الله. وتظل الشهادة العلمية مسؤوليةً بشريةً تحت التبين والقسط.

وبذلك يستقر الكتاب السادس عشر حلقةً بين نظرية المحكم والمتشابه وبين الكتب اللاحقة في أسباب النزول والنسخ والمأثور؛ إذ يحدد صورة النص القرآني المتلقى التي ستعمل عليها تلك النظريات، ويمنع أن تُبنى أصول التفسير على نسخة مجردة من تنوع القراءات الثابتة.

التعريف النهائي

القراءات في التفسير البياني هي وجوه الأداء واللفظ المنقولة في طرق محددة والمتصلة بالنص القرآني المنزل، تُفحص مراتب ثبوتها وصلتها بالرسم والعربية والتلقي، ثم يُحلل أثرها الصوتي والصرفي والنحوي والمعجمي والتركيبي والمفهومي والسياقي، وتُدمج القراءات الثابتة في شبكة البيان بوصفها وجوهاً متكاملة أو متغايرة بحسب الدليل، من غير تحويلها إلى نصوص مستقلة أو إلغاء بعضها بالترجيح المذهبي، وتُقيد القراءات غير المشهورة بوظيفتها التاريخية واللغوية والتفسيرية، وتظل جميع النتائج قابلةً للمراجعة تحت حاكمية القرآن ومنطق البيان والميزان والقسط.